بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب

للإمام الحافظ المحدّث اللغوي محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي

وُلد سنة ١١٤٥ وتوفي سنة ١٢٠٥
رحمه الله تعالى

اعتنى به

عبد الفتّاح أبو غُدّة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

الطبعة الأولى في القاهرة سنة ١٣٢٦
الطبعة الثانية في بيروت سنة ١٤٠٨
مفصَّلة مضبوطة محقَّقة معلَّق عليها

قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥ - ١٤ ويُطلب منها

كلمةٌ بين يَدَيْ الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للَّهِ السميع العليم، الرحمنِ الرحيم، الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يَعلم، الذي شَرَع لنا الشريعة الغرَّاء، وأكرَمَنا بالسُّنَّةِ السَّمْحَةِ الزهراء، وأيَّدها وحَفِظَها بنُجُوم الهداية الأُمَناء، من الصحابة الكرام والتابعين لهم وتابعيهم من العلماء، فأقاموها على المَحَجَّةِ البيضاء، نقيَّةً صافيةً لا يَزيغُ عنها إلا البُعَداءُ الجُهَلاء.

وبعدُ فإنَّ عِلمَ مصطلح الحديث الشريف: من أهمِّ العلوم التي تَخدِمُ السُّنَّةَ المطهرة، وألْزَمِها للمشتغلين بها، وقد كَثُرَتْ فيه المطوَّلاتُ والمختصرات، وتعدَّدَتْ فيه الرسائلُ والمؤلَّفات، رغبةً في تيسيرِهِ واستظهارِهِ، ولتمتينِ معرفتِهِ وقَطْفِ ثِمارِهِ، ومن أفضلِ المختصراتِ التي ألَّفها العلماءُ الأفذاذُ في هذا الفنِّ الخَطِير الجَليل: رسالةُ الإمامِ الحافظِ المحدِّثِ الفقيهِ اللغويِّ الأديبِ محمد مرتَضى الزَّبِيديِّ المصريِّ، المولود بالهند سنة ١١٤٥، والمتوفَّى بمصر سنة ١٢٠٥، رحمه اللَّه تعالى.

وقد ألَّف هذه الرسالة لأحَد محبِّيه ـ كما قال في «معجمه»، في ترجمة (عبد الحليم بن عيسى الذَّرْوَاني الشافعي)[1]: «الشيخُ الفاضِلُ الصالحُ،

---

(١) قال الحافظ الزبيدي في «تاج العروس»، ١٠: ١٣٦، في (ذرو): «وذَرْوَانُ: جَبَلٌ باليَمَنِ في مِخْلاَفِ رِيْمَة، وقد صَعِدتُه».

لَقِيتُه في مِخْلاف رِيْمَة ــ المِخْلَافُ في لُـغَةِ أهلِ اليَمَنِ: القَرْيَة ــ حين توجَّهتُ لزيارةِ أوليائِها في سنة ١١٦٣، فذاكرتُهُ في الفنون، واستَفدتُ منه الفوائد، وكان ممن يَبَرُّني ويَـعتَقِدُ في مَحَبَّتِي، ولأجلِهِ ألَّفـتُ رسالةً في أصولِ الحديث». انتهى.

وقد أُثبِتَ هذا الكلامُ على وجهِ الطبعـةِ الأولى من هذه الرسالة، المطبوعةِ بالقاهرة سنة ١٣٢٦، فهي من آخِرِ ما ألَّفَه المؤلِّفُ في اليَمَن قبلَ انتقالِهِ عنها، وقد انتقل عنها في سنة ١١٦٣ كما سيأتي في ترجمته.

وقد سَمَّاها المؤلِّفُ، رحمه اللَّه تـعالى: «بُلْـغَةَ الأَرِيْب في مصطلح آثار الحبيب»، مشيراً بذلك إلى وجهِ اختصارِها، وفَضْلِ نَفْـعِها وآثارِها، وهي في مُجْمَلِها مستخلَصَةٌ من كتاب «نُخْبة الفِكَر» للحافظ ابن حجر وشرحِهِ له ــ وإن لم يُفصِح المؤلِّفُ بذلك ــ ومؤسَّسَةٌ على غِرارِهِ وتقسيماتِهِ، وفيها على وَجَازتِها فوائدُ غالية، وفرائدُ عالية، يَقتبِسُ منها الدارسُ الأريب، ويَتذكَّرُ بها الـعالِمُ النجيب، وكان عُمرُ المؤلِّف حين ألَّفَها ١٨ سنة، فهي دالَّةٌ على نُبوغِهِ وزكانته، ومَتانةِ علمِهِ وفطانتِهِ، رحمه اللَّه تـعالى.

وكانت هذه الرسالةُ النافـعةُ طُبِـعَتْ منذ أكثر من سبـعين عامـاً، بمطبـعةِ السـعادة بمصر سنة ١٣٢٦ ــ مـع كتاب «قَفْوِ الأَثَر في صَفْوِ علوم الأَثَر» ــ طباعةً حسنةً مُتْقَنَةً قويمة، وصححها الشيـخ إسماعيلُ الخطيبُ الإِسْعِرْدِي، كما جاء في حاشية ص ٣٩ من الطبعة المذكورة. ولا أعرف عنه شيئاً، ولكن يبدو من إتقانـهِ التصحيحَ، ومن التعليق منـه على مواضـع التـوقف في المخطوطة: أنه كان دقيقاً متقِناً، رحمه اللَّه تعالى. والطبعةُ سليمـةٌ من الأغلاط إلا نادراً جداً، وقد أشرتُ تعليقاً إلى الأخطاء أو التحريفات التي اهتديتُ إليها فيها.

وقد قابلتُ المطبوعةَ بنسخةٍ مخطوطة من الرسالة، محفوظةٍ في مكتبة

(دار العلوم ـ ندوة العلماء) في مدينة لَكْنُو في الهند، برقم ٨٧٠/٤٤٩ ن، في ثماني ورقات من القطع الصغير، كلُّها بخط العالم المشهور صِدِّيق حَسَن خان القِنَّوْجي الهندي، المولود سنة ١٢٤٨، المتوفى سنة ١٣٠٧، رحمه اللّٰه تعالى.

وجاء في آخرها بخطِّهِ قولُهُ: «أَلَّفَهُ المؤلفُ في شهر رجب سنة ١١٦٣ الهجرية. تَمَّتْ على يَدِ العبد الضعيف خادم الحديثِ وأهلِهِ صِدِّيق بن حسن بن علي القِنَّوْجي، في رجب... خامسَ عَشَرَ منه سنة ١٢٩١ الهجرية، بدار الرئيسةِ العالِيَةِ نَوَّاب شاهجان بيكَم والِيَةِ بهوپال، اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلِّها، وأجِرْنا من خِزي الدنيا والآخِرة، والحمدُ للّٰه أولاً وآخراً، وظاهِراً وباطناً». انتهى. ورمزت لها بحرف ن.

وقد استفدت منها تصويبَ كلمتين في النسخة المطبوعة، أشرتُ إليهما في موضعهما، ومع كونها بخط هذا العالم وقع فيها أغلاط قليلة لم أر التنبيه إليها.

ومن الغريب العجيب أن المطبوعة المذكورة والمخطوطة المشار إليها، جاء فيهما اسمُ الكتاب على الوجهِ وفي الداخلِ في مقدِّمةِ الكتاب للمؤلف هكذا: «بُلْغَةُ الغريب في مصطلح آثار الحبيب». ولفظُ (الغريب) هنا غريبُ المقام، فهو لفظٌ أجنبيٌّ عن الموضوع بالمرة، إلا أن يكون المؤلِّفُ هكذا سمَّاها أولاً، ثم عَدَل عن تسميتها إلى «بُلْغَة الأَرِيب»، أو سمَّاها «بُلْغَة الغريب» لأنه أَلَّفَها وهو في (مِخْلافِ رِيْمَة)، بعيداً عن (زَبِيد)، فكان (غريباً)، أو كان المؤلَّفَةُ لَهُ الشيخُ الذَّرْوَانيُّ (غريباً)، فسمَّاها «بُلْغَةَ الغريب»، وكلُّ هذه احتمالات غريبةٌ بعيدة، فاللّٰه أعلم.

وقد جاء اسمُ الرسالة كما أثبتُّهُ: «بُلْغَةُ الأَرِيب» في كلِّ المصادر التي

تَرْجَمَتْ للحافظ الزبيدي أو تعرَّضَتْ لذكرِ مؤلَّفاتِهِ ـ ما عدا «معجَم المطبوعات» لسركيس و«الأعلامَ» للزركلي، فإنهما تابَعَا المطبوعة ـ وهي:

١ ـ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجَبَرْتي تلميذِ الزَّبيدي ٢ : ١١١.

ط ـ ترجمة الزبيدي في آخر تاج العروس من طبعة مصر سنة ١٣٠٧، ١٠ : ٤٧٠.

٣ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي ١ : ١٩٢.

٤ ـ هدية العارفين أسماءَ المصنفين له أيضاً ٢ : ٣٤٨.

٥ ـ فهرس الفهارس والأثبات لشيخنا العلامة عبدالحي الكَتَّاني ١ : ٥٣٨.

٦ ـ ترجمة الزبيدي في أول تاج العروس من طبعة الكويت سنة ١٣٨٥، ص (ي).

هذا، ووقع في الترجمة التي كتبها أخونا الفاضل الأستاذ وهبي سليمان غاوجي، في أول «عقود الجواهر المنيفة» ١ : ٩، تحريفُ اسمِ هذا الكتاب إلى «بُلْغَة الأديب»، أي بالدال، وهو بالراء.

ويَتوقَّفُ الجزمُ بصواب هذا الاسم: «بلغة الأريب» على رؤيته كذلك بخط المؤلف، أو في نسخة مقروءة عليه، أو ورودِهِ في كتبه يسميه به.

وقد اجتهدتُ في تصحيحها وضبطها وإخراجها بأحسن حُلَّة، وترجمتُ لعالمٍ واحدٍ فقط ذُكِرَ فيها، ويَصْعُبُ الاهتداءُ إلى معرفته على الناشئين، وعلَّقتُ عليها تعليقتين فيهما طُول، إحداهما في أواخر الرسالة، رددتُ فيها

(أنَّ مُسْلِماً رَوَى في صحيحه حديثاً واحداً عن شيخِهِ البخاري)، والتعليقةُ الثانيةُ لإثباتِ صِحَّةِ سلسلةِ (عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه)، جعلتُها (تتمةً) بعدَ نهاية الكتاب لطُولِها واتساعِها، فهي رسالةٌ بآخِرِ الرسالة.

وضبطتُ بالشَّكْلِ: الكثيرَ من الكلمات، وفصَّلتُ الجُمَل، وحدَّدتُ المقاطـع، تيسيراً للانتفاع بها ولِتسهيلِ فَهْمِها، فإنَّ تفصيلَ الجُمَل، وتحديدَ المقاطـع، وخَتْمَ الكلامِ واستئنافَهُ: من أهمِّ ما ينبغي الاعتناءُ به من المعتني بخدمة الكتاب، ويَحتاج إلى دِقَّةٍ بالغة، لأنَّ ذلك ـ إذا جاء صحيحاً دقيقاً ـ سَهَّلَ الفهمَ السليمَ للقارىء، وأعانه على صحةِ القراءة وضبطِ الألفاظِ، وطَبْعِها في مُخَيِّلَتِهِ سليمـةً قويمـةً، وزاد في وضوح المعـاني التي يَدُورُ عليها البحث.

وترجمت للمؤلِّفِ الحافظِ الزبيدي ترجمةً واسعةً جامعة، لأني لم أقف على ترجمةٍ له استوفَتْ بالإجمالِ مـع حُسْنِ التنسيق جوانبَ حياتِهِ، رحمه اللَّه تعالى. واللَّهَ أرجو وأسألُ أن يَنفـعَ بذلك كلِّه، ويكسِبَني دعواتِ المستفيدين، ويَقِيَني شرَّ الحاسدين والحاقدين، إنه نعم المولى ونعم النصير. وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد للَّه رب العالمين.

وكتـبه

في الرياض ٢٨ من المحرَّم سنة ١٤٠٨ عبدالفتّاح أبو غدّة

ترجمة المؤلِّف[1]:

الزَّبِيدي هو الإمام العلامة، العمدة الفهامة، الرُّحْلَة الرَّحَّالَة، الفقيهُ النسَّابة، المحدِّث الأصولي، اللُّغَوِي النَّحْوِي الصُّوفي، الناظمُ الناثر، العَلَمُ الموصوف، ذو المعرفة المعروف، الذي جَابَ في اللغة والحديث كلَّ فَجٍّ، وخاضَ من العلم كلَّ لُجٍّ، المُذلَّلُ له سُبُلُ الكلام، الشاهِدُ له الورَقُ

(١) مصادر هذه الترجمة:

١ ــ تاريخ الجَبَرْتي تلميذِ الحافظ الزَّبِيدي، المسمَّى: «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ٢: ١٠٣ ــ ١١٤، من طبعةٍ حديثة دون تاريخ، أصدرتها دارُ الجيل في بيروت في ثلاثة أجزاء. وهي طبعة فيها حَذْف للكثير من الأشعار وغيرها، فهي طبعة ناقصة!

٢ ــ أبجد العلوم لِصِدِّيق حسن خان ٣: ١٢ ــ ٢٩، طبع دار الكتب العلمية في بيروت دون تاريخ، في ثلاثة أجزاء، وكُتِبَ على الجزء الأول منه: نشرَتْهُ وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٧٨. وفي هذا الكتاب مما ليس في تاريخ الجبرتي: بعضُ رسائل الزبيدي المطوَّلة، وفيها إجازاتُهُ الشاملة.

٣ ــ الترجمة للحافظ الزبيدي، التي في آخر الجزء العاشر من «تاج العروس»، من الطبعة المصرية في المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٧، بقلم الواقفين على تصحيحه من كبار المحققين.

٤ ــ هدية العارفين أسماء المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ٢: ٣٤٧ ــ ٣٤٨.

٥ ــ فهرس الفهارس والأثبات، لشيخنا العلامة محمد عبدالحي الكتاني ١: ٥٢٦ ــ ٥٤٣، من طبعة دار الغَرْب الإسلامي في بيروت سنة ١٤٠٢ بتحقيق الدكتور =

والأقلام: الشيـخ أبو الفَيْض وأبو الجُوْد وأبو الوَقْت السيد محمد بن محمد بن محمد بن عبدالرزاق، الشهير بمـرتَضَى، الحُسَيني العَلَوي، الواسِـطِي[١] البِلِجْرَامِي الهنديُّ المولد والنَّشْأة، الزَّبِيدِيُّ، ثم المِصريُّ القاهريُّ القَرَارِ والدار، الحَنَفِيُّ.

مولدُهُ ونشأتُه ورحلاتُه:

وُلِدَ في أرض الهند في بلدة بِلْجْرام، على خمسة فراسخ من قِنَّوج، في سنة ١١٤٥، ونشأ بها وبقي فيها فترةً يسيرةً لم تُحدَّد، ثم ارتحل عن الهند في طلب العلم إلى مدينة زَبِيد باليمن، وأقام بها زمناً طويلاً، حتى نُسِبَ إليها واشتهَرَ باسم (الزَّبِيدي)، ولم يُحدِّد الجَبَرْتيُّ وغيرُهُ ممن ترجموا له: بَدْءَ المدةِ التي استَقَرَّ بها في زَبِيدَ واليَمَنِ ولا آخِرَها، لكنه قد يُستفاد من نسبتِهِ إليها

= إحسان عباس، وفي هذا الكتاب مواضـعُ أخرى فيها شيء عن الحافظ الزبيدي، وذلك عند ذكر بعض مؤلفاته في حروفها.

٦ ــ الترجمـة التي كتبها الأستاذ عبدالستار أحمد فَرَّاج، وقدَّمَ بها للجزء الأول من الطبعة الكويتية من «تاج العروس» سنة ١٣٨٥، في الصفحات أ ــ د ك.

٧ ــ الزبيدي في كتابه تاج العروس للدكتور هاشم طه شلاش. وقفت عليه بعد الفراغ من كتابة هذه الترجمة، فقطفت منه جملة واحدة في تآليفه.

٨ ــ وترجم له الأخ الأستاذ الأديب الكبير فضيلة الشيـخ علي الطنطاوي أمتَـعَ اللّه تعالى به، في كتابه «رجالٌ من التاريـخ» ص ٢٨٣ ــ ٢٨٩ من الطبعة السابعة سنة ١٤٠٦، فأخرجه في صورة مُشَعْوِذ دجَّال، جَعَل المشيخةَ تجارةً، وكان يُنظِّمُ مسرحيات عجيبة... ويقدم هدايا لبعض باشوات مصر هي رشوةٌ ظاهرة...، فشَطَّ قلمُهُ الرصينُ في ترجمته، واللّه يغفرُ لي وله وللحافظ الزبيدي ولسائر المسلمين.

(١) نسبة إلى السيد أبـي الفرج الوَاسِطي العراقي، الذي يقال: إنه هاجَرَ إلى الهند بعدَ غزوةِ هولاكو لبغداد.

واشتهارِهِ باسم (الزبيدي): أنها مدةٌ طويلة، لا تقِلُّ عن أربـع سنوات إلى عشرِ سنوات أو تزيدُ.

وقد ذكروا أنه سافر إلى الحجاز ـ أي من اليَمَن ـ في سنة ١١٦٣، فكانت سِنُّهُ آنذاك في الثامنَةَ عَشْرَة، كما ذكروا أنه سافر إلى مصر في سنة ١١٦٧، فكان عمرُهُ ٢٢ سنة، وتوطَّنها وبقي بها ٣٨ سنة إلى آخِرِ حياتِهِ، وتوفي فيها سنة ١٢٠٥، رحمه الله تعالى. هذا كلُّ ما عرفتُه عن ارتحالِهِ وانتقالِهِ ثم استقرارِهِ في القاهرة إلى الوفاة.

شيوخه:

عُرِفَ من شيوخِهِ من علماءِ الهند ثلاثة: العلامة محمد فاخر الإلّه آبادي، الملقَّب بالزائر، والمحدِّث الفقيهُ الشاهُ وليُّ الله الدِّهْلَوي، صاحبُ كتاب «حُجَّة الله البالغة»، والعلامةُ المحدِّثُ نورُ الدين محمد القَبُوليّ ـ نسبة إلى قَبُولَة بالفتح: حِصْنٌ منيـعٌ بالهند، لقِيَهما في دِهْلِي، كما جاء في «أبجد العلوم» ٣: ٢٧ ـ ٢٨، و«فهرس الفهارس» ١: ٥٣٤.

ولم يذكروا أين لقي الشيـخَ الأولَ من هؤلاء الشيوخ الثلاثة، أما لقاؤه الشيخين: الدِّهْلَوي والقَبُولي، فالظاهرُ أنه لقِيَهما قبلَ مغادرتِهِ الهندَ في أول نشأته، لأنَّ الشاه ولي الله الدهلوي، خرج إلى الحجاز في سنة ١١٤٣، وبقي فيها إلى سنة ولادة الزبيدي سنةِ ١١٤٥، ثم عاد إلى بلده. ولم يُذْكَر أن الزبيديَّ زار الهند بعد استقراره في القاهرة، فما بقي إلا أنه لقِيَهُ ولَقِيَ القَبُوليَّ في أوَّل نشأته، لأنهما من كبار شيوخ الهند، الذين يقصِدُهم العوامُّ والخواصُّ للتبرُّكِ بهم، والتشرُّفِ بمَجالِسِهم والنظرِ إليهم، فيكون لَقِيَهما صغيراً هناك.

أما شيوخُه من غير علماء الهند، فقد قال هو في «معجمه الصغير»: «هذا بَرْنَامَجُ شيوخي الذين لقيتُهم في سِيَاحتي وأسفاري، مرتَّباً لهم على

حروف المعجَم، ثم أُتبِعُهم بشيوخ الإجازة، ثم بما لي من المؤلَّفات، وعلى الله أتوكل، وبه أستعين». كما في «فهرس الفهارس» ١: ٥٣١ ـ ٥٣٣.

ثم ساق أسماءَ شيوخه الذين لقِيَهم، فبلغوا ٩٣ شيخاً، ثم ساق أسماءَ شيوخِهِ بالإجازة، فبلغوا ١٥ شيخاً، وأضاف إليهم شيخُنا الحافظُ عبدُ الحي الكَتَّاني في «فهرس الفهارس» ١٤ شيخاً، ثم ٤٩ شيخاً، فبلغ عدَدُهم ٧٨ شيخاً، فيكون عدَدُ شيوخِ التلقِّي والسَّمَاع مع عَدَدِ شيوخِ الإجازةِ ١٧١ شَيْخ، وهذا العَدَدُ دون ما ذكره شيخنا الكتاني لعَدَدِ شيوخه.

قال شيخنا في «فهرس الفهارس» ١: ٥٢٧، وهو في سياقِ تعداد شيوخه ـ أخذاً من الترجمةِ المكتوبةِ له في آخر «تاج العروس» ١٠: ٤٦٩: «... ثم ارتحل لطلب العلم، فدخل زَبِيدَ، وأقام بها مدةً طويلة، حتى قيل له: الزَّبِيدي، وبها اشتَهَر. وحَجَّ مراراً، وأَخَذَ عن نحوٍ من ثلاثِ مئة شيخ، ذكرهم في معاجمه: الكبير، والصغير، وألفيَّة السَّنَدِ وشَرْحِها، حتى قال عن نفسه في «ألفيتِه»:

وقَـلَّ أن تَـرَى كتـابـاً يُعتَمَـدْ إلا ولي فيــه اتصــالٌ بــالسَّنَـدْ
أو عـالِـمـاً إلا ولـي إلـيــهِ وسـائطٌ تُـوقِـفُنــي عـليــهِ».

ومن أشهر شيوخه الذين أَخَذَ عنهم بزَبِيدَ واليمن: السيد العلامة أحمد بن محمد مقبول الأهدل، والشيخ رضي الدين عبدالخالق بن أبـي بكر النمري المِزْجاجي الزبيدي الحنفي، الإمام الفقيه اللغوي، إمام السنة ومقتدى الجماعة، والشيخ محمد بن علاء الدين عبدالباقي المِزجاجي الزبيدي الحنفي الفقيه، وكثيرون سواهم ذَكَرَهم في «معجمه» وبعضِ إجازاتِهِ للمستجيزين.

قال تلميذُهُ المؤرِّخُ الجَبَرْتيُّ في تاريخه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ١: ٣٣٧، في ترجمة الشيخِ (عبدِالخالق المِزجاجي): «وسَمِعَ

عليه شيخُنا السيد محمد مرتَضى: «الصحيحين»، و«سنن النسائي» كلَّه، بقراءته عليه في عَيْنِ الرضا: موضع بالنَّخْل خارجَ زَبِيد، كان يَمْكُثُ فيه أيامَ خِرافِ النَّخْل ــ أي اجتِنَائِهِ وجَنْيِهِ ــ، و«الكنز» في الفقه الحنفي، و«المنار» في الأصول الحنفي، كلاهما للنَّسَفِي، ومُسَلْسَلاتِ شيخِهِ ابن عَقِيلة، وهي خمسةٌ وأربعون مسلسلاً. وسَمِعَ عليه أيضاً المسلسلَ بيوم العِيد، ولازَمَ دروسَهُ العامَّةَ والخاصَّة، وبه تخرَّج».

أما شيوخه في الحرمين الشريفين قبل انتقاله واستقراره بمصر، فعدَدُهم غيرُ قليل، ومن أبرزهم: الشيخُ المحدِّثُ عمر بن أحمد بن عقيل الحُسَيني المكي الشافعي، الشهير بالسَّقَّاف، والسيدُ عبدُالله بن إبراهيم المِيْرغَنِي الحُسَيني المكي الطائفي الحنفي، والشيخُ الإمامُ اللغوي النحرير أبو عبدالله محمد بن محمد الشَّرَفي الفاسي، نزيلُ طيبة المنورة، والشيخُ عبدُالله السِّنْدي، وعبدالله السَّقَّاف، وسليمان بن يحيى، وعبدالرحمن العيدروس.

وقرأ عليه «مختصر السعد» في البلاغة، ولازمه ملازمة كلية، وأجازه بمروياته ومسموعاته، قال الزَّبيدي: وهو الذي شوَّقني إلى دخول مصر، بما وصفه لي من علمائها وأمرائها وأدبائها، وما فيها من المشاهِدِ الكرام، فاشتاقت نفسي لرؤياها، وحَضَرتُ مع الركب، وكان الذي كان، وقرأ عليه طَرَفاً من «الإِحياء» وكان ذلك بين سنة ١١٦٣ وسنة ١١٦٦، فإنه ورد إلى مصر في تاسع صفر سنة ١١٦٧.

قال المؤرِّخ الجَبَرْتيُّ تلميذُه في «تاريخه» ١: ٣٢٥ ــ ٣٢٦، في ترجمة الشيخ (عمر بن أحمد بن عقيل): «الشيخُ المسنِدُ عمر بن أحمد بن عقيل الحسيني المكي الشافعي، الشهير بالسَّقَّاف، ابنُ أختِ حافِظِ الحِجَازِ عَبْدِاللَّهِ بن سالم البصري، ولد بمكة سنة ١١٠٢، رَوَى عن خالِهِ المذكور، وعن الشيخين العجمي والنَّخْلِي...، وتوفي سنة ١١٧٤، رحمه الله تعالى.

وبه تخرَّجَ شيخنا محمد مرتَضى، وسمعتُ منه أنه اجتمع به في المدينة المنورة عند باب الرحمة، وسَمِعَ منه، وأجازه إجازةً عامَّة، وذلك في سنة ١١٦٣، ولازمه بمكة سنة ١١٦٤، وسَمِعَ منه أوائل الكتب الستة، والمسلسلَ بالعيد، وأباح له كُتُبَ خالِهِ يُراجِعُ فيها ما يَحتاجُ إليه».

وقال الجَبَرْتي أيضاً في «تاريخه» ٢: ١٤٧، في ترجمة (السيد عبدالله بن إبراهيم المِيْرغَنِي المكي الطائفي): «اجتمَعَ به شيخنا السيد مرتضى بمكة في سنة ١١٦٣، وانتقل السيدُ عبدالله إلى الطائف في سنة ١١٦٦، ومات سنة ١٢٠٧».

وقال الحافظ الزَّبيديُّ نفسُهُ، في مقدمته لكتابه «تاج العروس من جواهر القاموس»، وهو يتحدَّثُ عن مصادره في شرحه، وشيوخِهِ في هذا العلم: «ومن أجمع ما كُتِبَ عليه ــ أي القاموس ــ مما سَمِعتُ ورأيتُ: شرْحُ شيخنا الإمامِ اللغوي أبي عبدالله محمد بن الطيِّب بن محمد الفاسي، المتولِّدِ بفاس سنة ١١١٠، والمتوفَّى بالمدينة المنورة سنة ١١٧٠، وهو عُمْدَتي في هذا الفن، والمُقَلِّدُ جِيْدِي بحُلَى تقريرِه المُسْتَحْسَن، وشَرْحُهُ هذا عندي في مجلَّدين». ثم قال وهو يذكُرُ شيوخَه في الرواية لكتاب «القاموس»:

«أخبرنا شيخُنا المُحدِّثُ الأصوليُّ اللُّغَويُّ نادرةُ العصر، أبو عبدالله محمد بن محمد بن موسى الشَّرَفيُّ الفاسيُّ، نزيلُ طيبة طاب ثَراهُ، فيما قُرِىءَ عليه في مواضع منه وأنا أسمَعُ، ومناوَلَةً للكل سنةَ ١١٦٤، قالَ: قرأتُهُ ــ أي القاموس ــ على شيخنا الإمام الكبير أبي عبدالله محمد بن أحمد المُنَاوِي، والعلاَّمة...». انتهى.

أما شيوخه في مصر وغيرِها بعد توطنه لها ففيهم كثرةٌ بالغة، فقد وَصَلَ إلى مصر ــ كما تقدم ــ في تاسع صَفَر سنة ١١٦٧، وسكن بخان الصَّاغَة، وأوَّلُ من عاشَرَهُ وأَخذ عنه السيدُ عليُّ المقدسيُّ الحنفي من علماء مصر،

وحَضَر دُرُوسَ أشياخ الوقتِ فيها، كالشيخ أحمد المِلَّوِي، والجوهري، والحِفْنِي، والبَلِيدي، والصَّعِيدي، والمَدَابغي، وغيرِهم، وتلقَّى عنهم وأجازوه، وشَهِدُوا بعلمِهِ وفضلِهِ وجَودةِ حِفظِه.

واعتَنَى بشأنه إسماعيل كَتْخُدَا عَزَبَان، وأولاَهُ بِرَّهُ حتى راجَ أمرُهُ، وتَرَوْنَقَ حالُهُ، واشتَهَرَ ذكرُه عند الخاصِّ والعام، ولَبِسَ الملابسَ الفاخرة، وركِبَ الخيول المُسَوَّمة، وسافر إلى الصعيد ثلاث مرات، واجتمع بأكابره وأعيانه وعلمائه، وأكرمه شيخُ العَرَب همام وإسماعيلُ أبو عبدالله وأبو علي وأولادُهُ نصير، وأولادُ وافي، وهادَوْهُ وبَرُّوهُ.

وكذلك ارتحل إلى الجهات البحرية مثل دِمْيَاط، ورَشِيد، والمنصورة، وباقي البَنَادر ــ المَوَانىء للبلدان ــ العظيمة مراراً، حين كانت مُزَيَّنَةً بأهلها، عامرةً بأكابرها، وأكرمَهُ الجميع، واجتمع بأكابر النواحي وأرباب العلم والسلوك، وتلقَّى عنهم وأجازوه وأجازهم، وصنَّف عِدَّةَ رِحْلاتٍ في انتقالاته في البلاد القِبْلِيَّة والبَحْرية ــ أي الجنوبية والشِّمَالية ــ، تحتوي على لطائف ومحاورات، ومدائحَ نظماً ونثراً، لو جُمِعَتْ كانت مجلَّداً ضخماً.

قال شيخنا الكتاني، رحمه الله تعالى، في «فهرس الفهارس» ١ : ٥٣٦ ــ ٥٣٧ «ومَعَ كثرةِ شيوخِ المترجَم ــ الزَّبِيدي ــ كثرةً هائلةً بالنسبة إلى مَشَايخهِ ومُعَاصِريه: كان غيرَ مكتفٍ بما عنده، بل دائمَ التطلُّبِ والأَخْذِ ومُكاتبةِ مَنْ بالآفاق، حتى إني رأيتُ بخطه في كُنَّاشَةِ ابن عبدالسلام الناصِري ــ أحَدِ مُحَدِّثي المغرب الكبار ــ ، استدعاءً كتبه لمن يلقاهُ ابن عبدالسلام المذكور، ونصُّهُ بحروفه:

«الحمدُ لله على جزيل أَفضالِهِ، وعَمِيم نَوَالِهِ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد وصحبِهِ وآلِه، وبعدُ، فالمؤمَّلُ من صَدَقاتِ مَوالينا الساداتِ العلماءِ الأعلام، أدام الله لهم العِزَّ والاحتشام، وأتمَّ بهم نِظَامَ الإسلام:

الإجازَةَ لهذا العبدِ الفقير إلى مولاه، الكاتِب اسمَهُ أدناه، بما يجوزُ لهم وعنهم روايتُهُ في معقول أو منقول، أو فروع أو أصول، مع ذكرِ مشايخهم على قَدْرِ الإمكان، وذكرِ أسانيدهم إن تيسَّرَ، وكَتَبَ العبدُ إلى الله أبو الفيض محمد مرتَضى بن محمد بن محمد الحُسَيني الواسطي العراقيُّ الأصل، الزبيديُّ، نزيلُ مصر، غَفَر الله له بمَنِّه، يومَ الخميس ١٦ ربيعٍ سَنَةَ ١١٩٧ حامداً مصلياً. . .» إلى آخره. قال شيخنا الكتانيُّ بعد هذا:

وإن تعجَبْ فاعجَبْ لهذه الهِمَّةِ والحِرصِ من هذا الحافظ العظيم الشأن، وعدمِ شِبَعِهِ، وكثرةِ نَهَمِهِ، فإنه عاش بعدَ كَتْبِ هذا الاستدعاءِ نحوَ الثمان سنوات، ومنهومانِ لا يَشبعان: طالبُ علم وطالبُ دُنْيَا.

كما وقفتُ على استدعاءٍ كتبه السيد مرتضى أيضاً، لشيخِهِ مفتي زَبِيد السيد سُلَيمان بن يحيى الأهْدَل، يستجيزُ منهُ فيه لنفسِهِ ولجماعة من أصحابِهِ سمَّاهم، قال: «ومنهم فتايَ بلالُ الحبشي، وزَوْجي زُبَيْدَةُ بنت المرحومِ ذُوْ الفِقَار الدمياطي، وفتاتايَ: سَعَادَةُ، ورحمةُ، الحَبَشِيَّتانِ». انتهى. وقد أثبتَ الاستدعاءَ المذكور صاحبُ «النَّفَس اليماني والرَّوْح الريحاني»(١) ص ٢٤٦ ــ ٢٥٣، وصاحبُ «أبْجَد العلوم» ٣: ٢٠ ــ ٢٧.

وقال شيخنا الحافظ الكتاني في «فهرس الفهارس» ١: ٥٢٧ ــ ٥٣١ و٥٤٣: «واشتَهَرَ أمرُهُ ــ الزَّبِيديِّ ــ، وانتشَر في الدنيا خَبَرُهُ، بعدَ استيطانِهِ بمصر، وكان هذا الرجلُ نادرةَ الدنيا في عصرِهِ ومِصرِه، ولم يأتِ بعدَ الحافظِ ابن حجر وتلاميذِهِ أعظمُ منه اطلاعاً، ولا أوسعُ روايةً وتلماذاً ــ أي تَلَامِيذَ ــ، ولا أعظمُ شُهرةً، ولا أكثَرُ منه علماً بهذه الصناعة الحديثيَّةِ وما إليها.

---

(١) هو كتابٌ نفيسٌ جداً في إجازةِ القُضَاة بني الشوكاني، تأليفُ الإمام مفتي اليمن عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى بن عُمَر مقبولٍ الأهدل. مطبوع، ولم أقف عليه.

كاتَبَ أهلَ الأقطار البعيدةِ بفاسَ وتَونسَ والشام والعراقِ واليمنِ وكاتبوه، وقد كنتُ في صِغَري وقفتُ على أوراقٍ تتضمَّنُ وُرُودَ استدعاءٍ، على الحافظ أبي العلاء العراقي المغربي من المشرق، فلم أشُكَّ أنها للزَّبيدي المترجَم، حتى ظَفِرتُ بعدَ ذلك بما أيَّد ظني.

فهو خِرِّيْتُ هذه الصِّنَاعَة، ومالكُ زِمام تلك البِضاعَة، وكان الناسُ يَرْحلون إليه ويكاتبونه لتحرير أنسابِهم وتصحيحها من المشرق والمغرب، ويَظهَرُ من ترجمتِهِ وآثارِهِ أن هذه الشُّعْلَةَ الضئيلةَ من علوم الرواية، الموجودةَ الآنَ في بلاد الإسلام، إنما هي مقتَبَسةٌ من أبحاثِهِ وسَعْيِه، وتصانيفِه ونَشْرِه، وإليه فيها الفضلُ يَعُود، لأنه الذي نَشَر لها الألوية والبُنُود.

قال تلميذُه الجَبَرْتي في «تاريخه» ٢: ١٠٦: «لم يَزَل المترجَمُ يَحرِصُ على جَمْع الفنون التي أغفلَها المتأخرون، كعلم الأنساب والأسانيدِ وتخاريج الأحاديث واتصالِ طرائِقِ المحدِّثين المتأخرين بالمتقدمين، وألَّفَ في ذلك كتباً ورسائلَ ومنظوماتٍ وأراجيزَ جَمَّة.

وأحيا إملاءَ الحديث على طريقِ السلف، في ذكر الأسانيد والرواةِ والمُخَرِّجين، من حِفظِهِ على طرقٍ مختلِفة، وكلُّ من قَدِمَ عليه يُملي عليه حديثَ الأولية برُواتِهِ ومُخَرِّجيه، ويكتُبُ له سَنَداً بذلك وإجازةً وسَمَاعَ الحاضرين.

وكان إذا دعاه أَحَدُ الأعيانِ من المصريين إلى بيوتهم، يَذهَبُ مع خَواصِّ الطلبةِ والمُقرِىءِ والمستمِلي وكاتبِ الأسماء، فيَقرأ لهم شيئاً من الأجزاء الحديثية أو بعضَ المسلسلات، بحضور الجماعةِ وصاحبِ المنزلِ وأصحابِهِ وأحبابِهِ وأولادِهِ، وبناتُهُ ونِساؤُهُ من خلف الستائر، وبين أيديهم مَجامِرُ البَخُور بالعَنْبَرِ والعُودِ مُدَّةَ القراءة، ثم يختمون ذلك بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، على النَّسَقِ المعتاد، ويَكتُبُ الكاتبُ أسماءَ الحاضرين

والسامعين حتى النساءِ والصبيانِ والبناتِ، واليومَ والتاريخَ، ويكتبُ الشيخُ تحت ذلك: (صحيحٌ ذلك)، وهذه كانت طريقةَ المحدِّثين في الزمانِ السالِف، كما رأيناه في الكتب القديمة». انتهى.

ولِعِظَمِ شُهرتِهِ كاتَبَهُ مُلُوكُ النواحي من التُّرك، والحجاز، والهند، واليمن، والمغرب، والسودان، وفَزَّان، والجزائر، واستجازوه، وممن أَخَذ عنه من ملوك الأرضِ خليفةُ الإسلامِ في وقته: السلطانُ عبدُ الحميد الأوَّلُ ووزيرُهُ الأكبر محمد باشا بالمكاتبة، واستُدعِيَ للآستانة ــ إصطنبول ــ فاعتذر. وذَكَر الجَبَرْتيُّ عن المترجَم أنه كان يَعرِفُ اللغة التركية والفارسية، بل وبعضَ لسانِ الكُرْج[1].

واستشكل الدكتور طَه هاشم شلاش معرفتَهُ لغةَ الكُرْج، قائلاً: كيف عَرَفها الزبيديُّ ولم يَذهب إلى موضعها؟ والجوابُ عندي أنها كانت لغة الجواري الكُرْجِيَّات، وكان الناس يستحسنون هذه الجواري لحُسْنِهن وجمالِهن، فيُكثرون من اقتنائهن وتملُّكِهن، فتكونُ معرفتُهُ بها من الجواري الكرجيات التي كانت عنده وفي محيطه، والله تعالى أعلم.

وقال عنه من أعلام المغرب الحافظُ ابنُ عبد السلام الناصريّ، في «رحلته» لمَّا ترجَمَهُ فيها، وقد استغرقَتْ ترجمتُهُ فيها نحوَ عَشْرِ كراريس، بعدَ أن حلَّاه فيها بـ«الحافظِ الجامِعِ البارعِ المانِع»: «ألفيتُه عديمَ النظير في كمالِ الاطلاع على الأحاديث النبوية وتراجم الرجال، وله مع ذلك كمالُ الاطلاع والحفظ للغةِ والأنساب.

---

(١) قال العلامة ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ٤ : ٤٤٦ «الكُرْجُ بالضم ثم السكون، وآخِرُهُ جيم، وهو جِيلٌ من الناس نصارى، كانوا يسكنون في جبال القَبْق ــ وهو جَبَلٌ متصل ببابِ الأبواب وبلادِ اللاّن، وهو آخِرُ حدود أَرْمِينِيَة ــ لهم ولاية تُنسَبُ إليهم ومُلْكٌ ولُغَةٌ برأسِها». انتهى.

قد طار صِيتُهُ في هذه البلاد المشرقية، حتى بالعراق واليمن والشام والحرمين وإفريقية: المغربِ، تونسَ، طرابُلُسَ، وغيرِها، تأتي إليه الأسئلةُ الحديثيَّةُ وغيرُها من أقطار الأرض، جَمَع الله له من دواوين الحديث والتفسير واللغة وغيرِها من أشتاتِ العلوم، ما لم يَجمَعْهُ أحدٌ فيما شاهدناه من علماء عصرنا شَرْقاً وغَرْباً، ولا شيخُنا الحافظُ إدريسُ العراقي(١).

تراه يَشْتَرِي، ويَنْسَخُ دائماً بالأجرة، يَستعيرُ من الأقطار البعيدة، ويُـؤتى إليه بالكتب هديةً، ومع ذلك يُحَبِّسُ ـ أي يَقِفُ ـ ويُعطي، وله اليَدُ الطُّولَى في التأليف، فهو ـ واللّهِ ـ سيوطيُّ زمانـه، انخرق لـه من العوائـد فيها ما انخرَقَ لابن شاهين وابنِ حجر والسيوطي، ولو أنهم جُمِعُوا لديه لتيقَّنوا أنَّ الفضيلة لم تكن للأول». انتهى.

وقد كانت سُنَّةُ الإملاء انقطعَتْ بموت الحـافظ ابن حجر وتـلاميذه كالحافظينِ السخاويِّ والسيوطيِّ، وبهما خُتِمَ الإملاء، فأحياه المترجَمُ بَعْدَ مماتِه، ووَصَلَتْ أماليه إلى نحوِ أربع مئة مجلس، كان يُملي في كل اثنين وخميسٍ فقط، وقد جُمِعَ ذلك في مجلدات، ولكني بعدَ البحثِ لم أظفر بها إلى الآن، وقد قال هـو، رحمه الله تعـالى، في خطبـة «شرحـه» على «القاموس»: «حَلَلْتُ بوَضْعِهِ ذِرْوَةَ الحُفَّاظ، وحَلَلْتُ بجَمْعِهِ عُقْدَةَ الألفاظ». انتهى.

وقد عَدَّ الشهابُ المَرْجاني في «وَفِيَّاتِ الأَسْلاَف» وصاحبُ «عَـوْن المعبود على سنن أبـي داود» ٤ : ١٨١ في أول كتاب المَلاحِم: المترجَمَ من

---

(١) قال عبد الفتاح: ومن قرأ أسماءَ مصادره في مقدمة «تاج العروس» وأسماءَ مصادره في أوائل كتب «إحياء علوم الدين» في شرحه عليه: عَلِمَ أن هذا الذي قاله شيخنا الكتاني لا مبالغة فيه.

المُجَدِّدين المُحَدِّثين على رأسِ المِئةِ الثانيةَ عَشْرَة. وممن رأيتُهُ وَصَفَهُ بذلك تلميذُه العلامة الأديبُ الشهابُ أحمد بن عبد اللطيف البَرْبِير البَيْرُوتي، في كتابه «عُقُود الجُمَان فيمن اسمُهُ سُلَيْمان»، ولَعَمْري إنه لجديرٌ بذلك، لتوفُّر أغلَبِ شُرُوطِ التجديد فيه». انتهى كلامُ شيخنا الكتاني.

ثم قال شيخنا الكتاني، رحمه الله تعالى ٢: ٥٣٩ ـ ٥٤١: «ويَروِي عن المترجَمِ أعلامُ كلِّ بَلَدٍ ومِصْرٍ». فسَمَّى من المصريين ١٣ عالِماً وغيرَهم، وسَمَّى من الحجازيين ٤ علماءَ وغيرَهم، ومن الشاميين ٨ علماءَ وغيرَهم، ومن العراقيين ٥ علماءَ وغيرَهم، ومن الجزائريين ٧ علماءَ وغيرَهم، ومن الطَّرَابُلُسِيِّين عالمينِ ٢، ومن التونسيين ٥ علماءَ وغيرهم؛ ومن المغاربة ١٩ عالماً وغيرَهم، ومن اليمنيين عالمينِ ٢ وغيرَهم من الأعلام، فبَلَغَ عدَدُ من سَمَّاه منهم ٦٥ عالماً، وهذا أقَلُّ من القليل من العلماء الذين رَوَوْا عنه، أو استجازوا منه، فهذا العَدَدُ كالنموذج، وليس هو بالاستقصاءِ والاستقراء، ولذا قال وراءَ أسماءِ عُلَماءِ كلِّ بلدٍ: وغيرهم.

قال الجَبَرْتيُّ في «تاريخه» ٢: ١٠٦: «ثم إنَّ بعض علماء الأزهر ذهبوا إليه وطلبوا منه إجازة، فقال لهم: لا بد من قراءة أوائل الكتب، واتفقوا على الاجتماع بجامع شَيْخُون بالصَّلِيْبَة الاثنين والخميس، تباعُداً عن الناس، فشرعوا في «صحيح البخاري» بقراءةِ السيد حُسَين الشَّيْخُوني، واجتَمَعَ عليهم بعضُ أهلِ الخِطَّةِ والشيخُ موسى الشَّيخُوني إمامُ المسجد وخازنُ الكتب، وهو رجلٌ كبيرٌ معتبَرٌ عند أهلِ الخِطَّةِ وغيرِها.

وتناقَلَ في الناسِ سَعْيُ علماءِ الأزهر، مثلِ الشيخ أحمد السُّجَاعي، والشيخ مصطفى الطائي، والشيخ سليمان الأكراشي، وغيرِهم، للأخذِ عنه، فازداد شأنُهُ وعَظُمَ قَدْرُه، واجتَمَعَ عليه أهلُ تلك النواحي وغيرِها من العامَّةِ

والأكابرِ والأعيان، والتمسوا منه تبيينَ المعاني، فانتقل من الرواية إلى الدراية، وصار دَرْساً عظيماً، فعند ذلك انقطع عن حضورِهِ أكثَرُ الأزهريَّة[١].

وقد استَغنَى عنهم هو أيضاً، وصار يُملي على الجماعة بعد قراءة شيء من «الصحيح»: حديثاً من المسلسلات أو فضائل الأعمال، ويَسْرُدُ رجالَ سندِهِ ورُواتَهُ من حفظِهِ، ويُتْبِعُه بأبياتٍ من الشعر كذلك، فيتعجَّبون من ذلك، لكونهم لم يعهدوها فيما سَبَق من المُدَرِّسين المصريين.

وافتتح درساً آخر في مسجد الحنفي، وقرأ «الشمائل» في غير الأيام المعهودة، بعدَ العصر، فازدادَتْ شُهرتُه، وأقبلَتْ الناسُ من كل ناحيةٍ لسماعِهِ ومشاهدةِ ذاته، لكونها على خلاف هيئة المصريين وزِيِّهم».

صلتُهُ بالناس وقبولُه عندهم:

قال تلميذه الجَبَرْتي في «تاريخه» ٢:١٠٧، بعد ما سَبَق ذكرُهُ: «يقولُ الحقيرُ: إني كنتُ مُشَاهِداً وحاضراً في غالب هذه المجالس والدُّروسِ ومَجالِسَ أُخَرَ خاصَّةٍ بمنزلِهِ، وبمسكنِهِ القديم بخان الصاغة، وبمنزلنا بالصنادقية وبولاق، وأماكنَ أُخَر كنا نذهب إليها للنزاهَةِ، مثل غَيْط المَعَدِّيَّة والأزْبَكِيَّة وغير ذلك، فكنا نشغل غالبَ الأوقات بسَرْد الأجزاء الحديثيَّة وغيرِها، وهو كثيرٌ، بثبوت المسموعاتِ على النسخ وفي أوراق كثيرة موجودة إلى الآن.

---

(١) لأنَّ الأزهريين أبقاهم الله تعالى، وأعزَّهم بالعلم والدين، ونَفْعِ المسلمين، وكثَّر سَوَادَهم في الصالحين المخلصين المتقين، يُتقِنُ كبارُهم علومَ الدراية إتقاناً جيداً ممتازاً، وفي رأسها: الفقهُ والأصولُ والتفسيرُ وشرحُ أحاديث الأحكام وما يتصلُ بذلك، وعلوم العربية، فلذا لمَّا انتقَلَ الحافظُ الزبيديُّ إلى علومِ الدراية انقطعوا عنه، وأما علومُ الرواية وخاصةً منها: الحديثَ الشريف وروايتَهُ وتخريجَهُ ورجالَهُ وصِنَاعَتَهُ الحديثية فهم فيه مُقِلُّون جداً، بعدَ عصرِ الحافظ ابن حجر وأقرانِهِ وتلامذتِهِ وشيوخه.

وانجذب إليه بعض الأمراء الكبار مثلُ مصطفى بك الإسكندراني، وأيوب بك الدفتردار، فسَعَوْا إلى منزله، وترددوا لحضور مجالسِ دروسه، وواصلوه بالهدايا الجزيلة والغِلال، واشتَرَى الجواري، وعَمِلَ الأطعمة للضيوف، وأكرم الواردين والوافدين من الآفاق البعيدة، وحَضَرَ عبد الرزَّاق أفندي الرئيسُ من الديار الرومية ــ إصطنبول ــ، وسَمِعَ به، فحَضَرَ إليه والتَمَس منه الإجازة وقراءةَ «مقامات الحريري»، فكان يذهب إلى الشيخ بعد فراغه من درس شيخون، ويطالع له ما تيسَّرَ من «المقامات»، ويفهمه معانيَها اللغوية.

ولما حَضَرَ محمد باشا عزت الكبير، رَفَع شأنه عنده، وأصعَدَهُ إليه، وخَلَعَ عليه فَرْوَة سَمُّوْر، ورتَّبَ له تعييناً من كِلارِهِ ــ أي مخزنه ومطبخه ــ من لحم وسَمْن وأرز وحطب وخبز، ورتَّبَ له عَلُوفَةً ــ أي راتباً ــ جزيلةً بدفتر الحرمين والسائرة، وغِلالاً من الأنبار، وأنهى إلى الدولة شأْنَهُ، فأتاه مرسومٌ بمرتَّب جزيل بالضربخانة، وقَدْرُهُ مئةٌ وخمسون نصفاً فِضَّةً في كل يوم، وذلك في سنة ١١٩١.

فعَظُمَ أمرُهُ وانتشر صيتُه، وطُلِبَ إلى الدولة ــ في إصطنبول ــ في سنة ١١٩٤، فأجاب ثم امتنع، وترادفت عليه المراسلات من أكابر الدولة، وواصلوه بالهدايا والتُّحَف والأمتعة الثمينة في صناديق، وطار ذكره في الآفاق، وكاتبه ملوك النواحي من الترك والحجاز والهند واليمن والشام والبصرة والعراق وملوك المغرب والسودان وفَزَّان والجزائر والبلاد البعيدة.

وكثرت عليه الوفود من كل ناحية، وترادفَتْ عليه منهم الهدايا والصلات والأشياء الغريبة، وأرسلوا إليه من أغنام فَزَّان، وهي عجيبةُ الخِلْقَة، عظيمةُ الجُثَّة، يُشبِهُ رأسُها رأسَ العِجْل، وأرسلها إلى أولاد السلطان عبد الحميد، فوَقَع لهم موقعاً. وكذلك أرسلوا له من طيور البَبَّغاءِ، والجواري والعبيد

والطواشية، فكان يرسل من طرائف الناحية إلى الناحيةِ المستغـرَب ذلك عندها، ويأتيه في مقابلتها أضعافُها، وأتاه من طرائف الهند وصنعاء اليَمن وبلادِ سُرْت وغيرِها أشياءُ نفيسة، وماءُ الكادي والمُرَبَّيات والعُـوْدُ والعنبر والعِطْرشَاهِ بالأرطال.

وصار له عند أهل المغرب شهرةٌ عظيمة ومنزلةٌ كبيرة واعتقادٌ زائد، حتى إنَّ أحدَهم إذا ورد إلى مصر حاجّاً ولم يَزُرْه ولم يَصِله بشيء، لا يكون حَجُّهُ كاملًا، فتراهم في أيامِ طُلُوع الحجّ ونُزُولِه مزدحمين على بابه من الصباح إلى الغروب، وكلُّ من دَخَلَ منهم قدَّم بين يدي نجواه شيئاً مّا، فِضَّةً أو تَمْراً أو شَمْعاً، على قَدْرِ فَقْره وغِناه.

وبعضُهم يأتيه بمراسَلات وصِلاتٍ من أهل بلاده وعلمائِها وأعيانها، ويلتمسون منه الأجوبة، فمن ظَفِرَ منهم بقطعةِ ورقةٍ ولو بمقدار الأُنمُلَة، فكأنما ظَفِرَ بحُسْنِ الخاتمة! وحَفِظها معه كالتميمة! ويَرى أنه قد قُبِلَ حَجُّه، وإلا فقد بـاء بالخَيْبَةِ والندامة، وتوجَّهَ عليه اللَّوْمُ من أهل بلاده، ودامت حَسْرَتُه إلى يوم مِيعادِه، وقِسْ على ذلك ما لم يُقَل(١).

نعم يُنكَرُ على الزبيديّ أشدَّ الإنكار ــ وهو الفقيهُ المحدِّثُ الحافظُ خادمُ السنة المطهرة ــ إذا صَحَّ ما صَنَعَهُ عندما تُوفِّيَتْ زوجتُهُ! قال الجبرتي:

---

(١) قلت: لا يخلو هذا الكلامُ ــ وما حَذفتُهُ على شاكلتِهِ وأشَدّ ــ من مبالغةٍ فيما يبدو، وعَزَا الشيخُ الكتانيُّ هذا إلى الحَسَدِ في نَفْسِ تلميذه الجَبَرْتي، فإن صَحَّ ما قال فهو السبب في هذه المبالغات، وإن لم يكن فلا يَلحَقُ الزبيديَّ بذلك عابٌ إلا إذا عَلِمَ به ورَضِيَه وأقرَّه، وإلا فـالعَوَامُّ كـالهَوَامّ، لا يُضبَطُ لهم تصـرُّف، ولا يَستقيمُ لهم عقل، ولا يتسنَّى تهذيبُهم وإقامتُهم على الجادَّة إلا بقُوَّةٍ رادعة وتفهيمٍ دائمٍ وزمنٍ طويل، ومن أَجْلِ هذا قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني، رحمه الله تعالى: لو كان العَوَامُّ عبيدي لأعتقتُهم وأسقطتُ وَلَائي عنهم.

«حَزِنَ عليها حُزناً كثيراً، ودَفَنَها عند المشهد المعروف بمَشْهَدِ السيدة رُقَيَّة، وعَمِلَ على قبرها مَقاماً ومقصورة وسُتوراً وقناديلَ، ولازَمَ قبرَها أياماً كثيرة، وتجتمِعُ عنده الناسُ والقُرَّاءُ والمُنْشِدُون، ويَعملُ لهم الأطعمةَ والثريدَ والكسكسو والقهوةَ والشَّرَبَاتِ، وقَصَدَهُ الشعراء بالمراثي، فيَقبلُ منهم ذلك، ويُجيزُهم عليه»!

فأين هذا العملُ من النصوص الصحيحة الصريحة المحرِّمةِ له، ولكن لكلِّ عالم زَلَّة! فالحُبُّ للميت والحُزنُ عليه لا يُسِيغَانِ مخالفةَ الشرع «ولا نَقُولُ إلا ما يُرضِي الرَّبّ».

قال الجَبَرْتي: «ثم تزوَّجَ بعدها بأخرى، وهي التي مات عنها وأحرزَتْ ما جَمَعَهُ من مالٍ وغيرِه».

ولمَّا بَلَغَ ما لا مزيدَ عليه من الشهرة وبُعْدِ الصِّيتِ وعِظَم القَدْرِ والجاهِ عند الخاصِّ والعام، وكَثُرَتْ عليه الوفودُ من سائر الأقطار، وأقبلَتْ عليه الدنيا بحذافيرها من كل ناحية: لَزِمَ دارَه، واحتجَبَ عن أصحابه الذين كان يُلمُّ بهم قبلَ ذلك، إلا في النادر لغرضٍ من الأغراض، وتَرَكَ الدروسَ والإقراءَ، واعتكَفَ بداخلِ الحريم، وأغلَقَ البابَ، ورَدَّ الهدايا التي تأتيه من أكابر المصريين ظاهِرةً.

وأرسل إليه مرَّةً أيوبُ بك الدفتردار مَعَ نجلِهِ خمسين إرْدَبّاً من البُرِّ، وأحمالاً من الأَرُزّ والسَّمْن والعَسَل والزيت، وخمسَ مئة ريالٍ نقود، وبُقَج كَسَاوِي ــ أي رِزَم أَلْبِسَة ــ أقمشةً هندية، وجُوْخاً، وغيرَ ذلك، فردَّها، وكان ذلك في رمضان[1]، وكذلك مصطفى بك الإسكندراني وغيرُهما، وحَضَرا إليه، فاحتَجَبَ عنهما ولم يَخرج إليهما، ورجَعَا من غير أن يُواجِهاه.

---

(١) الظاهر أنها أُرسِلَتْ إليه ليُفرِّقَها على مَنْ يَرَى، بمناسبةِ رمضان والعيد. وهذا معتادٌ من الأغنياء الكبار مع العلماءِ الكبار.

ولمَّـا حَضَرَ حسن بـاشا إلى مصـر ــ أي من جانبِ السلطان في إصطنبول ــ لم يَذهب الشيخُ إليه، بل حَضَر هو لزيارته، وخَلَعَ عليه فَرْوَةً تليقُ به، وقَدَّمَ له حِصاناً مَعْدُوداً مزيناً؟ بسَرْجٍ وعَباءَةٍ، قيمتُهُ ألْفُ دينار، أعدَّه وهيَّأه قبلَ ذلك. وكانت شفاعتُهُ عنده لا تُرَدُّ، وإن أَرْسَل إليه إرساليةً في شيءٍ، تلقَّاها بالقبولِ والإجلال، وقَبَّلَ الورقةَ قبلَ أن يقرأها ووضَعَها على رأسِه، ونفَّذَ ما فيها في الحال(١).

وأَرسَل مرةً إلى أحمد باشا الجزَّار مكتوباً، وذَكَر له فيه أنه المَهْدي المنتظر، وسيكون له شأن عظيم، فوقع عنده بموقع الصدق، لميل النفوس إلى الأماني، ووَضَع ذلك المكتوبَ في حِجـابِه المقلَّدِ بـه مـع الأحراز والتَّمائِم، فكان ــ أي الجزَّارُ ــ يُسِرُّ بذلك إلى بعض من يَرِدُ عليه ممن يَدَّعي المعارفَ في الجُفُور والزَّايِرْجَات، ويَعتقدُ صِحَّتَهُ بلا شك(٢).

---

(١) قال الشيخ عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» ١ : ٥٣٠ و٥٤٣، بعدَ ذكرِ ثناءاتِ العلماء الكبار من مختلِف الأقطار، على الحافظِ الزَّبيدي: «وقد ترجَمَهُ ترجمةً طَنَّانةً تلميذُهُ الجَبَرْتيُّ في «تاريخه»، لكنه ما سَلِمَ من حَسَدِه، وقد تجرَّد له من متأخري المصريين محمد إبراهيم فني المصري، في جزء صغيرٍ سمَّاه «الجوهر المحسوس في ترجمةِ صاحب شرح القاموس»، وهو عندي بخطِّه.

ولِمَا أُوتِيَهُ المترجمُ من سَعَةِ المدارك، وقُوَّةِ الحافظة، وعظيمِ المشاركة، وبُعْدِ الصِّيت، وكثرةِ التأليف، وعظيمِ التلاميذ: كَثُرَ حَسَدَتُه وأعداؤه إلى الآن. وقد قـال السيوطي: ما كان كبيرٌ في عَصْرٍ قطُّ إلا كان له عَدُوٌّ من السَّفِلَة، إذْ الأشراف لم تَزَل تُبتَلَى بالأطراف». انتهى.

وهذا الخَبَرُ الذي ساقه الجبرتيُّ مساق النقد، إذ قَبِلَ الزبيديُّ هدية نائب السلطان الأعظم: من الحَسَد! والله أعلم.

(٢) هذا كذبٌ بلا شك، فما الشيخُ الحافظ الزبيدي من بابةِ الكَذَبَةِ الدجَّالين، والمشعوِذين المرتزِقين، فالظاهرُ أنَّ الخيالُ عند الجـزَّارِ صاحب «الحِجـاب والأحراز والتمائم» هو الذي نَسَجَ له هذه الأسطورة، وهي من الأباطيل المكشوفة.

واتَّفَقَ أن مولاي محمداً سلطان المغرب، رحمه الله تعالى، وَصَلَهُ بِصِلاتٍ قبلَ انجماعِهِ الأخير وتزهُّدِهِ، وهو يَقبلُها بالحمدِ والثناءِ والدعاء.

فأَرسَل له في سنة ١٢٠١ صِلةً لها قَدْرٌ، فردَّها وتورَّعَ عن قبولها، وضاعَتْ ولم ترجع إلى السلطان، وعَلِمَ السلطانُ ذلك من جوابه، فأَرسَل إليه مكتوباً قرأتُه، وكان عندي ثم ضاع في الأوراق، ومضمونُهُ العِتابُ والتوبيخُ في رَدِّ الصِّلَة، ويقولُ له: إنك رددتَ الصلةَ التي أرسلناها إليك من بيتِ مالِ المسلمين، وليتك حيث تورَّعتَ عنها، كنتَ فرَّقتَها على الفقراء والمحتاجين، فيكونَ لنا ولك أجْرُ ذلك، إلا أنك رددتَها وضاعَتْ!». انتهى كلامُ الجَبَرْتي.

والرسالةُ التي أشار إليها الجبرتيُّ هنا، وحَكَى بعضَ عباراتها، وضاعَتْ منه، قد حَفِظَها غيرُهُ، فإذا هي من المآثِرِ والمفاخر للحافظ الزَّبِيدي، تُثبِتُ وَرَعَهُ ونباهَتَهُ لما يُقدَّمُ إليه من المال، ووَزْنَهُ له بميزانِ الشرع والفِقه، وهذا نصُّها من كتابِ «فهرس الفهارس» ١:٥٤٢، جاء فيه:

«وفي «تذكرة المحسنين في وفَيات الأعيانِ وحَوادثِ السنين»: «حدَّثني الفقيهُ العلامة سيدي محمد بن سعد التِّلِمْساني: أنَّ الشيخ المذكور ــ الحافظَ الزبيديَّ ــ لمَّا تُوفِّي قُوِّمَتْ كُتُبُهُ بخمسةٍ وعشرين ألْفـاً، فبَلَغَ الخَبَرُ إلى السلطان التركي، فقال: لقد بخستموها، فجَعَلَ لها خمسةً وسبعين ألفاً، وجَعَلَها حَبْساً ــ أي وَقْفاً ــ على طلبةِ العلم بمصر.

وكان صاحبُ الترجمة ــ الحافظُ الزبيدي ــ بَعَثَ له سلطانُ المغرب ــ يعني سيدي محمد بن عبد الله ــ صِلَةً جزيلةً مع شيخ الحجيج، فلمَّا بلَغَتْهُ الرسالةُ ومكَّنَهُ منها، قال له: إني سائلُك هل علماءُ المغرب يَستوفون حَقَّهم من بيتِ المال؟ قال: نعم: فهل أشرافُهُم وضعفاؤهم ليس بهم خَصَاصة؟ فَسَكَت، فقال ــ الزَّبيديُّ: لا يَحِلُّ لي أخذُ شيء من ذلك، وإني في غير إيالَتِهِ ــ أي في غيرِ أرضِهِ التي يحكُمُها ــ ثم رَجَـع بها لمحلِّه.

وبعدَ مدة من شهرٍ أو أكثَرَ، طَلَبَهُ وقال له: ادفع المالَ لرجل عيَّنه، وأمَرَهُ أن يَبنيَ به مسجداً ففعل، ويُعرَفُ بزاويتِهِ إلى الآن، يُقامُ به الذكرُ ونوافلُ الخيرات». انتهى ما في «فهرس الفهارس». فمثلُ هذا الموقفِ الوَرِع الطيِّب، الدالِّ على التورُّعِ والنزاهةِ والبصيرة، يُعابُ به الشيخُ ويُساقُ في النقدِ له؟ حقاً كما قال شيخنا الكتاني في الجَبَرْتي: (ما سَلِمَ الزَّبيديُّ من حَسَدِه).

واستفدنا من الخبرِ الأول المذكورِ في هذا النص: سِرَّ بقاءِ كتب الحافظ الزبيدي ومكتبتِهِ الهائلةِ الحافلة في مصر، إنها من وقف السلطان العثماني، رحمه الله تعالى، على طلبة العلم بمصر، تقديراً لعِلْمِ الحافظِ الزبيدي ومَقامِهِ.

مؤلَّفــاته:

عُرِفَ الإمامُ الحافظُ الزبيدي بكثرة التـآليف المتنوعـة، في الفنون المختلِفة، تَبَعاً لتنوُّعِ علومِهِ ومَعارفه، وسَعَةِ محفوظاته ومقروءاته ومَوَاهِبِه، وقد جاوزت آثارُهُ مِئةَ مؤلَّف، وهو لم يُعمَّر عُمراً طويلاً كالشيوخ المعمَّرين، فقد وُلِدَ سنة ١١٤٥، وتُوفِّي سنة ١٢٠٥، فعاش ٦٠ سنة، وهي في جَنْبِ ما تَرَك من آثارٍ عِظام ليست بالعمر الطويل، ولكنْ شُعْلَةُ هِمَّتِهِ، ووَقْدَةُ ذكائِهِ وفِطنتِهِ، ودأَبُهُ المتواصلُ الدائمُ في العلم تحصيلاً وتعليماً، أورَثَهُ هذا التراثَ الكبيرَ، والعلمَ الغزير.

وحَسْبُهُ من هذه المؤلَّفاتِ التي جاوزَتْ المِئة: كتابانِ عظيمان، ضخمان جليلان، هما: «تاجُ العروس من جواهر القاموس» و«إتحافُ السادةِ المتقين بشرح إحياء علوم الدين»، فقد سَجَّلَ فيهما إمامَتَهُ الفذَّة في علوم الشرع واللغة العربية، فللّه درُّهُ ما أقوى عَزْمَهُ ومَضاءَه، وما أعلى هِمَّتَهُ القَعْسَاء، وما أحضَرَ وأوسَعَ حِفظَهُ المتين، وما أشدَّ حِفـاظَهُ على الأوقـاتِ والليالي

والساعات، فلذا جاء بهذه المكتبةِ الكبيرة، والذخيرة الوفيرة. رحمه الله تعالى وأحسَنَ إليه كِفَاءَ جُهدِهِ واجتهادِهِ في خدمةِ العلمِ واللغةِ والدين.

وأنا أُورِدُ هنا أسماءَ مؤلَّفاتِه، مرتَّبَةً على حروفِ المعجم، كما جاءت في المقدمة التي كتبها الأستاذُ عبدُ الستار أحمد فَرَّاج، لطبعةِ «تاج العروس» الكويتيةِ، وقد وقع فيها ذكرُ بعض الكتب مرتين، نظراً لوجود الاختلافِ في أوَّلِهِ، فذُكِرَ مرّتين في موضعين، وقد أشرتُ بالرقم في أول السطر إلى تعدادها، وبالرقم في آخر الاسم إلى المؤلَّفِ الحديثيِّ ـ أي ما يتَّصلُ بالحديثِ وعلومِهِ ـ منها:

١ ـ الابتهاج بختم صحيح مسلم بن الحجاج (وفي آخر تاج العروس: الابتهاج بذكر أمراء الحاج). (١)

٢ ـ إتحاف الأصفياء بسلاسل الأولياء.

٣ ـ إتحاف الإخوان في حكم الدخان. (وفي الجبرتي: هدية الإخوان في شجرة الدخان).

٤ ـ إتحاف بني الزمن في حكم قهوة اليَمَن.

٥ ـ إتحاف السادة المتقين بشرح أَسرارِ إحياء علوم الدين. (٢)

٦ ـ إتحاف سيد الحي بسلاسِل بني طيّ.

٧ ـ الاحتفال بصوم الست من شوال. (٣)

٨ ـ اختصار مشيخة أبـي عبد الله البَيَاني. (٤)

٩ ـ أربعون حديثاً في الرحمة. (٥)

١٠ ـ أرجوزة في الفقه.

١١ ـ إرشاد الإخوان إلى الأخلاق الحِسان.

١٢ ـ الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة. (٦)

١٣ ـ الإشغاف بالحديث المسلسل بالأشراف (وانظر برقم ٩٨: مقدمة سَمَّاها...). (٧)

١٤ ــ إعلام الأعلام بمناسك حج بيتِ الله الحرام.

١٥ ــ إقرار العين بذكر من نُسِبَ إلى الحَسَنِ والحُسَين.

١٦ ــ إكليل الجواهر الغالية في رواية الأحاديث العالية. (٨)

١٧ ــ ألفية السند ومناقب أصحاب الحديث، في ١٥٠٠ بيت. (٩)

١٨ ــ الأمالي الحَنَفِيَّة. في مجلد.

١٩ ــ الأمالي الشيخونية. في مجلدين.

٢٠ ــ إنالة المُنَى في سِرِّ الكُنَى.

٢١ ــ الانتصار لوالِدَيّ النبيِّ المختار.

٢٢ ــ إنجاز وَعْدِ السائل في شرح حديث أم زرع من الشمائل (في التاج: شرح حديث أم زرع). (١٠)

٢٣ ــ إيضاح المدارك عن نَسَب العَوَاتِك.

٢٤ ــ بذل المجهود في تخريج حديث شيبتني هود (في التاج: تخريج حديث شيبتني هود). (١١)

٢٥ ــ بُلغَةُ الأريب في مصطلح آثار الحبيب. (١٢)

٢٦ ــ تاج العروس من جواهر القاموس.

٢٧ ــ التحبير في الحديث المسلسل بالتكبير. (١٣)

٢٨ ــ تُحفة العِيد (انظر برقم ٣٦: التغريد في...). (١٤)

٢٩ ــ تُحفة الودود في ختم سنن أبي داود. (١٥)

٣٠ ــ تخريج أحاديث الأربعين. (١٦)

٣١ ــ تخريج حديث شيبتني هود (انظر: بذل المجهود). (١٧)

٣٢ ــ تخريج حديث نِعْمَ الإدامُ الخل (انظر برقم ٤٣: جزء من حديث نعم الإدامُ الخل). (١٨)

٣٣ ــ ترويح القلوب بذكر ملوك بني أيوب.

٣٤ ــ التعريف بضروري علم التصريف.

٣٥ ــ التعليقة الجلِيلَة على مسلسلات ابن عَقِيلَة. (١٩)
٣٦ ــ التغريد في الحديث المسلسل يوم العيد (انظر: تحفة العيد). (٢٠)
٣٧ ــ التفتيش في معنى لفظ الدرويش.
٣٨ ــ تفسير على سورةِ يونس، على لسان القوم.
٣٩ ــ تكملة على شرح حِزب البكري للفاكهي.
٤٠ ــ تكملة القاموس عما فاته من اللغة.
٤١ ــ تنبيه العارف البصير على أسرار الحِزب الكبير.
٤٢ ــ جزء: طُرُق: اسمَحْ يُسْمَحْ لك.
٤٣ ــ جزء في حديث: نِعم الإدامُ الخَلُّ (انظر برقم ٣٢: تخريج حديث. . .).
٤٤ ــ الجواهر المنيفة في أصول أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة (انظر برقم ٧٣: عِقد الجواهر المنيفة). (٢١)
٤٥ ــ حديقة الصَّفَا في والدَيْ المصطفى.
٤٦ ــ حُسن المحاضرة في آداب البحث والمناظرة.
٤٧ ــ حكمة الإشراق إلى كُتَّاب الآفاق.
٤٨ ــ حلاوة الفانيد في إرسال حلاوة الأسانيد. (٢٢)
٤٩ ــ الدُّرَّة المُضِيَّة في الوصيَّة المَرْضِيَّة. مئتان وعشرون بيتاً.
٥٠ ــ رسالة في أصول الحديث. (٢٣)
٥١ ــ رسالة في أصول المُعَمَّى.
٥٢ ــ رسالة في تحقيق قول أبي الحسن الشاذلي «وليس من الكلام». . . إلخ.
٥٣ ــ رسالة في تحقيق لفظ الإجازة.
٥٤ ــ رسالة في طبقات الحفاظ. (٢٤)
٥٥ ــ رسالة في المناشي والصفين؟

٥٦ ـ رَشْفُ سُلاف الرحيق في نسب حضرة الصِّدِّيق.
٥٧ ـ رشْفة المُدام المختوم البِكري من صفوة زُلال صِيَغ القُطب البَكري.
٥٨ ـ رفع الشَّكْوَى لعالم السِّرِّ والنَّجْوَى.
٥٩ ـ رفع الكَلَل عن العِلَل (أربعون حديثاً انتقاها من الدارقطني). (٢٥)
٦٠ ـ رفعُ نِقاب الخَفَا عمن انتَمَى إلى وَفَا وأبـي الوَفَا.
٦١ ـ الروض المؤتلَف، في تخريج حديث: يَحمِلُ هذا العِلمَ من كلِّ خَلَف. (٢٦)
٦٢ ـ زهـرة الأكمام المُنْشَقّ عن جُيوبِ الإلهـام بشـرح صِيغَـةِ سيـدي عبد السلام.
٦٣ ـ شرح ثلاث صِيَغ لأبـي الحَسَن البكري.
٦٤ ـ شرح حديث أم زرع (انظر برقم ٢٢ : إنجاز وَعْدِ السائل). (٢٧)
٦٥ ـ شرح سَبْع صِيَغ المسمَّى بدلائل القُرب للسيد مصطفى البكري.
٦٦ ـ شرح الصدر في أسماء أهلِ بدر.
٦٧ ـ شرح صِيغَةِ السيد البدوي.
٦٨ ـ شرح صِيغَةِ ابن مَشِّيْش.
٦٩ ـ شرح على خطبة الشيخ محمد البحيري البرهاني على تفسير سورة يونس.
٧٠ ـ العَرُوس المَجْلِيَّة في طُرُقِ حديثِ الأولية. (٢٨)
٧١ ـ العِقد الثمين في حديث اطلبوا العلمَ ولو بالصين. (٢٩)
٧٢ ـ عِقد الجُمَان في أحاديثِ الجانّ. (٣٠)
٧٣ ـ عِقد الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبـي حنيفة (انظر برقم ٤٤ : الجواهر المنيفة). (٣١)
٧٤ ـ عِقد الجوهر الثمين في الحديث المسلسل بالمحمَّدِين. (٣٢)
٧٥ ـ العِقد المكلَّل بالجوهَرِ الثمين في طرق الإلباسِ والذكرِ والتلقين.
٧٦ ـ العِقد المنظم في أمهات النبـي صلى الله عليه وسلم.

٧٧ ـ عَقِيلة الأتراب في سَنَدِ الطريقة والأحزاب.
٧٨ ـ الفَجْرُ البابلي في ترجمة البابلي.
٧٩ ـ الفوائد الجَلِيْلَة على مسلسلات ابنِ عَقِيلَة (انظر برقم ٣٥: التعليقة الجَلِيْلَة). (٣٣)
٨٠ ـ الفيوضات العليَّة بما في سورة الرحمن من أسرار الصِّيغة الإلهية (انظر برقم ١٠٠: منح الفيوضات).
٨١ ـ قَلَنْسُوَة التاج في بعض أحاديث صاحب الإسراء والمعراج. (٣٤)
٨٢ ـ قَلَنْسُوَة التاج (رسالة بالعنوان نفسِهِ، ألَّفها باسم الشيخ محمد بن بُدَيْر المقدسي، وذلك لمَّا أكمل شرح القاموس المسمى: تاج العروس، فأَرسلَ إليه كراريس من أوله حين كان بمصر، وذلك في سنة ١١٨٢، لِيُطْلِعَ عليها شيخَهُ عَطِيَّة الأُجْهُوري، ويكتُبَ عليها تقريظاً، ففعل ذلك وكتب إليه يستجيزه، فكَتَبَ إليه أسانيدَه العالية في كراسة، وسمَّاها: قلنسوة التاج). (٣٥)
٨٣ ـ القول الصحيح في مراتب التعديل والتجريح. (٣٦)
٨٤ ـ القول المثبوت في تحقيقِ لفظِ التابوت.
٨٥ ـ كشف الغِطَا عن الصلاة الوُسْطَى. (٣٧)
٨٦ ـ كشف اللثام عن آداب الإيمان والإسلام.
٨٧ ـ كوثر النبع لِفتىً جوهريٍّ الطبع (ذُكِرَ في التاج في (وضأ) و(هندب).
٨٨ ـ لقطُ اللآلىء من الجوهر الغالي (وهي أسانيد الأستاذ الحِفْني، وكتب له إجازته عليها في سنة ١١٦٧، وذلك سنة قدومه إلى مصر). (٣٨)
٨٩ ـ لُقطة العجلان في ليس في الإمكان أبدَعُ مما كان.
٩٠ ـ المربِّي الكابُلي فيمن رَوَى عن الشمسِ البابلي. (٣٩)
٩١ ـ المِرقاةُ العليَّة بشرح الحديث المسلسل بالأولية. (٤٠)
٩٢ ـ مَعارفُ الأبرار فيما للكُنَى والألقاب من أسرار.

٩٣ ـ المعجم الأكبر (قال الكَتَّاني: إنه وَقَفَ على نسخةٍ منه بالمدينة المنورة، في مكتبة شيخ الإسلام، واستنسخه لنفسِه، وإنه يشتمل على نحوِ ست مئةِ ترجمةٍ من مَشايخِهِ والآخذين عنه). هذا، وفي آخر تاج العروس في الترجمة التي للزبيدي: حتى إنه تلقَّى عن نحوٍ من ثلاث مئة شيخ، ذَكَر أسماءَهم في برنامجه. وفيها أيضاً: «وللمترجم تآليفُ غيرُ هذا الشرح، تزيد على مئة كتاب، ذكرها في برنامجه».

٩٤ ـ المعجم الصغير. (٤١)

٩٥ ـ معجم شيوخ السجادة الوفائية. (٤٢)

٩٦ ـ معجم شيوخ العلامة عبد الرحمن الأُجْهُوري شيخ القراء بمصر. (٤٣)

٩٧ ـ المقاعد العندية في المشاهد النقشبندية. مئة وخمسون بيتاً.

٩٨ ـ مقدمة سمَّاها: إسعاف الأشراف (انظر برقم ١٣: الإشغاف).

٩٩ ـ مناقب أصحاب الحديث منظومة في ٢٥٠ بيتاً. (٤٤)

١٠٠ ـ مِنَح الفيوضات الوفية فيما في سورة الرحمن من أسرار الصِّفَة الإلهية (انظر برقم ٨٠: الفيوضات العلية).

١٠١ ـ المواهب الجليَّة فيما يتعلق بحديث الأولية (وفي كتابٍ: المِنَح الجليَّة). (٤٥)

١٠٢ ـ نَشْقُ الغوالي من تخريج العوالي (عوالي شيخه علي بن صالح الشادري). (٤٦)

١٠٣ ـ نشوة الارتياح في بيان حقيقة الميسر والقِداح.

١٠٤ ـ النفحة القدسية بواسطة البَضْعَة العيدروسية.

١٠٥ ـ النوافح المِسكيَّة على الفوائح الكِشْكِيَّة (في كتاب الشيَّال: النوافح المَلَكِيَّة).

١٠٦ ـ هديَّة الإخوان في شجرة الدُّخان (انظر برقم ٣: إتحاف الإخوان).

١٠٧ ـ الهدية المرتضيَّة في المسلسل بالأوليَّة. (٤٧).

ويستفاد من هذا أن مؤلفاتِ الحافظ الزبيدي، المتصلةَ بعلوم الحديث تَبلُغُ نحو ٤٧ مؤلَّفاً. وذلك قَدْرٌ كبير يدل على اهتمامه البالغ بالحديث الشريف وعلومه.

وعدَّدَ الأستاذ الدكتور هاشم طَه شلاش مؤلفات الحافظ الزبيدي، في كتابه «الزبيدي في كتابه تاج العروس» ص ١٣٣ ـ ١٦٥، فذَكَرَ له في الحديث وعلومه ٣٧ مؤلَّفاً، وفي اللغة ١٣ مؤلَّفاً، وفي التصوف ١٩ مؤلَّفاً، وفي الفقه وأصوله ٨ مؤلفات، وفي العقائد ٣ مؤلفات، وفي التفسير ٢ مؤلفين، وفي رجال السند ٥ مؤلفات، وفي المشيخات ١١ مؤلفاً، وفي التراجم والطبقات ٩ مؤلفات، وفي الأنساب ١٦ مؤلفاً، وفي التربية ٢ مؤلفين، وفي الخط ١ مؤلفاً، وفي الجغرافية ٣ مؤلفات، وفي الأدب ٢ مؤلفين، وفي موضوعات أخرى ٧ مؤلفات، فبلغَتْ ١٤٠ مؤلَّفاً. وأشار الدكتور الفاضل إلى مواطن ذكرها في «تاج العروس» أو غيره، مما يُفيد الباحثَ المعتنيَ بكتب الزبيدي، رحمه الله تعالى.

وجاء في كتاب «الأعلام» للزركلي في ضِمن مؤلفاته: «مختصر العَيْن، اختَصَر به كتاب العَيْن المنسوب للخليل بن أحمد». والمعروفُ أن الذي اختَصَر كتابَ العين هو أبو بكر محمد بن الحَسَن الزُّبَيْدي» بالتصغير، نسبة إلى القبيلة لا إلى البلد زَبِيد التي هي بفتح الزاي. وأبو بكر هذا أندلسي، توفي سنة ٣٧٩ هجرية، أي قبل مؤلِّفِ «تاج العروس» بثمانيةِ قرون، انظر ترجمتَهُ عند ابن خَلِّكَان وغيرِهِ.

كلمةٌ حول كتابَيْهِ: «تاج العروس» و «إتحاف السادة المتقين»:

١ ــ تاج العروس: قال المؤرخ الجبرتي ٢ : ١٠٥ في ترجمته: «وشرع شيخنا في شرح القاموس حتى أتمه في عِدَّة سنين، وسماه «تاج العروس من جواهر القاموس»، ولما أكمله أَولَمَ وليمةً حافلة، جَمَع فيها طلاب العلم

وأشياخ الوقت بغَيْط المَعَدِّية، وأطلعهم عليه واغتبطوا به، وشهدوا بفضله وسعة اطلاعه ورسوخه في علم اللغة، وكتبوا عليه تقاريظهم نثراً ونظماً[١].

فممن قرَّظ عليه شيخُ الكل في عصره الشيخُ علي الصعيدي، والشيخ أحمد الدردير، والسيد عبد الرحمن العيدروس، والشيخ محمد الأمير، والشيخ حسن الجُدَّاوي، والشيخ أحمد البِيَلي، والشيخ عطية الأُجْهُوري، والشيخ عيسى البراوي، والشيخ محمد الزيات، والشيخ محمد عبادة، والشيخ محمد العوفي، والشيخ حسن الهَوَّاري، والشيخ أبو الأنوار السادات، والشيخ علي القِنَاوي، والشيخ علي خرائِط، والشيخ عبد القادر بن خليل المَدَني، والشيخ محمد المكي، والسيِّد علي القدسي، والشيخ عبد الرحمن مفتي جُرْجَا، والشيخ علي الشاورِيّ، والشيخ محمد الخربتاوي، والشيخ عبد الرحمن المُقْرِي، والشيخُ محمد سعيد البغداديُّ الشهيرُ بالسُّوَيْدي، وهو آخِرُ من قرَّظَ عليه، وكنتُ إذ ذاك حاضراً ــ أي عند تقريظ الشيخ السُّوَيدي في التاريخ المذكور بَعْدُ ــ، وكَتَبَهُ نظماً ارتجالاً، وذلك في منتصف جمادَى الثانِيَةِ سنة ١١٩٤.

ولما أنشأ محمد بك أبو الذهب جامِعَهُ المعروفَ به بالقُرْبِ من الأزهر،

---

(١) قال عبد الفتاح: لا شك أن الزبيدي إمامٌ في اللغةِ وحفظِها، وإتقانِ ضبطِها وروايتِها ونقلِها، فهو أمينٌ في ذلك جِدُّ أمين، وهو مع إمامته في اللغة تقع له بعضُ التعابيرِ الناشزةِ عن المسموع منها، فهو قد يُخطىء في استعمال حروف الجر، فيَذكُرُ حَرْفاً مكانَ حرفٍ آخَرَ منها، كما بَسَطَهُ الدكتور هاشم طَه شلاش في كتابه الماتِع «الزَّبِيدي في كتابه تاج العروس» ص ٦٦٤، وقد وقع منه في آخر كتابه هذا «بلغةِ الأريب» قولُهُ: «وسماعُهُ من أصلِ شيخِه، أو فَرْعِ قُوبِلَ عليه). والصوابُ: «قُوبِلَ بِهِ» كما جاء في كتب اللغة.

فلذا كانت الحُجَّةُ فيما يَنقلُهُ ــ هو وكلُّ عالم لغوي أو نحوي ــ، لا فيما يقولُه من عبارته وإنشائه، فقد وقع لكبار الأئمة السالفين والخالفين اللغويين والنحويين كلماتٌ نَدَّتْ عن جادة اللغة المسموعة التي نقلوها لنا، فاعلم ذلك.

وعَمِلَ فيه خِزانةً للكتب، واشتَرَى جملةً من الكتب ووَضَعَها بها، أنْهَوْا إليه «شرح القاموس» هذا، وعرَّفوه أنه إذا وُضِعَ بالخِزانةِ كَمَلَ نِظامُها وانفردت بذلك دون غيرها، ورغَّبُوه في ذلك، فطَلَبَه وعوَّضَهُ عنه مِئةَ ألفِ درهم فِضَّة، ووضعه فيها». انتهى.

وجاء في المقدمة التي كتبها الأستاذ عبد الستار أحمد فراج، لطبعة «تاج العروس» الكويتية، في الصفحة (ط)، تحت عنوان (تأليف تاج العروس)، ما يلي:

«بدأ الزبيدي في تأليف تاج العروس حوالَيْ سنة ١١٧٤، بعدَ قدومِهِ إلى مصر بسبعة أعوام، وسِنُّهُ إذْ ذاك **٢٩** عاماً، وانتهى من تأليفه في رجب سنة **١١٨٨** ـ فألَّفه في نحو **١٤** عاماً، وانتهى من تأليفه وعمره نحو **٤٣** عاماً ـ واستغرق تأليفُ الجزء الأول ستةَ أعوام وبضعةَ أشهر، وانتهت الأجزاءُ التسعةُ الباقيةُ في سبعةِ أعوام وبضعةِ أشهر.

فالجزءُ الأول يَقرُبُ تأليفُهُ من نصفِ الزمن الذي ألَّف فيه الكتابَ جميعَه، وما ذلك إلا لأنه بَدْءُ عَمَلٍ جديد، وتَجْمِيعٌ من كل الكتب، حتى ذُلِّلَتْ أمامَه الصِّعابُ، وفُتِحَتْ الأبواب، ووَضَحَ له السبيل، فسلكه بعدَ ذلك دون تأخير، كَتَبَ الزبيدي كلَّ مؤلَّفِهِ بنفسِه، وكان بعدَ ذلك يُسلِّم مُسَوَّداتِهِ إلى تلاميذه ليُبيِّضوها ويُراجِعُوه فيها.

والنسخةُ المبيَّضةُ بخطوطٍ مختلِفة، مُتقارِبَةٍ في الجمالِ والإتقانِ من ناحيةِ الخط. وهذه النسخةُ المبيَّضَةُ هي التي أَخَذَها منه محمد بك أبو الذهب، حينما أنشأ جامِعَهُ المعروفَ به بالقرب من الأزهر، وعَمِلَ فيه خزانة للكتب، وعوَّضَهُ عنه مبلغاً من المال. وهذه النسخةُ موجودةُ الآن بدار الكتب بالقاهرة. وفي خزانة المكتبة التيمورية بدار الكتب بالقاهرة جُزْآن من تجزئَتِهِ بخَطِّه، وفي مكتبة الأزهر قطعةٌ من الكتاب بخطِّه أيضاً.

وحينما وَجَدَ «التكمِلَةَ» للصاغاني بعدَ مدةٍ عـارَضَها عَلَى مـا أَلَّفَهُ، واستفادَ منها، فالجزءُ الثاني من تجزئتِهِ كان انتهاءُ تأليفِهِ سنة ١١٨٢، ثم أضاف إليه بعد تبييضه ما يأتي: «قال مؤلِّفُهُ محمد مرتَضَى: بَلَغَ عِرَاضُهُ ــ أي مُقَابَلَتُهُ ــ على تكمِلَةِ الصَّاغَاني ــ كذا عَدَّى الفعلَ بحرف (على)، والصوابُ تَعْدِيَتُهُ بالباء، عبد الفتاح ــ، في مجالِسَ آخِرُها ١٤ جُمادَى سنَةَ ١١٩٢». وعلى مخطوطةِ «التكمِلَةِ» نفسِها توقيعٌ منه بأنه عارَضَها على تاجِ العروس.

ويقول الزبيديُّ في مكتوبٍ له إلى أحَدِ شيوخِهِ ــ سليمانَ بنِ يحيى الأهدلِ اليمني، كتبه بعد سنة ١١٩٥ فيما يُظَنُّ، مُثْبَتٍ في كتاب «أبجد العلوم» ٣: ٢٣ «ومما مَنَّ الله تعالى عليَّ أني كتبتُ على القاموس شرحاً غريباً، في عشر مجلدات كوامل، جُمْلَتُها خَمْسُ مئةِ كُرَّاس، مَكَثْتُ مشتغِلاً به أربعة عشر عاماً وشهرين، واشتَهَر أمرُهُ جداً، حتى استكتبه مَلِكُ الروم ــ أي السلطانُ العثماني ــ نسخة، وسلطانُ دَافُوْر نسخة، ومِلِكُ المغرب نسخة، ونسخةٌ منها موجودةٌ في وَقْفِ أمير اللواء محمد بيك بمصر، وبَذَلَ في تحصيله ألفَ ريال، ــ كذا، وتقدَّمَ عن الجَبَرْتي بلفظِ مِئَةَ ألفِ درهم ــ وإلى الآن الطلبُ من ملوكِ الأطرافِ غيرُ متناهٍ». انتهى كلام الأستاذ عبد الستار فرَّاج.

٢ ــ شرح الإحياء: «إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين». قال تلميذُهُ المؤرخ الجَبَرْتي ٢: ١٠٩ في ترجمته: «وشَرَع شيخنا في شرح كتاب إحياء علوم الدين للغزالي، وبَيَّضَ منه أجزاء، وأَرسَل منها إلى الروم ــ أي إصطنبول وبلاد العثمانيين ــ والشام، والمغرب، ليشتَهِرَ مثلَ شرح القاموس ويُرغَبَ في طلبه واستنساخه». انتهى.

وهذا الكتابُ الفَذُّ العظيمُ، الغنيُّ بالأبحاثِ الوافرة المحرَّرة، والتوسعِ الباهر في تخـريج الأحـاديث، والتحقيقِ العجيب في صِعاب المسـائل، والجامعُ الحافِلُ بالمصادر النادرة، التي يُقدِّمُها الزَّبيديُّ ــ على الغالب ــ في

فاتحة كل كتاب من كتب الإحياء ــ يتلو في العَظَمةِ والإبداع: شَرْحَهُ لكتاب «القاموس»، وهو بحَجْمِهِ في عشر مجلدات كبار.

شَرَعَ فيه الزبيدي في سنة ١١٩٠، وانتهى منه في سنة ١٢٠١، فاستغرق تأليفُهُ ١١ سنة، قال في ختام الجزء الأول منه: نَجَزَ في يوم الجمعة بعد الصلاة، لخمسٍ بقينَ من محرَّم الحرام، افتتاح سنة ١١٩٣، على يد مؤلِّفه أبـي الفيض محمد مرتضى الحُسَيني». وقال في ختام الجزء العاشر: «وكانت مُدَّةُ إملائه مع شواغل الدهر وإبلائه أَحَدَ عشر عاماً إلا أياماً، آخِرُها في الخامسة من نهار الأحد خامسِ جُمادَى الثَّانِيَةِ، من شهور سنة ١٢٠١ من هجرة من له العز والشرف، وذلك بمنزلي في سُوَيْقَةِ لالا، بمدينةِ مصر، حَرَسَها الله تعالى وسائرَ بلاد الإسلام».

وقد طُبعَ أولاً في مدينة فاس بالمغرب الأقصى سنة ١٣٠٢ ــ ١٣٠٤، في ١٣ جزءاً، ثم طُبع بمصر سنة ١٣١١ في ١٠ أجـزاء. وهي الطبعـة المشهورةُ المصوَّرةُ المتداولة.

شيء من شعره:

للحافظ الزبيدي، رحمه الله تعالى نظمٌ وشعر، فمن نظمِهِ العِلْميّ: «ألفيَّةُ السُّنَّةِ ومناقبِ أصحاب الحديث» في ١٥٠٠ بيت[1]، وتقدم في أوائل هذه الترجمة في ص ١٣٥ بيتان منها، وبالوقوف عليها تتبيَّنُ سلاسَةُ نظمِها، وفصاحةُ لفظِها، وله نظم عِلميٌّ غيرُها كثير. وله شعر أيضاً، فيه جزالةٌ وحلاوة، وبلاغةٌ وطَلَاوة، وأذكُرُ هنا بعض المقاطيـع التي وقفتُ عليها منه، كنموذجٍ من شعرِهِ وأدَبِهِ:

جاء في «أبجد العلوم» ٣:٢٨ «واستجاز منه الملِكُ الأعظمُ أبو الفتح

---

(١) انظر كلمة عنها ونموذجاً من أولها، في «فهرس الفهارس» ١: ١٩٩.

نِظامُ الدين عبدُ الحميد خان ــ الأول ــ سلطانُ الروم ــ أي العثمانيين ــ، لكُتُب الحديث، فكَتَبَ له الإجازةَ وسَنَدَ الحديثِ المُسَلْسَل المأثورِ المشهور: «الراحمون يرحمهم الرحمنُ تبارك وتعالى»، مع غيرِهِ من الإجازات.

أوَّلُها: الحمدُ لله الذي رفع مقام أهل الحديث مكاناً علياً، إلى آخره، وكان ذلك في سنة ١١٩٣، وأَتحَفَ معها إلى السلطانِ قصيدةً نَظَمها في مدحه، أوَّلُها:

سَقَى اللَّهُ رَبْعاً كان لي فيه مَرْبَعَا ... ومَغْنَىً بـه غُصْنُ الشَّبيبةِ أينَعَـا
وحَيَّـا مَقامـاً كـان لي فيـه جِيـرَةٌ ... بهم كان كَأْسِي بالفضائـل مُتْرَعَـا
أَلَا ورَعـا دَهْـراً تَقَضَّى بـأُنْسِهم ... ولولا الهَوَى ما قُلتُ يوماً له رَعَا
خليليَّ مـا لي كلَّمـا لاحَ بـارِقٌ ... تكـادُ حَصَاةُ القَلْبِ أن تَتَصَـدَّعَـا
وإن نَسَمَتْ ريحُ الصَّبَا من دِيارهم ... بكَتْ أعْيُني دَمْعـاً يُساجِـلُ أدْمُعَـا

وكانت له زوجةٌ اسمُها: زُبَيْدَة بنتُ ذُو الفِقَار الدِّمْياطي، يُحبُّها حبّاً شديداً، فتوفيت سنة ١١٩٦، فحَزِنَ عليها حزناً كثيراً، ورثاهـا كثير من الشعراء، فكان يُجيزهم بالمال الوفير، ورثاها هو بقصائد ومقطَّعات، أَوْرَدَ منها الجَبَرْتيُّ في «تاريخه» عدة قصائد، منها[1]:

خليليَّ ما لِلأُنْسِ أَضْحَى مُقَـطَّعَا ... ومـا لِفؤادي لا يَـزالُ مُـرَوَّعَـا
أمِنْ غِيَـرِ الدَّهْـرِ المُشِتِّ وحَادِثٍ ... ألَمَّ بـرَحْلِي أم تذكَّرْتُ مَصْرَعَـا
وإلا فِـراقٌ من أَلِيفَـةِ مُهْجَتِـي ... زُبَيْدَةَ ذاتِ الحُسن والفَضْلِ أجمَعَا
مَضَتْ فمَضَتْ عني بها كلُّ لَـذَّةٍ ... تَقَـرُّ بهـا عينـايَ فـانقَطَعَا مَعَـا

---

(١) هذا الشعر المشار إليه موجود في الطبعة الأولى المصرية والطبعة الثانية المصرية المحققة من «تاريخ الجَبَرْتي»، وحُذِفَ هو وأمثالُه من الكتاب في طبعة دار الجيل المطبوعة في بيروت! دون إشارة أو تنبيه، وذلك إخلالٌ بالأمانةِ وخيانةٌ في نشر العلم!

لقـد شَرِبَتْ كـأْساً سَنَشْـرَبُ كلُّنا ... كما شَرِبَتْ لم يُجْدِ عن ذاك مَدْفَعا
فمَنْ مُبْلِغٌ صَحْبِي بمكَّـةَ أنـني ... بكَيْتُ فلم أَتْـرُكْ لِعينَيَّ مَـدْمَعَـا

ومنهـا:

زُبَيْـدَةُ شُـدَّتْ للرَّحيـلِ مَـطِيُّهـا ... غَداةَ الثُّلاَثـا في غَلائِلِهـا الخُضْرِ
وطافَتْ بها الأملاكُ من كلِّ وجهةٍ ... ودُقَّ لهـا طَبْلُ السَّمـاءِ بـلا نُكْـرِ
تَمِيسُ كما ماسَتْ عَـرُوسٌ بدَلِّهـا ... وتَخْـطُرُ تِيْهاً في البَـرانِسِ والأُزْرِ
سأبكي عليها مـا حَيِيْتُ وإن أَمُتْ ... ستبكي عِظامِي والأضالِعُ في القَبْرِ
ولستُ بهـا مُسْتَبْقِيـاً فَيْضَ عَبْـرةٍ ... ولا طـالِباً بـالصَّبْرِ عـاقبـةَ الصَّبْـرِ
يقـولـون لا تَبْـكِ زُبَيْـدَةَ واتَّئِـدْ ... وسَلِّ هُمومَ النَّفْسِ بالذِّكْرِ والصَّبْرِ
فتأتِي ليَ الأشجانُ من كل وِجهةٍ ... بمُخْتلِفِ الأحـزانِ بـالهَمِّ والفِكـرِ

ومنهـا:

أعـاذِلُ من يُرْزَأْ كـرُزْئِي لا يَـزَلْ ... كَئِيبـاً ويَزهَـدْ بعـدَهُ في العَـوَاقِب

ومن شعره قولُه رحمه الله تعالى:

توكَّلْ على مـولاكَ واخْشَ عِقابَـهُ ... ودُمْ على التَّقْوَى وحِفظِ الجوارحِ
وقَـدِّمْ من البِـرِّ الـذي تَسْتَـطِيعُـهُ ... ومِن عَمَلٍ يَرْضَاهُ مولاكَ صَالـحِ
وأَقْبِلْ على فِعلِ الجميلِ وبَذْلِـهِ ... إلى أهلِهِ ما اسْطَعْتَ غيرَ مُكالِحِ
ولا تَسمعِ الأقوالَ من كلِّ جانبٍ ... فـلا بُـدَّ من مُثْنٍ عليـكَ وقـادِحِ

وقولُـهُ:

كافُ الكِيَاسَةِ مع كِيْسٍ إذا اجتَمَعا ... يوماً لِمَرْءٍ غدا في العَصْرِ سُلطانا
بـالكِيس يُصبحُ مَقْضِيّـاً حَـوَائجُـهُ ... وبـالكِيَاسَـةِ يُـولي الكِيْسَ أحيـانـا
والكِيْسُ منفـرداً مُغْنٍ لصـاحِبِـهِ ... والكَيْسُ منفـرداً يـوليـه مَجَّـانـا

وكان نقش خاتم الحافظ المرتَضَى الزبيدي، الذي كان يَطبَعُ به إجازاتِهِ ومكاتيبَهُ بَيْتَ شعر، هذا نصُّهُ:

مُحمَّدُ المرتَضَى يَرْجُو الأَمَانَ غَداً بجَـدِّهِ وهْوَ أَوْفَى الخَلْقِ بـالذِّمَمِ

صِفَتُهُ وحِلْيَتُه:

قال تلميذُهُ الجَبَرْتي في «تاريخه» ٢ : ١١٤، في آخر ترجمته: «وكان صِفَتُهُ رَبْعَةً، نحيفَ البَدَن، ذهبيَّ اللون، متناسِبَ الأعضاء، معتدِلَ اللحية، قد وَخَطَهُ الشيبُ في أكثرها، مترفِّهاً في مَلْبَسِه، ويَعتَمُّ مثلَ أهلِ مكة عِمامةً منحرفةً بشَاشٍ أبيض، ولها عَذَبَةٌ مَرْخِيَّةٌ على قَفَاه، ولها حَبْكَةٌ وشَرَارِيبُ حَرِيرٍ طولُها قريبٌ من فِتْر، وطَرَفُها الآخَرُ داخِلَ طيِّ العِمامة وبعضُ أطرافِهِ ظاهِر.

وكان لطيفَ الذات، حَسَنَ الصفات، بَشُوشاً بَسُوماً، وَقُوراً محتَشِماً، مُستَحضِراً للنوادرِ والمناسبات، ذكياً لَوْذَعياً، فَطِناً أَلْمَعِيّاً، رَوْضُ فضلِهِ نَضِير، وما لَهُ في سَعَةِ الحِفظِ نظير، جعل الله مَثْواهُ قُصورَ الجِنان، وضريحَهُ مَطَافَ وُفودِ الرحمةِ والغُفران».

وفــاتــه:

وقال الجَبَرْتي: «وماتت زوجتُهُ في سنة ١١٩٦، فحزِنَ عليها حُزْناً كثيراً، . . . ثم تزوَّجَ بعدَها بأخرى، وهي التي مات عنها، وأَحرزَتْ ما جَمَعَهُ من مالٍ وغيره. وأُصيب بالطاعون في شهرِ شعبان من سنة ١٢٠٥، وذلك أنه صلى الجمعة في مسجد الكُرْدِي المواجه لداره، فطُعِنَ بعدما فَرَغَ من الصلاة، ودَخَل إلى البيت واعتُقِلَ لسانُه تلك الليلة، وتُوفِّي يوم الأحد، فأخفَتْ زوجتُهُ وأقاربُها موتَه، حتى نقلوا الأشياءَ النفيسة والمالَ والذخائرَ والأمتعةَ والكتبَ المُكَلِّفَة.

ثم أشاعوا موتَه يوم الاثنيـن ، فحَضَر عثمان بك طَبْل الإسماعيلي ، ورضوان كَتْخُدَا المجنون، وادَّعى أن المتوفَّى أقامه وصياً مختاراً، وعثمان بك ناظراً، بسببِ أن زوج أختِ الزوجة: من أتباع المجنون، يقال له: حُسَين آغا، فلما حضروا وصُحبَتُهما مصطفى أفندي صادق، أخذوا ما أحبُّوه وانتقَوْه من المجلس الخارج، وخرجوا بجنازتِهِ وصلَّوْا عليه، ودُفِنَ بقَبْرٍ أعدَّه لنفسِهِ بجانب زوجتِهِ بالمشهد المعروفِ بالسيدةِ رُقَيَّة، ولم يَعلم بموته أهل الأزهر ذلك اليوم، لاشتغال الناس بأمر الطاعون، وبُعْدِ الخِطَّةِ، ومن عَلِمَ منهم وذهب لم يدرك الجنازة.

ومات رضوان كتخدا في إثر ذلك، واشتغل عثمان بك بالإمارة لموت سيدِهِ أيضاً، وأُهمِلَ أمرُ تَرِكتِهِ، فأَحْرَزَتْ زوجتُهُ وأقاربُها متروكاتِهِ، ونقلوا الأشياءَ الثمينة والنفيسةَ إلى دارهم.

ونُسِيَ أمرُهُ شهوراً حتى تغيَّرَتْ الدولة، وتملَّكَ الأمراءُ المصريون الذين كانوا بالجهة القِبلية، وتزوَّجَتْ زوجتُه برجلٍ من الأجناد من أتباعِهم، فعند ذلك فتحوا التركةَ بوَصَاية الزوجةِ من طَرَفِ القاضي، خوفاً من ظهورِ وارث، وأظهروا ما انتقَوْه مما انتقَوْهُ من الثياب وبعضِ الأمتعةِ والكتبِ والدَّشْتَات، وباعوها بحضرة الجَمْع، فبلغَتْ نَيِّفاً ومئةَ ألفِ نِصفٍ فضة، فأَخَذَ منها بيتُ المالِ شيئاً، وأُحْرِزَ الباقي مع الأوَّل، وكانت مخلَّفاتُهُ شيئاً كثيراً.

أخبرني المرحومُ حسن الحريري، وكان من خاصَّتِهِ، وممن يَسعى في خدمتِهِ ومُهِمَّاتِهِ، أنه حَضَرَ إليه في يوم السبت، وطَلَب الدخولَ لِعيادتِهِ، فأدخلوه إليه، فوجده راقداً معتقَلَ اللسان، وزوجتُهُ وأصهارُهُ في كَبْكَبَةٍ واجتهادٍ في إخراج ما في داخل الخَبَايا والصناديق إلى اللِّيْوَان، ورأيتُ كَوْماً عظيماً من الأقمشة الهندية والمقصَّبات والكشميري والفِرَاء، من غيـر تفصيلٍ نحـوَ الحِمْلَين، وأشياءَ في ظُروفٍ وأكياس، لا أعلمُ ما فيها.

قال: ورأيتُ عدداً كثيراً من ساعاتِ العُبِّ الثمينة مبدَّداً على بِساطِ القاعة، وهي بغلافاتِ بلادِها، قال: فجلستُ عند رأسِهِ حِصَّةً، وأمسكتُ يدَهُ ففَتَحَ عينيه ونَظَرَ إليَّ، وأشار كالمستفهمِ عما هم فيه، ثم غمَّض عينيه وذهب في غُطُوطه، فقمتُ عنه.

قال: ورأيتُ في الفُسْحَة التي أمام القاعدة قَدْراً كثيراً من شَمْعِ العَسَل الكبير والصغير، والكافوريِّ المصنوع والخام، وغيرَ ذلك مما لم أره ولم ألتفِتْ إليه. ولم يَترك ابناً ولا ابنةً، ولم يَرْثِهِ أحدٌ من الشعراء». انتهى كلامُ الجبرتي.

قال عبد الفتاح: صحيحٌ أنه لم يَترك ابناً ولا بنتاً، ولكنه تَرَكَ تآليفَ نافعة، وآثاراً باقيةً، شاهدةً بعلمه وفضله، فجزاه الله عن الدين والعلم وأهلِهِ خيرَ الجزاء، وغفر لي وله ولسائر المسلمين.

وبعدَ فراغي من كتابة هذه الترجمة، وتوجُّهِي لتقديمها إلى المطبعة، وقفتُ على كتاب ضخم فخم، حَوَى دراسةً وافيةً عن الحافظ الإمام الزبيدي، قام بها الدكتور هاشم طَه شلاش، العراقي، ونال بها درجة (الدكتوراه)، بعنوان «الزَّبِيدي في كتابه تاج العروس»، وطُبِعَتْ في دار الكتاب للطباعة في بغداد سنة ١٤٠١.

وقد دَرَسَ فيه (الزبيديَّ) دراسةً جامعةً مستوفاة، وخَصَّ كتابَه «تاج العروس» بالعناية الأوفى، فقرأَهُ كلَّه في سَنَةٍ كاملة، وصَبَرَ على ذلك صبرَ العلماءِ الأبطالِ الأُمَناء، واستَخْرَجَ منه كلَّ ما يتصل بهذا الإمام، فكان كتابُهُ إماماً عن إمام، وجاء في ٧٢٠ صفحة، جزاه الله عن العلم خيراً.

وذَكَرَ فيه في ص ٤٢ أن الزبيدي قال في «تاج العروس» ٦ : ٢٣٦ من طبعة الكويت ــ ووقع في الكتاب: من طبعةِ المطبعة الخيرية خطأً، في مادة (نَرَجَ):

«النَّارَنْجُ ثَمَرٌ معروف، فارسي، معرَّبُ نارَنْك، وأنشدنا شيخنا نورُ الدين محمد القَبُوْلي، المتوفى سنة ١١٥٩». وقال فيه أيضاً ٨ : ٧٤ من طبعة الخيرية في مادة (قَبَلَ):

«وقَبُولَة بالفتح: حِصْنٌ مَنِيعٌ بالهند، وإليه يُنسَبُ شيخُنا العلامة المحدِّث نور الدين محمد القَبُولي، المتوفى بدِهْلِي سنة ١١٦٠». انتهى.

ثم عَقَّب الدكتور بعد هذين النصين بقوله:

«وهذان النصان مهمان جداً، إذ يُفهَمُ منهما أن السيد محمد مرتضى كان عمرُهُ أربعَةَ عشر عاماً أو خَمسَةَ عشر عاماً، عندما توفي شيخُهُ القَبُولي، ولا شك أن ذلك كان بالهند، إذ ليست هناك أيَّةُ إشارةٍ إلى انتقال القبولي إلى اليَمَن أو إلى أيِّ مكان آخر، حتى يلتقيَ به السيدُ محمد مرتضى.

ثم إن الزبيديَّ نفسَهُ يُشير إلى أقدم تاريخ لوجوده في اليمن، وهو سنة ١١٦٢، الذي هو تاريخُ سماعِهِ الدروسَ الفقهية والحديثيةَ على شيخه سليمان بن يحيى بن عمر الأهدل، في مسجد الشَّمَّاخ في اليمن، وهذا يُقوِّي ما نَذهَبُ إليه، من أن الفترة التي عاش فيها قبلَ هذا التاريخ كانت في الهند». انتهى.

وقال في ص ٤٦: «فإذا علمنا أنه انتقل إلى مصر سنة ١١٦٧، فمعنى ذلك أنه بقي في اليمن في حدود خمس سنوات». انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور، من أن الزبيديَّ كان في الهند سَنَة وَفَاةِ شيخِهِ القبولي: غيرُ واضح، إذ لا تُفيدُ عبارةُ الزبيديّ ذلك.

وكذا قولُه: إنه كان عمرُهُ ١٤ عاماً أو ١٥ عاماً، وبقي في اليمن ٥ سنوات، فيه بُعدٌ عندي بعضَ الشيء، لأن الزبيدي ولد سنة ١١٤٥، فيكون ــ على رأي الدكتور ــ دَخَلَ اليَمَنَ بعد سنة ١١٦١، وخَرَجَ منها في

أول سنة ١١٦٧، فأقام بها نحو خمس سنوات، وهذا في تقديري أَقَلُّ من مُقَامِهِ الذي أُقدِّرُهُ بعَشْر سنوات أو اثنَتَيْ عشرة سنة، فأقدِّرُ أنه رَحَل إلى اليمن وعُمرُهُ عَشْرُ سنين أو دُونَها، في حدودِ سنة ١١٥٥.

وبقي فيها نحو عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة، فلهذا نُسِبَ إليها واشتَهَرَ فيها نبوغُهُ وإمامتُهُ المبكِّرة، وقد أَلَّف رسالَتُه (بلوغ الأريب) في سنة ١١٦٣، وكان عمره ١٨ سنة، وهي من صميم العِلم الثقيل الدقيق.

ولو كان أقام بالهند حتى بلغ ١٥ سنة، لكان لَهُ من الأساتذة **الهنود**: الكثيرون جداً، لا تسعةُ شيوخ فقط كما ذكرهم الدكتور في ص ٨١ ـ ٨٣، لأننا وجدناه ـ في اليمن ومصر والحجاز والشام ـ في شبابه وفي كهولته وفي شيخوخته: دائمَ الدوران على الشيوخ والعلماء حضوراً وتلقياً وقراءةً واستجازةً ومكاتبةً ومُشافهةً.

فمثلُ هذه الشخصية الفذَّةِ الدائبةِ المشتعلة النشاط، لا يمكن أن يكون لها في الهند الطويلةِ العريضةِ، الغاصَّةِ بالعلماءِ والفحولِ آنذاكَ تسعةُ شيوخٍ فقط، وهي في وقدة سنّ التحصيل وفَوْرَةِ النبوغِ العجيبِ المبكِّر.

وقد عدَّد الدكتور: الشيوخَ اليمنيين للزبيدي، فبلغوا ٣٧ شيخاً، وهؤلاء أَخَذَ عنهم في خمس سنوات ـ على رأي الدكتور، فشيوخُهُ في الهند وقد نشأ بها وبقي بها إلى أن صار عمره ١٤ أو ١٥ سنة، ينبغي أن يكونوا ـ على قياسِ مُقامِهِ في اليمن ـ بعدد شيوخِهِ في اليمن، بل أكثر، والله تعالى أعلم.

بُلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب

للإمام الحافظ المحدّث اللغوي محمّد مُرتضى الحسيني الزَّبيدي

وُلد سنة ١١٤٥ وتوفي سنة ١٢٠٥
رحمه الله تعالى

اعتنى به
عبد الفتّاح أبو غُدّة

النّاشر
مكتب المطبُوعات الإسلاميّة بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

رسالة

بلغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب

صلى الله عليه وسلم للعلامة السيد

محمد مرتضى بن محمد الحسيني

الزبيدي شارح القاموس

رحمه الله تعالى

(قال المؤلف) في معجمه في ترجمة عبد العليم بن عيسى الذرواني الشافعي ـ الشيخ الفاضل الصالح لقيته في مخلاف ربعه حين توجهت لزيارة أوليائها في سنة ١١٦٣ فذاكرته في الفنون واستفدت منه الفوائد وكان ممن يبرني ويعتقد في محبتي ـ ولاجله ألفت رسالة في أصول الحديث اهـ

(الطبعة الاولى)

سنة ١٣٢٦

طبعت على نفقة الشيخ أحمد مكي ـ ومحمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه

(طبعت بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

صورة الغلاف للطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للَّه على نِعَمٍ تَسَلْسَلَ اتصالُها في كلِّ حين، وتواتَرَ ترادُفُ إفاضتِها على كل آحادٍ بلا حَصْرٍ وتعيين، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا ومولانا خاتَم النبيين، وسيِّدِ المرسَلين، وقائدِ الغُرِّ المُحَجَّلِين، وعلى آلِهِ الأكرمين، وصَحَابتِهِ المُبَجَّلِين، وعلى التابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعدُ فهذه نُبْذَةٌ مُنِيفة، ومِنْحةٌ شريفة، ضَمَّنتُها بيانَ ما اصطلَحَ عليه أهلُ الحديث، في القديم والحديث، جعلتُها تذكِرةً لنفسي، ولمن شاءَ اللَّهُ من الإخوانِ بَعْدِي، رجاءَ أن أنتظِمَ في سِلْكِ خِدمتِهم، وأن تَشمَلَني بركَةُ دَعوتِهم، جَمَعْتُها من مجموع كتب الفن، وأوردتُ فيها كلَّ مستحسَن، وسمَّيتُها: «بُلْغَةَ الأَرِيب، في مصطَلَحِ آثارِ الحبيب»، صلى اللَّه عليه وسلَّم، وشرَّفَ ومجَّدَ وعظَّم.

وقد سَهَّلتُ فيها الطريقَ على كل طالب، ويسَّرتُ في تنسيقِها حتى انتَهى إليها مَناطُ كلِّ راغب، مع اعترافي بأني قَصِيرُ الباع،

قَصِيُّ الاطِّلاع، وأني لستُ من فُرْسانِ هذا المَيْدَان، وأنْ ليس لي في حَلِّ عُقْدَتِه يَدَان، وعلى اللَّه توكُّلي وبه أستعين، في أُمور الدنيا والدين، وهذا أوانُ الشروع في المقصود، بعونِ الملِكِ المعبود.

فاعلَمْ أنَّ الخبرَ إنْ وَصَلَتْ طُرُقُهُ إلى رُتْبَةِ تَعْدَادٍ تُحِيلُ العادةُ وقوعَ الكذِبِ منهم، تواطُؤاً أو اتّفاقاً بلا قصد، مع الاتصافِ بذلك في كلِّ طَبَقَة، مُصاحِباً إفادةَ العِلم اليقينيِّ الضروريِّ بصحةِ النسبةِ إلى قائلٍ: **فمتواتر**. والصحيحُ فيه عَدَمُ التعيين، ومن عَيَّنَ فمنشؤُه الاستدلالُ بما جاء فيه ذِكرُ ذلك العَدَدِ.

وإلَّا **فآحادٌ**، ويُوجِبُ العَمَلَ به.

فإن كان بواحدٍ فقط، فإن وقَعَ التفرُّدُ في أيِّ موضعٍ كان: **فغريب**.

وينقسمُ إلى صحيح، وغيرِه، وكذلك غريبُ إسنادٍ فقط، وغريبُ متنٍ وإسنادٍ معاً، ولم يُوجَد، إلا إن اشتهَرَ ذلك الواحدُ ثم رَوَى عنه كثيرون، كحديثِ «إنما الأعمالُ بالنيَّات».

وذلك التفرُّدُ إن وقَعَ في أصلِ السَّنَدِ ومَدارِه، **ففَرْدٌ مُطْلَقٌ** كحديث: «النَّهْيِ عن بَيْع الوَلاءِ وهِبَتِه». وقد ينفردُ به راوٍ عن ذلك المتفرِّدِ، وقد يَستمِرُّ في جميع رُوَاتِهِ أو أكثرِهم.

أو بالنسبة إلى شخصٍ مُعَيَّن، وإن كان مشهوراً بطريقٍ آخَر: **ففَرْدٌ نِسْبيٌّ، ومُعَيَّنٌ**.

أو باثنينِ فقط، عن اثنين فقط، ولا أقلَّ: **فعزيز**، سُمِّيَ به لقلةِ وجودِهِ، أو قُوَّتِهِ.

أو بأكثَرَ منه: **فمشهور**، سُمِّي به لوضوحه، أو اشتهاره على الألسنة، سواءٌ وُجِد له سَنَدٌ واحدٌ أو لم يُوجَد أصلاً، **وهو: المستفِيضُ، على رأي**، وقيلَ: غيرُ ذلك.

والآحَادُ بأقسامِهِ الثلاثةِ: مقبولٌ يجبُ العمَلُ بـه، ومَرْدُودٌ لم يَرجَحْ صِدْقُ المُخْبِرِ به.

فالأولُ على أربعة أقسام: ١ ـ فإنْ نَقَلَهُ عدلٌ بأنْ لم يكن فاسقاً، ولا مجهولاً، تامَّ الضبطِ بأن لم يكن مُغَفَّلاً، أو أخَفَّ منه، متصلَ السند، غيرَ معلَّل ولا شاذٍّ: **فصحيحٌ لذاته**.

٢ ـ أو وُجِدَ القُصورُ مع كثرةِ الطُّرُق: **فصحيحٌ لا لذاته**.

ويتفاوَتُ في القوةِ باعتبارِ ضَبْطِ رجالِهِ وتحرِّي مُخْرِجيه، ومن ثَمَّ قُدِّمَ ما أخرجه البخاري، ثم مسلم(١)، ثم ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به أحدُهما، ثم ما على شرطِهما، أو أحدِهما، ثم ما على شرطِ غيرِهما.

ومنها كرواية الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وكروايةِ النَّخَعِي، عن علقمة، عن ابن مسعود. وتُسمَّى رتبةً عُلْيَا،

---

(١) أي من حيث قُوَّةُ الضبطِ مطلقاً، فيُقدَّمُ ما أخرجه البخاري، ثم مسلم، لا من حيث اتفاقُهما، فإنه يُقدَّمُ ما اتفقا عليه على ما انفرد به أحدُهما.

ودُونَ ذلك كروايةِ حَمَّاد بنِ سَلَمة، عن ثابت،عن أنس. ودُونَ ذلك كسُهَيْل، عن أبيه، عن أبـي هريرة.

٣ ــ فإنْ قَلَّ الضبطُ مع وجودِ البقية: **فحسَنٌ لذاتِه**، يُحتجُّ به كالصحيح، كرواية عَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جده[1].

٤ ــ فإن قامَتْ قرينةٌ تُرجِّحُ جـانبَ قبولِ مـا يُتوقَّفُ فيـه **فهو حسَنٌ لا لذاتِه**، والأوَّلُ[2] إن اعتَضَد صار صحيحاً لغيره. ويُسمَّى الحسَنَ لشيء خارج[3]، ويُعمَلُ به في فضائل الأعمال، كالضعيفِ بل أولى.

وأما في الأحكام، فإن كَثُرَتْ طُرُقُهُ ــ قِيْلَ وعَضَدَه اتصالُ عَمَلٍ أو مُوافقةُ شاهدٍ صحيح، أو ظاهِرُ القرآن ــ عُمِلَ به فيها أيضاً وإلا فلا.

واجتماعُ حَسَنٍ مع الصحيح إمَّا للتعدُّدِ في الناقل، أو باعتبار إسنادَينِ.

وتُقبَلُ زيادةُ راويهما العدلِ الضابطِ على غيرِه، إن لم يقع تنافٍ بينها وبين روايةِ من لم يَزِد.

---

(١) هنا تعليقة في تأكيد صحة حديث (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)، ولطولها جعلتها (تتمةً) في آخر هذا الكتاب في ص ٢١٠.

(٢) أي الحسَنُ لذاته.

(٣) أي النوعُ الثاني: الحَسَنُ لا لِذَاتِهِ، يُسمَّى بالحَسَنِ لأمرٍ خارج عنه.

وإلا فإن لَزِمَ من قبولِ إحدَاهمـا رَدُّ الأُخرى احتيـج إلى الترجيح .

فإن خُولِفَ بأرجَحَ منه وأولَى إمَّا لِمَـزيدِ الضبطِ، أو كثـرةِ العَدَدِ، أو نحوِهِ، **فإن كان مقبولاً : فشاذٌّ، والراجحُ محفوظ** .

وإلا **فمنكَر، والراجحُ معروف** .

وإن سَلِمَ من المُعارضة، **فمُحْكَم**،

وإلا فإن أمكن الجمعُ بينهما فيُسمَّى : **مختلِفَ الحديث**، كحديث لا «عَدْوَى ولا طِيَرَةَ» مع حديثِ «فِرَّ من المجذومِ فِرارَكَ من الأسد» .

وإلا فإن عُرِفَ الآخِرُ منهما إما بالنص، أو بتصريحِ الصحابـي به، أو بالتاريخ، فالأخيرُ ناسخٌ، والمتقدِّمُ منسوخ .

وإن لم يُعرَف فإمَّا أن يُرجَّحَ أحدُهما بمُرجِّـح إن أمكن، أو يُوقَفَ عن العمل حتى يَظهرَ مُرَجِّـحٌ، وذلك **الفَرْدُ النِّسْبِـي**، إنْ وافقَهُ غيرُه فهو **المُتَابَع**، فإن حَصَل للراوي فمتابَعةٌ تامَّةٌ، أو لشيخِهِ فصاعداً فالقاصِرَةُ، ويُستفَادُ بها التقويةُ .

أو مَتْنٌ يُشبِهُهُ إما في اللفظِ والمعنى، أو في المعنى فقط، من روايةِ آخَرَ **فشاهِدٌ**. وخَصَّ قومٌ المُتابَعَة بما حَصَل باللفظِ، والشاهِدَ بما حَصَل بالمعنى .

وتتبُّعُ الطُّرُقِ من المُحدِّثِ لذلك الحديثِ **اعتبارٌ** .

والثاني أعني المردودَ:

إما أن يكونَ رَدُّهُ لحذفِ بعضِ رجالِ الإسناد.

فإن كان من مَبادىء السَّنَدِ من تصرُّفِ مصنِّفٍ، سواءُ كان الساقطُ واحداً أو أكثرَ، **فمُعلَّق**، وكذا إذا سَقَط كلُّ رجاله، فحُكْمُهُ في صحيح البخاري إنْ أَتَى بقال، أو رَوَى، دَلَّ على أنه ثَبَت عنده، أو بيُذْكَرُ، ويُقَال، ففيه مقال، وأما في غير صحيحِهِ فمردودٌ لا يُقبَل.

أو مِن آخِرِ السَّند من بَعْدِ التابعيِّ أو غيرِ ذلك بلا شَرْط الأولية والآخرية **فمرسَلٌ**، لا يُحتَجُّ به، غيـرَ مراسيـل ابنِ المسيَّب عندَ الشافعي، للجهلِ بحالِ الساقِط، إذ يَحتَمِلُ أن يكون صحابيًّا، أو تـابعيًّا، وعلى الثـاني ضعيفاً أو ثقـةً، وعلى الثاني حَمَلَهُ من صحابـيٍّ أو تابعي، وهَلُمَّ جَرًّا. وهذا أولى مما قيل: إنَّ المُرْسَلَ ما سَقَطَ فيه الصحابـيُّ، إذ الصحابةُ كلُّهم عدول.

والخفِيُّ من المرسَل ما يرويه[١] عمن عاصَرَهُ، ولم يُعرَف أنه لَقِيَهُ.

أو من أثناء الإسناد فوقَ اثنينِ فصاعداً متوالياً **فمُعْضَل**. وإن لم يكن ذلك على سبيل التوالي بل من موضعين أو أكثَرَ **فمنقطِع**. وذلك السَّقْطُ إن وَضَح فمُدْرَكٌ بعَدَم التلاقي، وإن خَفِيَ بحيث لا يُدركه إلا الحُذَّاق **فمُدَلَّس**، والفاعلُ مُدَلِّس، وحُكْمُهُ إن كان ثقةً

---

(١) وقع في الأصل المطبوع ونسخة ن: (ما يروي عمن...).

لم يُقبَلْ إلا ما صَرَّح فيه بالتحديث دون عَنْ، وقال. والفرقُ بينه وبين المرسَلِ الخفِيِّ بالمعرفةِ وعَدَمِها[١].

أو يكونَ رَدُّهُ لطعنٍ في الراوي:

فإن كان لكذِبٍ في الحديثِ تعمُّداً **فموضوع. وتَحْرُمُ رِوَايتُهُ إلا ببيانِ حالِهِ، قيل: إلا في مواضعَ مخصوصة.**

ويُعرَفُ ذلك بالإقرار، والقرائنِ بأن يكونَ مناقِضاً للنص، أو السُّنَّةِ، أو الإجماعِ، أو صريحِ العقل، أو يُـؤخَذَ من حالِ الراوي كما وقع لِغَياثِ بن إبراهيم[٢]، أو بالاختراع مِن عندِهِ، أو من غيرِهِ إما بعضِ السَّلَف، أو قُدَمـاءِ الحكماء، أو بعضِ الإسـرائيليات، إما لعدَمِ الدِّين، أو غلَبَةِ الجهل، أو فَرْطِ العصبية، أو يكونَ ذلك لتهمةِ الراوي بالكذِب بمخالفتِهِ للقواعدِ المعلومة، أو عُرِفَ به في كلامِه.

وإن لم يَظهر: **فمتروكٌ**، وهو دون الأول.

---

(١) يعني بالمعرفةِ وعدَمِها: ما قاله الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» ص ٦٨ «والفَرْقُ بين المدلِّسِ والمرسَلِ الخفيِّ دقيق، حَصَل تحريرُهُ بما يلي: وهو أنَّ المدلِّسَ يَختَصُّ بمَنْ رَوَى عمن عُرِفَ لقاؤه إياه، فأمَّا إن عاصَرَهُ ولم يُعرَف أنه لَقِيَهُ فهو المرسَلُ الخفيُّ».

(٢) انظر قصته في وضع الحديث، في كتابي «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» ص ٦٩ ــ ٧١ من الطبعة الأولى.

أو فُحْشِ غَلَطٍ، أو غفلةٍ عن الإتقـان، أو فِسقٍ بـالفعـل، أو بالقولِ: **فمُنْكَر**.

أو وَهَمٍ، فـإن اطَّلَع عـليـه بعـدَ مَـزِيـدِ فـحص مَنْ هو أهل نقدِ هذه الصناعةِ على قادح، إمَّا إلهاماً مَحْضاً، أو غيرَ ذلك: **فمعلَّل** إما صحيحُ المتنِ والإسناد، أو أحدِهما. والقَدْحُ في أحدهما قَدْحٌ في الكل.

أو مُخـالفـةٍ بتغييـر سِيـاقِ السَّنـدِ بـأن يُـرْوَى بمَتْنَينِ مختلِفينِ لهما إسنادان[١] بواحِدٍ، أو يَروِيَ أحدَهما ويزيدَ فيه من الآخَرِ ما ليس في الأول، ونحوِ ذلك من الصُّوَر، **فمُدْرَجُ السَّنَد**،

أو بدمْج موقوفٍ من كلام الصحابـي، بمرفوعٍ من كلام النبـي صلَّى اللَّه عليه وسلم، أوَّلَ الحديثِ، أو آخِرَهُ، أو وَسَطَهُ: **فَمُدْرَجُ المتن**، ويُعرَفُ بتصريح الراوي وغيرِ ذلك.

أو بتقديمٍ وتأخيـرٍ إمَّا في الإسنـادِ، أو في المتن: **فمقلوبٌ** كمُرَّةَ بن كَعْب، وكَعْبِ بنِ مُرَّة، وحديثِ أبـي هريرة رضي اللَّه عنه في السبعة الذين يُظلُّهم اللَّه في ظل عرشه: «ورَجُلٌ تَصَدَّقَ بصَدَقةٍ فأخفاها حتى لا تَعْلَمَ يمينُهُ ما تُنفِقُ شِمالُه».

أو بزيادةِ راوٍ في أثناء الإسناد: **فمَزِيْد**.

---

(١) لفظُ (لهما) من نسخة ن، وسَقَط هذا اللفظُ من الأصل المطبوع، فاختلَّتْ العبارة وعلَّق عليها المصحح فيه ما علَّق.

أو بإبدالٍ إمَّا لراوٍ، أو لَفْظٍ بآخَرَ، مَعَ عدمِ المُرجِّح لإحْدَى الروايتين على الأخرى: **فمُضْطَرِبٌ**، وإذا كان أحدُهما مُرَجَّحاً بحفظٍ ونحوِه، فالعُمدةُ على الراجح.

وقد يَقَعُ ذلك[١] عَمْداً امتحاناً، وهو جائزٌ بانتهاءِ الحاجة إليه.

أو بتغييرِ نَقْط، إمَّا في الإسنادِ، أو المتنِ: **فمُصَحَّف**، كعُتْبَةَ بنِ النُدَّر بالنونِ والدال، بالباءِ والذالِ، وحديثِ: «من صام رمضان وأتبَعَهُ سِتّاً مِن شَوَّال»، فقال: (شَيْئاً من شوَّال).

أو تغييرِ شَكْلٍ: **فمُحَرَّف**، كسُلَيم بالضم، بسَلِيم بالفتح، أو عكسِهِ.

والأَوْلَى إتيانُ الحديثِ بلفظِهِ أو تمامِهِ، ولا يجوزُ إبدالُهُ بمُرادِفٍ له، أو نَقْصُهُ إلا لعالِمٍ بمدلولاتِ الألفاظِ، لأمْنِه من الإبدال بما لا يُطابِقُ، إلاَّ فيما تُعُبِّدَ بلفظِهِ كالأذكار، أو من جوامِع الكَلِم.

فإنْ كان في معنى الحديث خَفَاءٌ، إمَّا أن يكون اللفظُ مستعمَلاً بقِلَّة، لكنْ في مدلولِهِ دِقَّة، احتِيجَ إلى مُطالعةِ كتُبِ الغريب كـ «النهاية» و «الفائق».

أو بكثرةٍ مع الدِّقَّةِ في مدلوله، احتِيجَ إلى المؤلفاتِ في المُشْكِل، كـ «كتاب الطحاويِّ»، وغيره.

---

(١) أي القلبُ في الإسنادِ أو المتن.

وذلك الرَّدُّ إمَّا أن يكونَ لجهالةِ الراوي، إمَّا بذكرِ نَعْتِهِ الخَفِيِّ من اسم، أو كُنيةٍ، أو لَقَبٍ، أو صَنعةٍ، أو حِرفةٍ، دُونَ ما اشتَهَر به، لِغَرَضٍ، أو قِلَّةِ روايتِهِ، بأن لم يَرْوِ عنه إلا واحدٌ. وقد صُنِّفَ فيه.

أو إبهامِ ٱسمِهِ اختصاراً من الراوي، ويُعرَفُ بوُرُودِهِ مُسمَّىً من طريقٍ آخَر، أو لَفْظِ تَعْديلِهِ: **فمُبْهَم**، ولا يُقبَلُ ما لم يُسمَّ، فإن سُمِّيَ الراوي، وانفَرَد عنه بالروايةِ واحِدٌ لم يَرْوِ عنه غيرُه: **فمجهولُ العين**، لا يُقبَلُ أيضاً، إلا إذا كان يُوثِّقُهُ غيرُ من يَتفرَّدُ عنه، وكذا من يَتفرَّدُ عنه إذا كان أهلاً لذلك.

وإن رَوَى عنه أكثَرُ ولم يُوثَّق، ولم يُجرَح بل سُكِتَ عنه: **فمجهولُ الحال، وهو المستور**، وقد قَبِلَه جماعةٌ، ورَدَّه الجمهور، وقيل: بالتوقف، وهو التحقيق.

وإن كان ذلك الردُّ لبدعةٍ، فالمُبْتَدِعُ إن كُفِّرَ فواضحٌ أنه لا يُقبَلُ، وإلا قُبِلَ، وإلا لَبَطَلَ كثيرٌ من الأحكام، إلا سَابَّ الشيخين، والرافِضةَ مُطْلَقاً، ما لم يكن داعيةً إلى بدعتِهِ، أو مُوافقةِ مذهبِهِ واعتقادِهِ، وإلا رُدَّ للتُهمةِ، وهو المختار.

أو لسُوءِ حِفظٍ في الراوي. والمرادُ به عدَمُ الترجيح في جانب إصابتِهِ على خَطَئِهِ، فإن كان ذلك لازماً له: **فشاذٌّ**، على رأيٍ، وإلا فإن طَرَأَ عليهِ لكِبَرٍ، أو مَرَضٍ، أو ذهابِ بَصَرٍ، أو احتراقِ كُتُب: **فمُخْتَلِط**، وحُكمُهُ قبولُ ما قَبْلَهُ، ورَدُّ ما حَدَّثَ بَعْدَهُ، فإن لم يَتميَّز وُقِف.

والإسنادُ إن انتَهَى إلى النبـي صلى اللّٰه عليه وسلم، أو إلى صحابـيٍّ، وهو من لَقِيَهَ صلى اللّٰه عليه وسلم مُـؤمِناً، وماتَ عليه، وإن تخلَّلَتْ رِدَّةٌ إن لم يكن أخَذَهُ مِن غيرِهِ صلى اللّٰه عليه وسلم، مما لا مَجالَ للاجتهادِ فيه، ولا له تعلُّقٌ ببيانِ لغةٍ أو شَرْحِ غريب: **فمرفوع**.

وإلا **فموقوف**، أو إلى تابعيٍّ فَمَنْ بَعْدَهُ: **فمقطوع**، **ومنقطِع**.

ويقالُ له أيضاً: **الأثَرُ**، **والمُسْنَدُ**.

فإن قَلَّ عدَدُ رجالِ الإسناد إلى النبـي صلى اللّٰه عليه وسلم انتهاءً: **فعُلُوٌّ مُطْلَق**، أو إلى إمام من الأئمة: **فعُلُوٌّ نِسْبـيٌّ**. وإن وَصَل ذلك الإسنادُ إلى شيخِ مُصنِّفٍ من غير طريقِهِ: **فمُوافَقَة**، أو شيخِ شيخِهِ فصاعداً: **فبَدَلٌ**، فإن استَوَى بعدَ الشيخ المجتمِع فيهِ أوَّلاً: فواسِطةٌ بينهما وهو الأقوى، وإن ساوَى عدَدُ إسنادِهِ عَدَدَ إسنادِ أحَدِ المُصنِّفين: فمُساواةٌ، وهو معدوم.

أو ساوَى تلميـذَ أحَدِ المُصَنِّفِين: **فمُصَافحةٌ** تجوُّزاً، وهما من قِسم العُلُوِّ المُطْلَقِ لا النِّسْبـيِّ كما قيل.

ويُقابِلُ العُلُوَّ النُّزُولُ.

أو تَشَارَكَ الراوي ومَنْ رَوَى عنه في أمرٍ، مِثْلِ السِّنِّ، واللُّقِيِّ: **فروايةُ الأَقْرَان**.

أو رَوَى كلٌّ من القَرِينينِ عن الآخَرِ: **فمُدَبَّـج**، وهو أخَصُّ

مما قَبْلَهُ، كروايةِ أبي هريرة، عن عائشة رضي اللّٰه عنهما، وبالعكس.

أو رَوَى عمن هو دُونه في مَرْتَبَةِ الآخِذِينَ عنه: **فروايةُ أكابرَ عن أصاغر، كروايةِ الزهري، عن مالك، ومنه رِوايةُ الآباءِ عن الأبناء، والصحابةِ عن الأتْبَاع، كروايةِ العباس، عن ابنِهِ الفضل، وروايةِ العبادلةِ الأربعةِ، عن كعبِ الأَحْبار. وعكسُ ذلك كثيرٌ، كروايةِ عَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه.**

وإن تقدَّمَ موتُ قرينينِ اشتَرَكا في الأخذِ عن شيخ: فسابقٌ، ولاحق، كسَمَاع الذهبيِّ، عن التَّنُوْخِيّ، والتحديثِ عنه، ومات سنة ثمانٍ وأربعين وسبع مئة. وآخِرُ من مات من أصحاب التَّنُوْخِيِّ الشِّهابُ الشَّاوِي، مات سنة أربع وثمانين وثمان مئة[١].

---

(١) التنوخيُّ هذا: هو الحافظ المُسْنِدُ المقرىء الفقيه الشافعي برهان الدين أبو إسحاق وأبو الفِدَاء (إبراهيم بن أحمد)، من شيوخ الحافظ ابن حجر رحمه اللّٰه تعالى، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر في كتابيه: «الدرر الكامنة في أعيان المِئةِ الثامنة» ١: ٩، و«إنباء الغُمْر بأنباء العُمْر» ٣: ٣٩٨، بما يلي:

«إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد بن عبدالمؤمن بن سعيد بن علوان التَّنُوخي، البَعْلِيُّ الأصل، الدمشقي المنشأ، نزيلُ القاهرة، شيخُ الإقراء، ومُسنِدُ القاهرة، ولد سنة ٧٠٩ أو ٧١٠.

وأجاز له التقيُّ بن سليمان وجماعةٌ، وأجاز له في استدعاءٍ آخَرَ جماعةٌ نحوُ أربعِ مِئةِ نفس، منهم إسماعيلُ بن يوسف بن مكتوم، وعيسى بنُ عبدالرحمن بن =

. . . .

= المطعم، وأبو بكر بن أحمد بن عبدالدائم، وأبو نصر الشيرازي، والقاسمُ بن عساكر، ومحمدُ بنُ مشرف، وسِتُّ الفقهاء بنتُ الواسطي، وزينبُ بنتُ شكر، وآخرون.

ثم طَلَب الحديثَ بنفسه، فسَمِعَ الكثيرَ من أبي العباس الحَجَّار، وعبدِاللّه بن الحسين بن أبي التائب، والحافظينِ: البِرْزَالي والمِزِّي، والبَنْدَنِيْجِي، وخلقٍ كثير يزيدون على المئتين.

ثم رَحَل، وعُني بالقراءات، فأخَذَ عن البرهان الجَعْبَري، وابن نُصْحَان، والرَّقِّي، والمُرادي، وأبي حَيَّان، والوادِي آشِي، والحُكْرِي، وابن السراج، ومَهَر في القراءات، وكتَبَ هؤلاءِ له خطوطَهم بها، وأذِنُوا له بالإقراء.

وعُني بالفقه، فتفقَّه على البارِزي بحَمَاة، وابنِ النَّقِيب بحلب[1]، وابن القَمَّاح بالقاهرة، وغيرِهم، وأذِنوا له في التدريس والإفتاء.

وحدَّث قديماً، وسَمِعَ منه شيخُه الحافظُ الذهبي بعدَ الأربعين ـ وسَبْع مئة ـ رأيتُ ذلك بخط القاضي برهان الدين بن جماعة، وكان شيخُنا ـ المترجَم ـ أخبرَني بذلك، فكنتُ أتعجَّبُ منه، حتى وقفتُ على الأصل في كتب القاضي برهان الدين بن جماعة، ورأيتُ الطبقة، وهو «تلخيص الأربعين المُتَبَايِنَة» للقاضي عزالدين بن جماعة، قرأها على البرهان ـ بن جماعة ـ على شيخنا البرهان، فسَمِعَها الذهبيُّ بسماع شيخِنا من عزالدين بن جماعة.

ثم وجدتُه ـ أي الذهبيَّ حدَّثَ عنه، في ترجمة أبي العَبَّاس العَشَّاب المُرادي ـ أحمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد القرطبي، نَزَل بالثَّغْر، وتوفي سنة =

. . . .

(١) وقع في «إنباء الغُمْر» و«شذرات الذهب»: (وابن النقيب بدمشق). وهو خطأ، وصوابه (. . . بحلب). قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» ٥ : ١٣٦، في ترجمة ابن النقيب «أخَذَ عنه شيخُنا برهانُ الدين البَعْلِي بحلب».

أو اتَّفَق الرواةُ في صِيَغ الأداء وغيرِها من الحالاتِ القوليةِ، أو الفِعلية: **فمُسَلْسَلٌ**، إما في الإسنادِ كلِّه، كالمُسَلْسَلِ بالحُفَّاظ، أو بأَخْذِ اللِّحْيَة، أو بالإيمانِ بالقَدَر، وغيرِ ذلك.

أو في **مُعْظَمِهِ**، بتاريخ الروايةِ كالمُسَلْسَلِ بالأولية، لانتهائها إلى سفيانَ على الصحيح، والمُسَلْسَلِ بالآخِريَّة، أو بزَمَنِ الروايةِ، كالعِيْدِ، والخَمِيس، أو بمَحَلِّها كالمُلْتَزَم النفيس، أو كونِهِ وَحْدَهُ،

= **٧٣٦**، وله ٨٧ سنة كما في طبقات القراء لابن الجزري ١: ١٠٠ ـ من «سِيَر النبلاء»، فقال: أخبرني إبراهيم بن عُلْوان، فنَسَبَهُ إلى جده الأعلى.

وتفرَّد شيخنا بكثير من مسموعاته، وصار شيخَ الديار المصرية في القراءات والإسناد، وقرأتُ عليه الكثير، ولازمتُه طويلاً، وصار سهلَ الانقيادِ للسماعِ بملازمتي له، بعدَ أن كان عَسِراً جداً في التحديث، فإنني خَرَّجْتُ له (المِئَة العُشَارِيَّة)، و(الأربعين) التالِيَةَ لها.

ثم خَرَّجتُ له «المعجم الكبير» في أربعة وعشرين جزءاً، فصار يَتذكَّر به مَشايخَهُ وعهدَهُ القديم، فانبسط للسماع، فسهَّلَهُ اللَّه لي، إلى أن أخذتُ عنه الكثيرَ من الكتب الكبارِ والأجزاء، وتعرَّفتُ بركةَ دُعائِه. فأخَذَ عنه أهلُ البلد والرحَّالةُ فأَكثروا عنه، وكان قد أُضِرَّ بَصَرُهُ فصار يُعرَفُ بالبرهان الشامي الضرير، ومات وأنا في الحجاز، في جُمَادَى الأُولَى سنة ٨٠٠ رحمه اللَّه تعالى».

قال عبدالفتاح: إنما ترجمتُ للمُسْنِد (التنوخي)، وأطلتُ، والمقام لا يستدعي كل هذا، لأني بَقِيتُ كثيراً في كشفه والاهتداء إلى ترجمته، وقد ذُكِـرَ بهذا الإجمال! فأردت إفادةَ من تَتُوقُ نفسُه إلى معرفته، واللَّه ولي التيسير، وله الحمدُ على فضلِهِ وعَوْنِه.

حِينَ التحمُّلِ عن شيخِهِ العُمْدَة، أو بصِفَةِ الراوِي الحالِيَّةِ. ككونهِ مُعَمَّراً، أو مِصريًّا، أو يَمَنِيًّاً، أو شاميًّا، أو اسمِهِ محمداً، أو ممَنْ ذُكِرَ بكُنْيَتِهِ، أو عُيِّنَتْ نِسْبَتُهُ.

ومن المُسَلْسَلِ بالصِّفَةِ القوليةِ قراءةُ الصَّفِّ[1]، و (إني أُحِبُّكَ فقُلْ). وبالصِفَةِ الفعلية، كالكتابةِ بالمَرْوِيِّ، والمُصافَحةِ والمُشابَكةِ.

ومن المُسَلْسَل بصيغةِ الرواية: كسَمِعتُ، وقَرأتُ، وأَنْشَدْتُ.

أو اسماً فقط، إمَّا مَعَ اسم الأب، كالخليلِ بن أحمد، سِتَّة، أو مَعَ الجَدِّ، كأحمدَ بنِ جعفر بن حَمْدَان، أربعة.

أو مَعَ الكُنيةِ، كأبـي بكر بن عَيَّاش، ثلاثة، أو مَعَ النسبةِ، كالحَنَفِيِّ إلى المذهب، وإلى القَبِيلة: **فمُتَّفِق ومُفْتَرِق**.

أو اتفقَا خَطّاً لا لَفْظاً، **فمؤتلِف ومُختلِف**، كسَلَّام، بالتشديد، وسَلَام بالتخفيف.

أو اتَّفقَتْ الآباءُ خَطّاً مع اتفاقِ الأسماء، كموسى بن عَلِيّ، بفتح العين، وموسى بن عُلَيّ، بضمها.

أو عكسِهِ كشُرَيْح وسُرَيْج بن النعمان: **فمُتَشَابِه**، ويَتبيَّنُ باختصاصٍ من الراوي، وإلا فيُرجَعُ إلى القرائن والظنِّ الغالب.

---

(١) أي سورةِ الصَّفّ.

وإن جَحَد الشيخُ مَرْوِيَّ راوٍ عنه جَزْماً: رُدَّ ذلك الخَبَر، أو احتمالاً: قُبِلَ، حَمْلاً على نسيانِهِ.

وصِيَغُ الأداءِ التي يُروَى بها الحديثُ: سَمِعتُ، و: حدَّثني، لِمَا تحمَّلَ من لفظِ الشيخ، والأولُ أصرحُ، والثاني إذا جُمِعَ فمعَ غيرِهِ أو للتعظيم، وقد يُطلَقُ على الإجازةِ تدليساً.

و: أخبَرَني، وقرأتُ للقارىءِ على الشيخ بنفسِه، والأولُ إن جُمِعَ فكَقُرِىءَ عليه وأنا أسمَعُ.

وعَنْ، وأخبَرَنا، على قولٍ: للإجازةِ مطلقاً، وقُرِىءَ عليه وأنا أسمَعُ، بشرطِ المُشافَهَة، وأَنبأَ، إذا كَتَبَ بها إليه من بَلَدٍ، ويجوزُ استعمالُ الإخبارِ فيها مقيَّداً بقوله: إجازةً، أو مُشافهةً، أو كِتَابةً، أو إذناً، ونحوَ ذلك، ومُطْلَقاً عند قوم.

وأرفَعُ أنواع الإجازةِ: المُقارِنَةُ للمُناوَلةِ، لما فيها من التعيين. وشُرِطَتْ لها، وللوِجادةِ، والوَصِيَّةِ، والإعلام، فلا تصحُّ الروايةُ في هذه الصُّوَر إلا إذا اقتَرَنَتْ بها.

ومما يتعيَّنُ: معرفَةُ طبقاتِ الرواة، وبُلدانِهم، للأَمْن من الاشتباه، وأحوالِهم تعديلاً وتجريحاً وجهالةً، ومراتِبِهما، ليُعرَف من يُرَدُّ حديثُه ممن يُعتَبَر.

وأرفَعُ مراتب التعديل: الوَصْفُ بصِيغةِ المبالغة، كأوثقِ

الناس، أثبتِ الناس، إليه المنتَهَى في التثبُّت، والمكرَّرُ كثقةٍ ثَبْتٍ، أو ثقةٍ حافظٍ، أو ثقةٍ حُجَّةٍ، أو ثقةٍ مُتْقِن، ونحوِ ذلك.

ويليها: ليس به بَأْسٌ، لا بأسَ به، صَدُوقٌ، مأمونٌ، خِيَار.

ويليها: مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، رُوِيَ عنه، شيخٌ، يُروَى حديثُه، يُعتَبَرُ به، وَسَطٌ، صالحُ الحديث، مُقارِبُ الحديث، جَيِّدُ الحديث، حسَنُ الحديث.

ويليها: صُوَيْلِح، صَدُوقٌ إن شاء اللَّه تعالى، أرجو أنه لا بأسَ به.

وأسوَأُ مراتبِ التجريحِ: رُكْنُ الكَـذِب، كذَّاب، وضَّـاع، دَجَّال، يَكْذِبُ، يَضَعُ.

ويليها: مُتَّهَمٌ بالكذِبِ، أو بالوَضْع، ساقِطٌ، هالِكٌ، ذاهِبٌ، متروك، تَرَكُوه، فيه نظر، سكتوا عنه، لا يُعتَبَرُ به، ليس بثقة، غيرُ ثقةٍ ولا مأمون.

ويليها: مردودُ الحديث، ضعيفٌ جداً، واهٍ بمَرَّة، مطروحٌ، آرْمِ به، ليس بشيء، لا يُساوي شيئاً.

ويليها: ضعيفٌ، منكَرُ الحديث، مضطرِبُ الحديث، ضعَّفوه، لا يُحتَجُّ به.

ويليها: فيه مَقالٌ، ليس بذاك، ليس بالقوي، ليس بعُمْدة، فيه خُلْفٌ، مطعونٌ فيه، سَيِّءُ الحفظ، لِيِّنٌ، تكلَّموا فيه، فيه أدنى مقال.

ويَثْبُتَـانِ[١] بقولِ واحـدٍ على الصحيح، وإن اجتَمَعَا في شخصٍ فالجَرْحُ مُقدَّمٌ بشروطٍ وإنْ تعدَّدَ المُعَدِّل.

و: معرفَةُ الأسماءِ المجرَّدةِ، والكُنَى بجميع أنواعِها، وهي ثلاثةَ عَشَرَ، والألقابِ، وأسبابِها، كالأعمشِ، والأعرج، والضَّالِّ، والانتسابِ إلى وَطَنٍ، أو حِرفـةٍ، أو صِناعـةٍ، كالخيَّاطِ، والبَزَّازِ، والمنسوبِ إلى غيرِ أبيه كالمقدادِ بنِ الأسود، وإسمعيل بنِ عُلَيَّة، ومَنْ وافَقَ اسمُهُ اسمَ أبيهِ وجَدِّه، كالحسَنِ بن الحسَنِ بن الحَسَنِ بنِ عليٍّ بن أبـي طالب، أو اسمَ شيخِهِ وشيخِ شيخِهِ، كروايةِ عِمرانَ القَصِير، عن عِمْرَان بن رَجاء، عن عِمران بن حُصَيْن، أو اسمَ راوِيه وشيخِهِ، كالبخاريِّ بينَ مُسْلِمَيْنِ[٢].

---

(١) أي الجرحُ والتعديلُ.

(٢) يعني بهما: مُسْلِمَ بنَ إبراهيم الفَرَاهِيديَّ البصريَّ، شيخَ البخاري، ومُسْلِمَ بن الحَجَّاج القُشَيْرِيَّ النيسابوريَّ، تلميذَ البخاري وصاحبَ «الصحيح».

قال الحافظ ابن حجر رحمه اللّه تعالى، في «شرح النُّخْبَة» ص ١٤٠ «ومن المهمِّ في هذا الفَنِّ معرفةُ من اتَّفق اسمُ شيخِهِ ـ واسمُ تلميذِهِ ـ الراوي عنه، وهو نوعٌ لطيف، لم يتعرَّض له ابنُ الصلاح، وفائدتُه: رَفْعُ اللَّبْس عمن يَظُنُّ أنَّ فيه تكراراً أو انقلاباً.

فمن أمثلتِهِ: البخاريُّ رَوَى عن مُسْلِم بن إبـراهيم الفراديسي البصـري، والراوي عنه مُسْلِم بن الحجاج القشيري النيسابوري صاحبُ «الصحيح»، وكذا وَقَع لعَبْد بن حُمَيْد أيضاً: رَوَى عن مُسْلِم بن إبراهيم، ورَوَى عنه مُسْلِمُ بن الحجاج في =

. . . .

= «صحيحه» حديثاً بهذه الترجمة بعَيْنِها». انتهى. والحدِيثُ المشارُ إليه رواه مسلم في كتاب المُساقاة والمزارعة، في (باب فَضْل الغَرْس والزرع) ١٠ : ٢١٥.

وقوله: (الفراديسي)، هكذا وقع في بعض نسخ «شرح النخبة»، ومنها نسخةُ الشارح الشيخ علي القاري، ص ٢٤٦، ونسخةُ المحشي الشيخ عبدالله خاطر، وغيرُ هذين الكتابين، وضبَطَها الشيخُ عليٌّ القاري بقوله: «بكسر الفاء، ثم راء بعده ألف، ثم دال مهملة. . .». وقلَّده وتابَعَه على هذا الضبط المحشي الشيخ عبدُالله خاطر، رحمهما الله تعالى، ومن جاء بعدهما!.

ولم أجد هذه النسبة (الفِراديسي) بكسر الفاء في كتاب الأنساب للسمعاني، ولا في كتب اللغة كالقاموس وشرحِهِ، وإنما فيها (الفَرَادِيسي) بفتح الفاء، قال السمعاني في «الأنساب» ١٠ : ١٦١ «الفَرَادِيس بفتح الفاءِ والراءِ، بعدَهما الألف، ثم الدال المهملة. . . هذه النسبة إلى الفَرَادِيس، وهو موضع بدمشق». ثم ذَكَرَ مَنْ يُنسَبُ إليها، ولم يَذكُر: (مسلم بن إبراهيم).

وجاء في كلام الحافظ ابن حجر هنا نِسْبَةُ (مسلم بن إبراهيم) بعد (الفَرَاديسي): البَصْرِي. والبصريُّ بالعراق، والفراديسيُّ بالشام، فهذا يَدفَعُ أن يكون لفظُ (الفَرَادِيسيّ) ـ بفتح الفاءِ أو كَسْرِها ـ صحيحاً، والصوابُ فيه (الفَرَاهِيدي)، كما جاءت هذه النسبةُ في ترجمةِ (مسلم بن إبراهيم) في غير كتاب من كتب الرجال، وبهذه النسبةِ تَرجَمَ له الحافظ السمعاني في «الأنساب»، وهذه النسبة تلتقي مع قولهم في نسبته: (البصري).

قال السمعاني في «الأنساب» ١٠ : ١٦ «الفَرَاهِيْدِيُّ، فراهِيدُ بَطْنٌ من الأَزْد ـ سُكَّانِ البصرة ـ، والمشهورُ بهذه النسبة: أبو عَمْرو مُسْلِمُ بن إبراهيم الفَرَاهِيدي الأَزْديُّ القَصَّاب، من أهل البصرة، من الثقات المُتْقِنين، رَوَى عنه أبو عبدالله البخاري. . .، مات سنة ٢٢٢». انتهى.

وقد تَرجَم غيرُ واحد لمسلم بن إبراهيم هذا، فنسبوه: (الفَرَاهيدي الأَزْدِي =

. . . .

= البصري)، فمنهم الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» ٤/١ : ٢٥٤، وابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤/١ : ١٨٠، والحافظ أبو نصر الكلاباذي في كتابه «رجال صحيح البخاري» ٢ : ٧٠٧، والحافظ ابن مَنْجُوْيَهْ في كتابه «رجال صحيح مسلم» ٢ : ٢٣٥، والمِزِّي في «تهذيب الكمال» ٣ : ١٣٢٣ من النسخة المصورة، والذهبـي في «الكاشف» ٣ : ١٢٢، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٠ : ١٢١، وغيرُهم.

هذه واحدة، والثانية أن الإمام الحافظ السيوطي رحمه اللّٰه تعالى، نَقَلَ في «تدريب الراوي»، ص ٥٣٩ و٢ : ٣٩٣ كلامَ الحافظ ابن حجر هذا المذكورَ في «شرح النخبة»، فجاء فيه على الوجه التالي:

«قال شيخُ الإسلام الحافظُ ابنُ حجر في «النخبة»: ومن أمثلتِهِ: أن البخاري رَوَى عن مسلم، ورَوَى عنه، فشيخُهُ: مُسْلِمُ بن إبراهيم أبو مُسْلِم (كذا) الفراديسي البصري، والراوي عنه: مُسْلِمُ بن الحجَّاج صاحبُ «الصحيح»، ورَوَى عنه مسلمُ بن الحجاج في «صحيحه» حديثاً بهذه الترجمة بعَيْنِها». انتهى كلام السيوطي.

وقد وقع فيه ثلاثةُ أوهام، الأول في (الفَرَاديسي)، وتقدَّمَ تصويبُهُ: (الفراهيدي). والثاني في كُنْيَتِهِ، فكنَّاه (أبو مسلم)، وهو (أبو عَمْرو)، كما في مصادر ترجمته. والثالث في قوله: (ورَوَى عنه مُسْلِمُ بن الحجاج في «صحيحه» حديثاً بهذه الترجمة بعَيْنِها).

فهذا خطأ لا ريب فيه، فقد اتفق العلماء على أن الإمام مسلماً لم يَرْوِ شيئاً عن شيخه البخاري في «صحيحه»، وسبَبُ هذا الخطأ من الحافظ السيوطي رحمه اللّٰه تعالى أنه قَفَزَ بصرُهُ من الجملةِ الأولى، إلى الجملة الثانية المتعلقةِ بروايةِ (عبد بن حُمَيد)، فهو الذي رَوَى مسلمٌ عنه الحديثَ المشارَ إليه في «صحيحه»، في الموضع الذي بيَّنْتُهُ في أوَّلِ هذه التعليقة، وكلامُ الحافظ ابن حجر سليمٌ قويمٌ كما قدَّمتُه عنه، وإنما الخطأ في كلامِ الحافظ السيوطي. =

والمَوَالي من أعلى ، وأسفَلَ ، بالرِّقِّ ، أو الحِلْفِ ، أو بالإسلام .

والإِخْوَةِ والأخَوات ، سَوَاءٌ ثلاثة أو أربعة .

آدابُ الشيخ والطالبِ . منها ما يشتركانِ فيه كتصحيح النية ، والتطهُّرِ من أغراض الدنيا ، وتحسينِ الخُلُق .

ومنها ما ينفردُ به أحدُهما .

فالشيخُ في الإسماع إذا احتِيجَ إليه ، والإرشادِ إلى من هو أولَى منه ، وعدَمِ التحديث قائماً ، ولا عَجِلاً ، ولا في الطريق .

والطالبُ في توقيرِ الشيخ ، وإرشادِ الغيرِ لما سَمِعَهُ ، وعدَمِ

= قال الحافظ ابن القيم رحمه اللَّه تعالى ، في «زاد المعاد» ٢ : ٤٣٣ ، إثْرَ كلامِهِ على غلطٍ وقع من بعض الرواة ، إذْ جَعَل بعضَ ما كان من النبي صلَّى اللَّه عليه وسلم في فتح مكة ، جعَلَهُ في حِجَّة الوَدَاع وَهْماً ، فقال ابن القيم : «وسَفَرُ الوَهْم من زمانٍ إلى زمان ، ومن مكانٍ إلى مكان ، ومن واقعةٍ إلى واقعةٍ ، كثيراً ما يَعْرِضُ للحُفَّاظِ فمَنْ دُونَهم» . انتهى . وهنا وقع من الحافظ السيوطي سَفَرُ الوَهْم من كتابٍ إلى كتاب أو من سطرٍ إلى سطر ! .

وقد قلَّد شيخُنا العلامةُ الشيخُ أحمدُ شاكر رحمه اللَّه تعالى : الحافظَ السيوطيَّ في هذا الغلط ، وذلك فيما علَّقه على «ألفية السيوطي في مصطلح الحديث» ، ص ٢٦٢ ، ولم يَستحضر أنه مُخالِفٌ لما صرَّح به العلماء من أنَّ مُسْلِماً لم يَرْوِ عن شيخه البخاري حديثاً واحداً في «صحيحه» ، ولو حضره هـذا لانتبَهَ إلى غلطِ السيوطي ، وردَّه ، فإنه لا يَخفى عليه مثلُ هذا ، كما تابَعَ شيخُنا السيوطيَّ في لفظِ (الفراديسيِّ) ، وهو خطأ . والكمالُ للَّه تعالى وَحْدَهُ ، وهو وليُّ التوفيق .

تركِ الاستفادةِ لحياءٍ، أو تكبُّر، وكتابةِ ما سَمِعَ، والاعتناءِ بالتقييدِ، والضَّبْطِ، والمُذاكرةِ بالمحفوظ.

وسِنِّ التحمُّلِ ــ ووقتُهُ بالنسبةِ إلى السَّمَاع التمييزُ ــ ويَحصُلُ غالباً باستكمالِ خَمْس، وما دُونه فحُضُور. وسِنِّ الأداءِ، ولا حَدَّ له، بل متى تأهَّلَ لذلك، فقيل: خمسون، ولا يُنكَرُ عند الأربعين، وإذا كان بارِعاً فما بَيْنَ عِشرين وثلاثين، أو عِشرونَ.

وكتابةِ الحديثِ، ومُقَابَلَتِهِ مَعَ نَفْسِه، أو مَعَ شيخِهِ، أو مَعَ ثقةٍ غيرِه.

وسماعِهِ من أصل شيخِهِ، أو فَرْعٍ قُوبِلَ عليهِ[١]، وتصنيفِهِ مَعَ مراعاةِ الترتيب، وتبيينِ اختلافِ النَّقَلَة إذا تأهَّل، وأسبابِهِ. وتَرجِعُ تلك الأنواعُ كلُّها إلى النقل، فليُرجَعْ إلى مؤلِّفاتها المبسوطة[٢]، ليَحْصُلَ الوقوفُ على حقائقها، واللَّه أعلم.

* * *

تم كتاب «بُلْغَة الأرِيب في مصطلح الحبيب» للمرتَضَى الزَّبِيدي

---

(١) وقع في الأصل المطبوع (وفَرْعٍ قُوبِلَ عليه)، والصواب: (أو فَرْعٍ . . .) كما جاء في نسخة ن. ثم إنَّ المؤلف ــ وهو إمامُ اللغة وجِهبذُها ــ أخطأ في تعدية الفعل فقال: (قُوبِلَ عليه)، والصواب (قُوبِلَ بِهِ).

(٢) وقع في الأصل المطبوع ونسخة ن (فليراجع). فأثبَتُّهُ كما ترى.

«قال في الأُمِّ المنقولِ من خَطِّ المؤلِّف، والمكتوبِ في حياته، ما لفظُهُ: تَمَّتْ الرسالةُ بعونِ اللَّه وحُسنِ توفيقِه، تهذيباً وتبييضاً: يومَ الجمعة لعَشْرٍ مَضَيْن من ربيعٍ الثاني، سنة أربع وستين ومِئةٍ وألفٍ، بمدينة زَبِيْد، وكان إتمامُ تسويدِها في مِخْلَافِ رِيْمَة، برِحَابِ القُطْبِ أبي محمد عبدِاللَّه بنِ عليّ الأَسَدِي، قُدِّسَ سِرُّه، في شهر رجب سنة ١١٦٣، على يَدِ مؤلِّفِها محمد مرتَضَى الحُسَيني حامِداً للَّه، ومُصَلِّياً على نبيه، ومُسلِّماً، ومستغفِراً». هكذا جاء في آخر النسخة المطبوعة سنة ١٣٢٦.

* * *

يقول الفقير إلى اللَّه تعالى عبدالفتاح أبو غدة: فَرَغتُ منه قراءةً وضبطاً وتفصيلاً قُبَيْلَ فَجْرِ يوم السبت ٢٥ من رمضان المبارك سنة ١٤٠٧، في مدينة الدَّوْحَة من دولة قَطَر، والحمدُ للَّه رب العالمين. وفَرَغتُ من تصحيح تجارِب الطباعة بعونِ اللَّه في ضُحَى يوم السبت ٧ من ذي الحجة سنة ١٤٠٧، في مدينة إصطنبول، وهي التي قال فيها الأستاذ الأديب الشاعر علي أحمد باكَثِير رحمه اللَّه تعالى، لمَّا زارها سنة ١٩٦٩، وشاهَدَ مساجدَها الباسِقَة، ومآذِنَها السامِقَة، هذين البيتين البديعين من قصيدتِهِ التي عنوانها: إصطنبولُ المُسْلِمة، وقد صَدَق:

كـأنَّ قِبـابَهـا خُـوْذَاتُ صُلْبٍ   لَمَعْنَ على رُؤوسِ مُجَاهِدِينا
ومَنْ يَنـظُرْ مَآذِنَهـا يَجِـدْهـا   رِمَـاحاً في صُـدُورِ الكـافِـرينا

والحمدُ للَّه أوَّلاً وآخِراً ودائماً وأبداً وفي البدءِ والخِتام،
تمَّ الفراغُ من طباعته في شهر رمضان المبارك لعام ١٤٠٨

تتمة: في تأكيد صحة حديث (عَمْرِو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّه)

قرَّر المؤلف الحافظُ الزَّبِيديُّ رحمه اللَّه تعالى، فيما تقدَّمَ في ص ١٩٠: حُسْنَ حديث (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، ولعله قالَه تبعاً للإمام الحافظِ الذهبيِّ في «الميزان» ٣: ٢٦٨، في آخِرِ ترجمةِ (عَمْرو بن شعيب)، فإنه بعدَ أن سَرَدَ أقوالَ الأئمةِ المحتجين بحديثه والمصنِّفِين له، قَالَ: «ولسنا نقولُ: إنَّ حديثَهُ من أعلى أقسامِ الصحيح، بل هو من قَبِيلِ الحَسَن». انتهى.

والذهبيُّ والمؤلِّفُ تابَعَا جُمهورَ الأئمةِ المتقدمين والمحققين في الاحتجاج بهذا الإسناد، قال الإمام البخاري: رأيتُ أحمدَ بن حنبل، وعليَّ بنَ المديني، وإسحاقَ بن راهويه، وأبا عُبَيْدٍ ــ ووقع في «تدريب الراوي»: أبا عبيدة، وهو تحريف ــ وعامَّةَ أصحابِنا: يحتجون بحديث عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحدٌ من المسلمين، قال البخاري: مَنْ الناسُ بعدَهم؟! «تهذيب التهذيب» ٨: ٤٩ و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١: ٢٧٣ في ترجمة البخاري.

وقال البخاري أيضاً: اجتمع عليٌّ بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، وشيوخٌ من شيوخ العلم، فتذاكروا حديث عمرو بن شعيب، فثبَّتُوه، وذكروا أنه حجة. «طبقات الحنابلة» أيضاً.

قال الحافظ ابن الصلاح في «معرفة أنواع عِلْمِ الحديث»، في (النوع الخامس والأربعون: معرفةُ روايةِ الأبناء عن الآباء): «روايةُ الابنِ عن الأبِ، عن

الجد، نحوُ عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وله بهذا الإسناد نسخةٌ كبيرة، أكثرُها فقهياتٌ جِيَاد. وشعيبٌ هو ابنُ محمد بن عبدالله بن عَمْرو بن العاص.

وقد احتَجَّ أكثَرُ أهل الحديث بحديثه، حَمْلاً لمُطْلَق الجَدِّ فيه على الصحابيِّ: عبدِالله بنِ عَمْرو بن العاص، دون أبيه محمدٍ والدِ شعيب، لِمَا ظهر لهم من إطلاقِهِ ذلك». انتهى. وتابَعَه على هذا الإمامُ النوويُّ في «التقريب».

قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، ص ٤٣٤ و٢: ٢٥٧، تأكيداً لقولِ ابن الصلاح والنووي: «قال البخاري: رأيتُ أحمدَ بن حنبل، وعليَّ بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عُبَيْدٍ، وعامَّةَ أصحابِنا: يحتجون بحديثه، ما تركه أحد من المسلمين»، قال البخاري: مَنْ الناسُ بعدَهم؟!.

وقال مرةً: اجتمع عليٌّ ويحيى بن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخٌ من أهل العلم، فتذاكروا حديث عَمْرو بن شعيب، فثبَّتُوه، وذكروا أنه حجة. وقال أحمد بن سعيد الدارميُّ: احتَجَّ أصحابُنا بحديثه.

قال المُصنِّفُ ـ يعني النوويَّ ـ في «شرح المهذب»: وهو الصحيحُ المختارُ الذي عليه المحققون من أهل الحديث، وهم أهلُ هذا الفن، وعنهم يؤخذ، حَمْلاً لجدِّه على عبدِالله الصحابي، دون محمد التابعي، لِمَا ظهر لهم في إطلاقه ذلك. وسماعُ شعيبٍ من عبدالله ثابت، وقد أبطل الدارقطنيُّ وغيرُهُ إنكارَ ابن حبان ذلك، وحكى الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه، قال: (عَمْرُو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، (كأيوبَ، عن نافع، عن ابن عُمَر)، قال المصنِّفُ: وهذا التشبيهُ نهايةُ الجلالةِ من مثل إسحاق.

وقال أبو حاتم: (عَمْرٌو، عن أبيه، عن جَدِّه): أَحَبُّ إليَّ من (بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جده). وقد أَلَّف العَلَائيُّ (جزءاً) مفرداً في صحة الاحتجاج بهذه النسخةِ والجوابِ عما طُعِنَ به عليها، قالَ: ومما يُحتَجُّ به لصحتها احتجاجُ مالك

بها في «الموطأ»، فقد أخرج عن عبدالرحمن بن حرملة، عنه: حديثَ «الراكبُ شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب».

وذهب قومٌ إلى تركِ الاحتجاج به، وحكاه الآجُرِّيُّ عن أبي داود، وهو روايةٌ عن ابن معين، قال: لأنَّ روايته عن أبيه، عن جَدِّه: كتابٌ ووِجَادةٌ، فمِن ها هنا جاء ضَعْفُه، لأن التصحيف يَدخُلُ على الراوي من الصُّحُف، ولذا تجنَّبها أصحابُ الصحيح. وقال ابن عدي: روايتُهُ عن أبيه عن جده مرسَلة، لأن جدَّه محمداً لا صحبة له. وقال ابن حبان: إن أراد جدَّه عبدَاللَّه فشُعَيْبٌ لم يَلْقَه، فيكون منقطِعاً، وإن أراد محمداً فلا صحبة له، فيكون مرسَلاً.

قال الذهبي وغيرُهُ: وهذا القولُ لا شيء، لأن شعيباً ثَبَت سماعُهُ من عبداللَّه، وهو الذي ربَّاه لمَّا مات أبوه محمد. وهذا القولُ اختاره الشيخ أبو إسحاق ـ الشيرازي ـ في «اللُّمَع»، إلا أنه احتَجَّ بها في «المهذَّب».

وذهب الدارقطني إلى التفرقة بين أن يُفصِحَ بجَدِّهِ أنه عبدُاللَّه، فيُحتَجَّ به، أَوْ لا، فلا، وكذا إن قال عن جَدِّه: سمعتُ النبيَّ صلَّى اللَّه عليه وسلم نحوَه، مما يَدُلُّ على أنَّ مرادَهُ عبدُاللَّه.

وذهب ابن حبان إلى التفرقة بين أن يَستوعِبَ ذكرَ آبائه بالرواية، أو يقتصِرَ على أبيه عن جده، فإن صرَّح بهم كلِّهم فهو حجة، وإلا، فلا، وقد أَخرَجَ في «صحيحه» له حديثاً واحداً، هكذا: عن عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن محمد بنِ عبداللَّه بن عَمْرو، عن أبيه عبدِاللَّه بن عمرو، عن أبيه، مرفوعاً: «ألا أُحدِّثكم بأحبِّكم إليَّ وأقرَبِكم مني مجلساً يوم القيامة»، الحديث. قال العلائي: ما جاء فيه التصريحُ برواية محمدٍ عن أبيه في السند، فهو شاذٌ نادر». انتهى كلام السيوطي.

قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، في «مجموع الفتاوى» ١٨: ٨ «أئمةُ الإسلام وجُمهورُ العلماء: يَحتجون بحديث (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، إذا صَحَّ النقلُ إليه، مثلُ مَالِك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ونحوِهما، ومثلُ الشافعيِّ، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم.

قالوا: الجَدُّ هو عبدُاللَّه ـ بن عَمْرو بن العاص ـ ، فإنه يجيء مُسمًّى، ومحمدٌ أدركه، قالوا: وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي صلَّى اللَّه عليه وسلم، كان هذا أوكَدَ لها وأدلَّ على صحتها، ولهذا كان في نسخة عَمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مُقَدَّرات، ما احتاجَ إليه عامَّةُ علماءِ الإسلام». انتهى.

قال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ١:٥٨ «وأكثرُ الناس يَحتجُّ بحديث عَمْرو بن شعيب إذا كان الراوي عنه ثقة، وأما إذا كان الراوي عنه مِثْلَ المُثَنَّى بن الصَّبَّاح، أو ابنِ لَهِيعة، وأمثالِهما، فلا يكون حجة.

أما حديثه عن أبيه عن جده، فقد تُكُلِّم فيه من جهة أنه كان يُحدِّث من صحيفةِ جده، ـ قال عبدالفتاح: وتقدم في كلام الشيخ ابن تيمية الجوابُ عن هذا ـ ، قالوا: وإنما رَوَى أحاديثَ يسيرة، وأَخَذ صحيفةً كانت عنده فرواها.

ومن فوائد شيخنا الحافظ جمال‌الدين المِزِّي: قالَ: عَمْرُو بنُ شعيبٍ يأتي على ثلاثة أوجه:

١ ـ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه. وهو الجادَّة.

٢ ـ وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبداللَّه بن عَمْرو.

٣ ـ وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّهِ عبداللَّه بن عَمْرو.

فعَمْرٌو له ثلاثَةُ أجداد: محمدٌ، وعبدُاللَّه، وعَمْرُو بن العاص، فمحمَّدٌ تابعيٌّ، وعبدُاللَّه وعَمْرٌو صحابيان.

فإن كان المرادُ بجَدِّه: محمداً، فالحديثُ مرسَل، لأنه تابعي، وإن كان المرادُ به: عَمْراً، فالحديث منقطع، لأنَّ شُعَيباً لم يُدْرِك عَمْراً، وإن كان المرادُ به: عبدَاللَّه، فيُحتاجُ إلى معرفة سَمَاعِ شعيب بن عبداللَّه. وقد ثبت في «الدارقطني» ـ في البيوع ٣: ٥٠ ـ ٥١ ـ وغيرِهِ، بسندٍ صحيح: سَمَاعُ عَمْرٍو من أبيه شُعَيب، وسَمَاعُ شُعَيب من جدِّهِ عبدِاللَّه». انتهى كلام المِزِّي.

وكأنَّه وقف على كلام الحافظ ابن القطان الفاسي أو تلاقَى معه في الفِكْر؟ قال الحافظ الزيلعي أيضاً في «نصب الراية» ٤: ١٨ «قال ابنُ القطان في كتابه «تبيين الوَهَم والإِيهام»: إنما رُدَّتْ أحاديثُ (عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، لأن الهاء من (جَدِّهِ) يَحتمِلُ أن تعودَ على (عمرو)، فيكونَ الجَدُّ (محمداً)، فيكون الخَبَرُ مرسلاً، أو تعودَ على (شعيب)، فيكونَ الجدُّ (عبداللَّه)، فيكونَ الحديثُ مسنداً متصلاً، لأن شعيباً سَمِعَ من جدِّهِ عبدِاللَّه بن عَمْرو، فإذا كان الأمرُ كذلك فليس لأحدٍ أن يُفسِّرَ الجَدَّ بأنه عبدُاللَّه بن عَمْرو إلا بحُجَّة.

وقد يوجد ذلك في بعض الأحاديث: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عبدِاللَّه بن عَمْرو، فيرتفعُ النزاعُ، وقد يوجد بتكرارٍ عن أبيه، فيرتفعُ النزاعُ أيضاً، ومن الأحاديث ما يكون من رواية عَمْرو بن شعيب عن غير أبيه، وهي أيضاً صحيحة، كحديثِ البَلَاط». انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٨: ٥١، فيما زاده على أصلِهِ «تهذيب الكمال»، بعدَ سَرْدِ الأقوالِ في شأنه: «قلتُ: عَمْرُو بن شعيب ضعَّفه ناس مطلقاً، ووثَّقه الجمهور، وضعَّف بعضُهم روايته عن أبيه عن جده حَسْبُ، ومن ضعَّفه مطلقاً فمحمولٌ على روايته عن أبيه عن جده.

فأما روايته (عن أبيه) فربما دلَّس ما في «الصحيفة» بلفظِ (عن)، فإذا قال: حدَّثني أبي، فلا ريب في صحتها، كما يقتضيه كلامُ أبي زرعة المتقدم ــ هناك ــ .

وأما روايةُ (أبيه عن جده)، فإنما يعني بها الجدَّ الأعلى عبدَاللَّه بنَ عَمْرو، لا محمدَ بنَ عبداللَّه، وقد صرَّح شعيب بسماعِهِ من عبداللَّه في أماكن، وصَحَّ سماعُهُ منه كما تقدم ــ هناك ــ ، وكما رَوَى حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت البُنَاني، عن شعيب، قال: سمعتُ عبدَاللَّه بن عَمْرو، فذَكَر حديثاً أخرجه أبو داود من هذا الوجه.

وفي روايةٍ: ــ يَعني بها ــ عَمْراً، فمن ذلك روايةُ حُسَينٍ المُعَلِّم، عن عَمْرٍو، عن أبيه، عن جدِّهِ قال: رأيتُ رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلم يصلي حافِياً

ومُنْتَعِلاً. رواه أبو داود. وبهذا السند: رأيتُ رسولَ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلم يَشرَبُ قائماً وقاعداً. رواه الترمذي: وبه: رأيتُ رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلم يَنْفَتِلُ عن يمينه وعن يساره في الصلاة. رواه ابن ماجه.

ومن ذلك: هشامُ بن الغَازِ، عن عمرو، عن أبيه، عن جدِّه قالَ: أقبلنا مع رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم من ثَنِيَّةِ أذاخِرَ، الحديث. رواه ابن ماجه ــ في كتاب اللباس في (باب كراهية المعصفر للرجال) ٢:١١٩١.

ومن ذلك: محمدُ بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّهِ سمعتُ رسولَ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يأمُرُ بكلماتٍ من الفَزَع، الحديث. رواه أبو داود والنسائي والترمذي وغيرُهم.

وهذه قطعةٌ من جملة أحاديث تُصرِّحُ بأن الجدَّ هو عبدُاللَّه بن عَمْرو، لكن هل سَمِعَ منه جميعَ ما رَوَى عنه أم سَمِعَ بعضَها، والباقي صحيفةٌ؟ الثاني أظهرُ عندي، وهو الجامعُ لاختلاف الأقوال فيه، وعليه يَنْحَطُّ كلامُ الدارقطني وأبي زرعة.

وأما اشتراطُ بعضِهم أن يكون الراوي عنه ثقةً، فهذا الشرطُ معتبرٌ في جميع الرواة لا يَختصُّ به عَمْرو. وأما قولُ ابن عدي: لم يُدخلوها في صِحاح ما خرَّجوا، فيَرُدُّ عليه إخراجُ ابنِ خزيمة له في «صحيحه»، والبخاريِّ في «جزء القراءة خَلْفَ الإمام» على سبيلِ الاحتجاج، وكذلك النَّسَائيُّ، وكتابُهُ عند ابن عَدِيّ معدودٌ في الصِّحاح، ولكنَّ ابنَ عدي عَنَى «الصحيحين»، ــ وقع في «تهذيب التهذيب»: (عَنَى غيرَ الصحيحين)، ولفظُ (غير) مقحم غلطاً، فإنه يفسد الكلام ــ فيما أظنّ، فليس فيهما لعَمْرٍو شيء.

وقد أنكر جماعةٌ أن يكون شُعَيْبٌ سَمِعَ من عبداللَّه بن عَمْرو، وذلك مردودٌ بما تقدم. وقال السَّاجِيُّ: قال ابنُ معين: هو ثقةٌ في نفسه، وما رَوَى عن أبيه عن جَدِّه: لا حُجَّةَ فيه، وليس بمتصل، وهو ضعيفٌ من قِبيلِ أنه مرسَل، وَجَدَ شُعَيبٌ كُتُبَ عبدِاللَّه بن عَمْرو، فكان يَرويها عن جدِّه إرسالاً، وهي صِحاحٌ عن عبداللَّه بن عَمْرو، غيرَ أنه لم يَسمعها.

قلتُ ــ القائلُ ابن حجر ــ : فإذا شَهِدَ له ابنُ معين أنَّ أحاديثَه صِحاح، غيرَ أنه لم يَسمعها، وصَحَّ سماعُهُ لبعضِها، فغايةُ الباقي أن يكون وِجَادَةً صحيحةً، وهو أحَدُ وجوهِ التحمُّل.

قال يعقوب بن شيبة: ما رأيتُ أحداً من أصحابنا، ممن يَنظُرُ في الحديثِ وينتقي الرجالَ يقولُ في عَمْرو بن شعيب: شيئاً، وحديثُهُ عندهم صحيح، وهو ثقةٌ ثَبْتٌ، والأحاديثُ التي أنكروها من حديثِهِ إنما هي لقومٍ ضعفاء رَوَوْها عنه، وما رَوَى عنه الثقاتُ فصحيح، وسَمِعتُ عليَّ بن المديني يقولُ: قد سَمِعَ أبوهُ شعيبٌ من جدِّه عبدِاللَّه بن عَمْرو. وقال عليُّ بن المديني: وعَمْرُو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابُهُ صحيح». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وتأكيداً لقولِ الحافظ ابن حجر رحمه اللَّه تعالى: «... وصَحَّ سماعُهُ لبعضِها، فغايَةُ الباقي أن يكون وِجَادَةً صحيحةً، وهو أَحَدُ وجوهِ التحمُّل»، أذكُرُ هنا ما قاله الحافظ الإمام ابن القيم رحمه اللَّه تعالى في كتابه: «إعلام الموقِّعين» **٢ : ١٥٢** عند حديث الحسن عن سَمُرَة في الشُّفْعَة: «جارُ الدار أحقُّ بالدار»، قال:

«وقد صَحَّ سماعُ الحسن من سَمُرة. وغايَةُ هذا أنه كتاب، ولم تزل الأُمَّةُ تعمَلُ بالكتب قديماً وحديثاً، وأجمَعَ الصحابةُ على العمل بالكُتُب، وكذلك الخلفاءُ بعدَهم، وليس اعتمادُ الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعمَل بما فيها تعطَّلَتْ الشريعة.

وقد كان رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يَكتُبُ كتُبَهُ إلى الآفاقِ والنواحي، فَيعمَلُ بها من تَصِلُ إليه، ولا يقولُ: هذا كتاب، وكذلك خلفاؤه بعدَه، والناسُ إلى اليوم. فرَدُّ السُّنَن بهذا الخيالِ البارِدِ الفاسِدِ من أبطلِ الباطل، والحفظُ يَخُونُ، والكتابُ لا يخون». انتهى. وخاصةً أن النسخة مكتوبة من عهد النبي صلى اللَّه عليه وسلم، كما قاله الشيخ ابن تيمية رحمه اللَّه تعالى وتقدم في كلامه.

وتعرَّض لبحث رواية (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) شيخُنا العلامة المحقِّقُ أحمد شاكر رحمه اللَّه تعالى، في موضعين من كتبه، وقرَّر فيهما صحةَ

الاحتجاج بحديثِ عَمْرو بن شعيب. . . ، كما عليه جُمهورُ المحدثين المحقِّقين، بل اعتَبَرَ سلسلتَهُ (عن أبيه، عن جَدِّه) من (أصحِّ الأسانيد)، وذلك فيما علَّقه على «ألفية السيوطي في مصطلح الحديث»، ص ٨ وص ٢٤٦ ـ ٢٤٨، عند قولِ الحافظ السيوطي في مبحث (رواية الآباء عن الأبناء وعكسه):

«وما لِعَمْرِو بنِ شُعَيبٍ عن أَبِهْ   عن جَدِّهِ فالأكثرون احتَجَّ بِهْ
حَمْلاً لجدِّهِ على الصَّحَابِي   وقِيلَ بالإفصاحِ واستيعابِ»

وأطال شيخُنا هنا وأجاد، وحقَّق وأفاد، ثم أعاد هذا الموضوع وزاد عليه وأَسهَبَ فيه، في «شرحه» على «جامع الترمذي» ٢ : ١٤٠ ـ ١٤٤ رحمَهُ اللَّه تعالى وجزاه عن خدمة السنة المطهرة خير الجزاء.

وقال في ختام بحثه: «. . . وممن جزم بصحة حديثه أيضاً أبو عُمَر بنُ عبدالبر، فقد ذَكَرَ في كتاب «التقصِّي لحديث الموطَّأ»، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ . . . ، ثم رَوَى بإسناده عن علي بن المديني، قال: هو عَمْرُو بنُ شعيب بن محمد بن عبداللَّه بن عمرو بن العاص، سَمِعَ عمرُو بنُ شعيب من أبيه، وسَمِعَ أبوه من عبداللَّه بن عمرو بن العاص.

وكذلك قال البيهقي في «السنن الكبرى» ٧ : ٣٩٧ «وسماعُ شعيب بن محمد بن عبداللَّه صحيحٌ من جده عبداللَّه، لكن يجبُ أن يكون الإسنادُ إلى عَمْرٍو صحيحاً.

ومما يؤكِّدُ الجزمَ بسماعه منه، وأنَّ المراد بقولهم في الإسناد (عن جَدِّه) هو الصحابيُّ عبدُاللَّه بن عَمْرو: ما رواه البيهقي في «السنن الكبرى» ٥ : ٩٢ ـ ٩٣ «عن عمرو بن شعيب، عن أبيه قال: كنتُ أطوفُ مع أبي: عبدِاللَّه بن عمرو بن العاص». فهذا يُشير إلى صحة ما نقلنا عن الذهبي: أنَّ والد شعيب تركه صغيراً، وربَّاه جدُّه عبدُاللَّه بنُ عَمْرو، ولذلك يُسمِّيهِ هنا: أباهُ، إذْ هو أبوه الأعلى، وهو الذي ربَّاه». انتهى.

وَهَـمٌ وتنبيـه:

تقدم قولُ الحافظ ابن حجر في أنَّ «الصحيحين» ليس فيهما شيء من الحديث لعَمْرو بن شعيب. ويؤيِّدُ هذا أن كتب الرجال رُمِزَ فيها إلى أنَّ حديثَهُ أخرجه أصحابُ السنن الأربعة والبخاريُّ في جزء القراءة خَلْفَ الإمام، ولكن من العَجَب العُجاب ما وقـع في الكلام المدرج في «سنن ابن ماجه» لمحمد فؤاد عبدالباقي، وتابَعَه الدكتور مصطفى الأعظمي!.

فقد قال فؤاد عبدالباقي في كتاب إقامة الصلاة في (باب الانصراف من الصلاة) ١: ٣٠٠، بَعْدَ قولِ ابن ماجه: «حدَّثَنا بِشْرُ بن هلال الصوَّاف، ثنا يزيدُ بن زُرَيْـع، عن حُسَيْن المُعَلِّم، عن عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّهِ، قال: رأيتُ النبـيَّ صلَّى اللَّه عليه وسلم يَنْفَتِلُ عن يمينِهِ وعن يَسارِهِ في الصلاة»، قالَ: ما يلي: «في الزوائد: رجالُهُ ثقات، احتـج مسلم بروايةِ ابنِ شُعَيب عن أبيه عن جده، فالإسنادُ عنده صحيح». انتهى كلامُ فؤاد عبدالباقي.

وتابعه الدكتور الأعظمي على هذا الكلام متابعةً تامَّة، فقال في تعليقه على «سنن ابن ماجه» ١: ١٦٨ «في الزوائد: رجاله ثقات، احتَـجَّ مسلم برواية ابن شُعَيب عن أبيه عن جده، فالإسنادُ عنده صحيح». انتهى.

ولا صحةَ لهذا الكلام أصلاً، فليس لعمرو بن شُعَيب ذِكرٌ في «رجال صحيح مسلم» لابن منجويه، ولا في «الجمـع بين رجال الصحيحين» لمحمد بن طاهر المقـدسي، ولا في ترجمتـه من كتب الرجـالِ ذكروا إخـراجَ حديثِـهِ في أَحَدِ الصحيحين.

والذي في «مصباح الزجاجة بزوائد ابن ماجه» للشهاب البوصيري ١ : ٣١٩، من طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة دون تاريخ، عقِبَ هذا الحديثِ وإسنادِهِ «هذا إسنادٌ صحيح، رجالُهُ ثقات، احتَجَّ مسلمٌ برُوَاتِهِ إلى عَمْرِو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فالإسنادُ عنده صحيح». انتهى. ووقع في «مصباح الزجاجة» في طبعة بيروت سنة ١٤٠٢ بتحقيق محمد المنتقى الكشناوي ١ : ١١٥، سقطٌ فاحشٌ هنا اختلَّتْ به العبارة!!

فائدة:

هذا، وللإمام مسلم بن الحجاج جزءٌ في (حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) ذكرَهُ الحافظُ ابنُ حجر في كتابه «المعجم المُفَهْرَس» ص ١٣٣ من المخطوط، في (كُتُبِ العِلَل) في ضمنِ مسموعاتِه ومقروءاتِه فقال:

«جُزءٌ فيه ما استنكَرَ أهلُ العِلْم من حديثِ عَمْرو بن شعيب، لمسلم بن الحجاج، قرأتُهُ على عُمَر بن محمد البَالِسِي، من قولِهِ فيه: حدثنا هارونُ بنُ عبداللّه ومحمدُ بنُ أحمد قالا: حدثنا حَجَّاج بنُ محمد، عن ابن جُرَيج، عن عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّهِ عبدِاللّه بنِ عَمْرو بن العاصِي، قالَ: أَيُّمَا امرأةٍ نَكَحَتْ، الحديث إلى آخر الكتاب، بسماعِهِ لهذا القَدْرِ على زينب بنتِ الكمال، وإجازةً منها لسائِره، عن أبي جعفر محمد. . . . . أخبرنا مكيُّ بنُ عَبْدَان، نا مُسْلِمُ بن الحَجَّاج به».

محتوَى كتاب «بُلْغَة الأريب في مصطلَح آثارِ الحبيب»
للإمام الحافظ المحدِّث اللغوي المرتَضى الزَّبِيدي

	الصفحة
كلمة بين يدَيْ الرسالة: تتضمَّنُ مزيةَ هذه الرسالة المختصرة في علم المصطلح، وسبَبَ تأليفِها، وذِكرَ من أُلِّفَتْ له، وتاريخ تأليفها	١٤٣ ـ ١٤٤
تسميةُ الرسالة والإشارةُ إلى اختصارها من (نُخبة الفِكَر)، ومقابلةُ النسخةِ المطبوعة بمخطوطةِ ندوةِ العلماء في لكنو بالهند	١٤٤ ـ ١٤٥
ذكرُ ما وقع في اسم الرسالة من خطأ أو تحريف	١٤٥ ـ ١٤٦
الإشارةُ إلى نوع الخدمة التي قمتُ بها في خدمةِ هذه الرسالة	١٤٦ ـ ١٤٧
ترجمة المؤلِّف: وتتضمَّنُ اسمَه ونسَبَهُ وكنيَتَهُ والإشارةَ إلى ما اتصف به من العلوم والمعارف	١٤٨
مولدُهُ ونشأتُه ورحلاتُه وانتقالُه من الهند إلى اليَمَن، وسبَبُ اشتهارِهِ بالزَّبِيدي	١٤٩
شيوخُهُ في الهند، وشيوخُهُ الذين لَقِيَهم وأخَذَ عنهم في رحلاته وأسفاره	١٥٠
أخذُهُ عن كثرةٍ من الشيوخ تلقِّياً وإجازةً بلغوا نحوَ المئتين أو ثلاث مئةِ شيخ	١٥٠ ـ ١٥١
أشهرُ شيوخه باليَمَن، وأبرَزُ شيوخِهِ بالحرمين الشريفين	١٥١ ـ ١٥٢
أعظمُ شيوخِهِ في اللغةِ وعلومِها محمدُ بن الطيب الفاسي ثم المَدَني	١٥٣

شيوخُه في مصر بعد رحلتِهِ إليها وتوطُّنِها فيهم كثرةٌ بالغة ١٥٣ ـ ١٥٤
عنايةُ كبار رجال الدولة بالقاهرةِ والصعيدِ به، وبِرُّهم له ١٥٤
عنايةُ أكابر علماءِ دِمياط ورَشِيد والمنصورة. . . به وإكرامُهم له ١٥٤
حِرصُ الزبيدي على الاستكثارِ من الشيوخ والاستجازاتِ منهم مع إمامتِهِ وتفوُّقِهِ في الحديثِ الشريف، له ولمن في معيَّتِهِ من أُسرته ١٥٤ ـ ١٥٥
اتساعُ شهرتِهِ في دنيا العلم في عصره، ونبوغُهُ في الصناعةِ الحديثية ١٥٥
مكاتبتُهُ للعلماء في ديار الإسلام شرقاً وغرباً، وجمعُهُ للعلوم التي أغفَلَها المتأخرون ١٥٦
عادَتُهُ في استزارة الأعيانِ له: التحديثُ والإسماعُ للحديث، وتسجيلُ الطِّبَاقِ للحاضرين، على طريقة المحدِّثين السلف ١٥٦ ـ ١٥٧
مكاتبةُ الملوكِ والخليفةِ العثماني له للأخذِ عنه، ومعرفتُهُ اللغةَ التركية والفارسية والكُرْجِيَّة مع إمامتِهِ باللغة العربية ١٥٧
ثناءُ الحافظ ابنِ عبد السلام الناصري المغربي المعاصِرِ له، عليه بالحفظ والجمع والبراعةِ والتفنن في العلوم وكثرةِ التآليف ١٥٧ ـ ١٥٨
إحياؤُهُ سُنَّةَ الإملاءِ للحديث التي انقطعت بموتِ الحافظ ابن حجر والسخاوي والسيوطي ١٥٨
عدُّ الشهاب المَرْجاني له من المجدِّدين المحدِّثين على رأس القرنِ الثاني عشر ١٥٨
روايةُ كثرة من علماء الأمصار عنه وتلقيهم الحديثَ منه ١٥٩
طلبُ بعض علماء الأزهر منه الإجازة بالحديث، وقراءتُهم عليه صحيحَ البخاري، واجتماعُ الجم الكثير من الناس على حضور مجالس تحديثه، وقراءتُهُ كتاب الشمائل ١٥٩ ـ ١٦٠

صلتُهُ بالناس وقبولُـهُ عندهم، واجتمـاعُهم معه في المجـالس أو النُّزَه، على قراءة الحديثِ وكُتُبِه ١٦٠

انجذابُ بعض الأمراء الكبار إليه، وتردُّدُهم عليه لحضور مجالسه ودروسه، وقراءةُ بعضهم عليه «مقامات الحريري» ١٦١

تكرُّمُ محمد باشا عزَّت الكبير له، وإغداقُهُ الخيراتِ عليه وإجراؤُه راتباً كبيراً له يومياً ١٦١

استزارةُ المقام العالي بإصطنبول له، وهَمُّهُ بالذهاب ثم عُدولُه، وكثرةُ الوفود عليه والهدايا النفيسـة إليه من مختلِف الجهـات والبلدان ١٦١

إهداؤه الطرائف الغريبة التي تهدى إليه، إلى أولاد السلطان، ومكافأتُهم له عليها بأكثر منها ١٦١ ـ ١٦٢

عِظَمُ مقامِهِ عند أهل المغرب، وتقصُّدُهم لزيارته في طريق الحـجّ قبلَهُ وبعدَه، وتقديمهم له الهدايا والصلات ١٦٢

تساهُلُه في بعض المخالفات الشرعية عند وفاة زوجته. . . ١٦٢ ـ ١٦٣

احتجابُهُ في داره أواخِرَ عمرِهِ وانقطاعُه عن الناس وعن قبولِ هداياهم. . . ١٦٣

حضورُ حسن باشا إلى مصر من قِبَلِ السلطان، وزيارتُهُ له وخَلْعُهُ عليه الخِلَـعَ الغالية. . . ١٦٤

دعوى وزَعْمُ أحمد باشا الجزَّار أن الزَّبيديَّ قال عن نفسِهِ: إنه المَهْدِيُّ المنتَظَر ورَدُّ هذه الدعوى ١٦٤

قبولُهُ صِلاتِ سلطان المغرب قبلَ انجماعِهِ، ثم رَفْضُهُ لها بعد انجماعِهِ على نفسه، وعَتْبُ سلطانِ المغرب عليه في ذلك، وذكرُ أن سبَبَ ردِّهِ لها ورَعُهُ وتديُّنُه وتشرُّعُه ١٦٥

تقويمُ مكتبتِهِ بعد موتِهِ بخمسٍ وعشرين ألفاً، وشراء السلطان العثمانيِّ لها بخمسٍ وسبعين ألفاً، ووَقْفُهُ لها على طلبةِ العلم بمصر ١٦٥

تأكيدُ وَرَعِهِ في رَدِّهِ صِلاتِ سلطان المغرب، وشرحُ ذلك ١٦٥

مؤلفاته: تعدُّدُ فنونها وكثرتُها البالغة فقد بلَغَتْ مؤلفاتُهُ ١٠٧، مع أنه لم يكن مُعَمَّراً بل عاش ٦٠ سنة ١٦٦

أعظمُ مؤلَّفاتِهِ: «تاج العروس» و «إتحافُ السادة المتقين» فإنهما في ذاتهما مكتبةٌ لسَعَةِ ما فيهما من علوم ١٦٦

إيرادُ أسماءِ مؤلَّفاتِهِ مرتبةً على حروف المعجم، مع الإشارة إلى ما كان منها متعلِّقاً بالحديث الشريف وعلومِه، وقد بَلَغَ هذا نحوَ ٤٧ كتاباً ١٦٧ ـ ١٧٣

التنبيه على خطأ وقع للعلامة الزركلي في نسبةِ (مختَصَر كتاب العين للخليل) إلى الزَّبيدي المرتَضَى، وهو للزُّبَيْدي الأندلسي ١٧٣

كلمةٌ حولَ كتابه الفَذِّ «تاج العروس»، واحتفالُهُ به عند إكماله، وتقريظُ العلماءِ له ١٧٣ ـ ١٧٤

ذكرُ أن الزبيدي حافظٌ جِهْبِذ لُغَوِيٌّ نقَّادٌ أمين، ولكن يقَعُ له في تعابيره ما يَشذُّ عن الجادَّة، وذكرُ نموذج لذلك تعليقاً ١٧٤

شراءُ اللواء محمد بك أبو الذهب نسخةَ «تاج العروس» بمئةِ ألفِ درهم، ووَقْفُهُ لها على جامِعِهِ الذي هو أمام الأزهر ١٧٤ ـ ١٧٥

تأليفُه «تاج العروس» استغرق نحوَ ١٤ سنة، وانتَهى منه وعمرُهُ ٤٣ عاماً، ووجودُ مجلَّدات منه بخط المؤلف في دار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر ١٧٥

عثورُهُ على «تكملة الصاغاني للصحاح»، ومُقابلتُهُ كتابَهُ «تاجَ العروس» بها ١٧٦

نَصُّ مكتوبِ الزبيدي إلى أَحَدِ شيوخِهِ بشأنِ «تاج العروس»، وذكرُ ما كان له من التقدير العلمي عند العلماء، والتقدير الماديِّ الكبير عند الملوك ١٧٦

كلمةٌ عن كتابه شرح الإحياء «إتحافِ السادة المتقين»، وأنَّ فيه أبحاثاً غنيَّةً محرَّرة ومصادِرَ علميَّةً نادرة ١٧٦ ـ ١٧٧
شروعُهُ فيه سنة ١١٩٠ وفراغُهُ منه سنة ١٢٠١، واستغراقُهُ في تأليفه ١١ سنة، وذكرُ طبعاته ١٧٧

شيءٌ من شعره وأنَّ له نظماً عِلمياً سَلِسَاً، ومنه «ألفيَّةُ السُّنَّةِ ومناقبِ أصحابِ الحديث» في ١٥٠٠ بيت ١٧٧
استجازةُ السلطانِ عبد الحميد الأول العثماني من الزبيدي، وإجازتُهُ له، وفيها نماذجُ من شعره ومَدْحُهُ السلطانَ المذكور ١٧٧ ـ ١٧٨
قِطَعٌ من قصائده في رثاءِ زوجتِهِ زُبَيْدَة، وتفجُّعُهُ الشديدُ عليها، وإجازتُهُ للشعراءِ الراثين لها بالمالِ الوفير ١٧٨ ـ ١٧٩
أبياتٌ له في التوكل على اللَّه تعالى، وأبيات له في مَدْح الكِيَاسةِ وكِيْسِ المالِ والكَيْس ١٧٩
نقشُ خَاتِمِه الذي يُوقِّعُ به إجازاتِهِ بَيْتُ شعرٍ هو:
محمدُ المرتَضَى يَرْجُو الأمَانَ غداً   بجَدِّهِ وهو أوفَى الخَلْقِ بالذِّمَمِ ١٨٠

صِفَتُهُ وحِليتُهُ وذكرُ شيءٍ من أخلاقِهِ وعاداتِهِ، تزوُّجُهُ بزوجةٍ أخرى بعدَ وفاة زوجتِهِ لم تكن عنده مثلَ الأولى! وذكرُ تأريخ يومِ وفاتِهِ بالطاعون. . . ١٨٠
تلاعُبُ زوجتِهِ وبعضِ كبار الموظفين بالقاهرة بمتروكاته، وإخفاؤهم خَبَرَ موتِهِ ليتمكنوا من أخذ ما انتهبوه من تركتِهِ ١٨٠ ـ ١٨١
زيارةُ بعضِ خاصَّتِهِ له قبلَ وفاتِهِ بيوم، وإخبارُهُ عن حالِهِ وحالِ زوجته وأهلِها وتصرُّفِهم بتركتِه! ١٨١ ـ ١٨٢
موتُ الزبيدي عن غير عَقِب، ومؤلَّفاتُهُ أَحيَتْ ذكرَهُ أشدَّ من إحياءِ ذكرِهِ بالأولادِ والأحفاد ١٨٢
وقوفي على تأليفِ الدكتور هاشم طَه شلاش، العراقي، دراسةً

حافلةً ماتِعةً عن الزبيدي، بعنوان «الزبيدي في كتابه تاج العروس»
بعدَ فراغي من كتابة ترجمته ١٨٢
مناقشتي للدكتور في بعض ما ذكره عن شيوخ الزبيدي في
الهند. . . وفي ذكرِ مُدَّةِ مُقامِهِ في اليَمَن رحمه اللّٰه تعالى ١٨٣ ــ ١٨٤
مقدمة المؤلف، وذكرُ أنَّ مؤلَّفَه هذا نُبذةٌ مفيدة من مجموع كتب
الفن ١٨٧
الخبر المتواتر يفيد العلم اليقيني الضروري ١٨٨
الحديث الآحاد يُوجِبُ العملَ به، وانقسامُهُ إلى صحيح وغيره
وإلى غريب الإسناد، وغريب المتن، وإلى فَرْدٍ مطلق، وفردٍ
نسبي، وإلى عزيز ١٨٨ ــ ١٨٩
وإلى مشهور، ومستفيض، وإلى مقبول، ومردود ١٨٩
الحديثُ الصحيحُ لذاتِه، وشروطُهُ، والصحيحُ لا لذاتِه ١٨٩
تفاوتُ مراتب الصحيح باعتبار ضبطِ رجالِهِ وتحرِّي مُخرجيه ١٨٩
مراتب أصح الحديثِ الصحيح، وأنها سَبْعٌ، ونموذجٌ من (أصح
الأسانيد) ١٨٩
الحديثُ الحسَن لذاته، والاحتجاجُ به كالصحيح، ومنه ــ أي
الحَسَن لذاتِه ــ روايةُ عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده ١٩٠
تعليقةٌ في عشر صفحات لتأكيدِ صحةِ الاحتجاج بحديث
(عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده)، ولطولها جعلتُها (تتمةً) في
آخر الكتاب في ص ٢٢٠ ١٩٠
الحديثُ الحَسَنُ لا لذاتِه: ما قامَتْ قرينةٌ تُرجِّحُ جانبَ قبولِ
ما يُتوقَّفُ فيه، الحديثُ الحَسَنُ لذاتِهِ إذا اعتَضَد صار صحيحاً لغيره ١٩٠
الحديثُ الحسَنُ لغيره يُعمَلُ به في فضائل الأعمال كالضعيفِ بل
أولى، ويُعمَلُ به في الأحكام إن كَثُرَتْ طُرُقُه أو عضَدَه اتصالُ
عَمَلٍ . . . ١٩٠

توجيهُ الجمع في وصف الحديث بقولهم (حديثٌ حَسَنٌ صحيح) ١٩٠
قبولُ زيادة الثقة إن لم تعارضها روايةُ ثقة لم يَزِدْها ١٩٠
تعارُضُهُما يَحتاجُ إلى الترجيح بمرجِّح، فالراجح محفوظ، والمُعارِضُ شاذ إن كان مقبولاً، وإلا فمنكَرٌ، والراجحُ معروف ١٩٠
الحديثُ المُحْكَم، وتعريفه، ومُختلِفُ الحديث، وتعريفه ١٩١
الحديثُ الناسخ والمنسوخ، ومعرفتهما، الفردُ النِّسْبي ١٩١
المُتابعُ، والمتابَعَةُ التامة والقاصرة، الشاهد، الاعتبار ١٩١

الحديثُ المردودُ لحذفِ بعضِ رجال الإسناد

١ ـ الحديثُ المعلَّق، وحكمه في صحيح البخاري إذا جاء بالجزم، أو بالتضعيف ١٩٢
المُعَلَّق في غير صحيح البخاري مردودٌ لا يُقْبَل ١٩٢
٢ ـ والحديثُ المرسَل، وتعريفه، وما يُقبَلُ منه وما لا يُقبَل، والمرسَلُ الظاهر، والمرسَلُ الخفي ١٩٢
٣ ـ والحديثُ المُعْضَل، وتعريفه ١٩٢
٤ ـ والحديثُ المنقطع، وتعريفه ١٩٢
٥ ـ والحديثُ المدلَّس، وتعريفه ١٩٢

الحديثُ المردودُ لطعنٍ في الراوي

الموضوعُ، وحكمُ روايته، وطريقُ معرفته، وسبَبُ وضعه ١٩٣
المتروكُ، وتعريفه، والمنكَرُ، وتعريفه، والمُعَلَّلُ، وتعريفه، ومُدْرَجُ السند، ومُدْرَجُ المتن ١٩٣ ـ ١٩٤
المقلوبُ، وتعريفه، ونموذج منه، المَزِيدُ، وتعريفه ١٩٤
المضطربُ، وتعريفه، المصحَّفُ، وتعريفه، المحرَّفُ، وتعريفه ١٩٥
الأَولَى إتيانُ الحديث بلفظِهِ وتمامِه، ومَنْعُ إبدالِه بمُرادِفٍ إلا لعالمٍ بمدلولاتِ الألفاظ ١٩٥

الخفاءُ في معنى الحديث يُكشَفُ من كتب الغريب أو من كتب
مُشْكِل الحديث ١٩٥

الردُّ لجهالةِ الراوي، وشرحُ الجهالة، المُبْهَمُ، مجهولُ العين... ١٩٦

مجهول الحال وهو المستور، مذاهبُ العلماء فيه ١٩٦

الردُّ لبدعةِ الراوي، وتفصيلُ حالِ البدعة والمبتدعين ١٩٦

الردُّ لِسُوءِ الحفظ، وتفسيرُه، والمُخْتَلِطُ، وحكمُ حديثه ١٩٦

تعريف الصحابي ١٩٧

الحديث المرفوع، الموقوف، المقطوع، المنقطع، الأثر، المسنَدُ
العُلُوُّ المطلق، العلو النِّسْبي، الموافقة، البَدَلُ، المساواة،
المصافحة ١٩٧

النزول، ويُقابِلُ العُلُوَّ في أقسامه ١٩٧

الأقران، وتعريف القَرِين، المُدَبَّجُ، رواية الأكابر عن الأصاغر
رواية الآباء عن الأبناء والصحابة عن الأتباع... ١٩٧ ـ ١٩٨

السابقُ واللاحقُ كسماعِ الذهبيِّ عن التنوخي والتحديثِ عنه ١٩٨

ترجمة الحافظ التنوخي برهان الدين إبراهيم بن محمد الدمشقي
الفقيه الشافعي ١٩٨ ـ ٢٠٠

المسلسَلُ بوصفٍ من الأوصاف، والمسلسَلُ بالأوليةِ والآخريةِ
وأنواعٍ أخرى من المسلسلات... ٢٠٠

المُتَّفِقُ والمفترِقُ، والمؤتَلِفُ والمختلِفُ، والمُتشابِه ٢٠١

جَحْدُ الشيخ مَرْوِيَّهُ إذا جَزَم به رُدَّ المروي وإلا قُبِلَ ٢٠٢

صِيَغُ الأداء، وتفضيلُ بعضها على بعض... ٢٠٢

أرفَعُ أنواع الإجازة ٢٠٢

فضلُ المُناوَلةِ المقرونةِ بها، واشتراطُ الإجازةِ للوِجَادةِ، والوصيةِ،
والإعلامِ، فلا تصحُّ هذه إلا إذا اقترَنَتْ بها ٢٠٢

معرفةُ طبقاتِ الرواةِ وبلدانِهم، ومعرفةُ أحوالِهم جرحاً وتعديلاً ومراتِبِهما، وأرفَعُ مراتب التعديل. . . ، وأسوَأُ مراتب الجرح. . . ٢٠٢

ثبوتُهما بقولِ واحدٍ على الصحيح، وتقديمُ الجرح عند اجتماعهما بشروط ٢٠٣

معرفةُ الأسماء المجرَّدة، والكُنَى، والألقاب، وأسبابها، والأنساب. . . ، ومن وافق اسمُهُ اسمَ أبيه وجده. . . ، أو اسمَ راويهِ وشيخِهِ كالبخاريِّ بين مُسْلِمَيْنِ ٢٠٣

التنبيهُ تعليقاً على تحريفٍ وقع في شرح النخبة للحافظ ابن حجر، فقد تحرَّف فيه (الفراهيدي) إلى (الفَرَاديسي)، ووقع مثلُهُ وزيادةٌ في «تدريب الراوي» للسيوطي، وفي شرح النخبة لعلي القاري، وفي حواشي شرح النخبة، والتنبيهُ أيضاً على سهوٍ فاحشٍ وقع للحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» جَعَلَ فيه مسلمَ بنَ الحجاج رَوَى في صحيحه عن شيخه البخاريِّ حديثاً واحداً، وأنَّ هذا من سَفَرِ الوَهْم. . . ، وتابَعَه شيخُنا أحمد شاكر ٢٠٤ ــ ٢٠٧

ومعرفةُ المَوَالي من أعلى وأسفل، والإخوةِ والأخواتِ ٢٠٧

آداب الشيخ والطالب، ومعرفةُ سِنِّ التحمُّلِ والأداءِ، وكتابةِ الحديث ومقابلتِهِ بالأصل مع نفسِهِ. . . وسَمَاعِهِ من أصل شيخِهِ أو فَرْعٍ قُوبِلَ به، وتصنيفِهِ الحديثَ إذا تأهَّل له، وأسبابِ ورود الحديث ٢٠٨

ختامُ الكتاب وفيه ختامُ نسخةِ الأُمِّ المنقولِ منها من خط المؤلِّف، وتأريخُ الفراغِ من هذه الطبعة ٢٠٩

تتمة: في تأكيد صحةِ حديثِ (عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده) ٢١٠ ــ ٢١٩

مُحْتَوى (التَّتِمَّة) في تأكيدِ صِحَّةِ حديثِ (عَمْرو بن شُعَيب عن أبيه عن جَدِّه)

تقريرُ المؤلِّف حُسْنَ (حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) ٢١٠
الحافظُ الذهبيُّ اختار في «الميزان» حُسْنَ حديث عَمرو ٢١٠
متابعةُ الذهبي والزَّبِيدي لجمهور الأئمة المتقدمين في الاحتجاج بحديثه ٢١٠
احتجاجُ الإمام البخاري به ونقلُهُ الاحتجاجَ به عن كبار المحدثين قبلَه ٢١٠
نقلُ الحافظ ابن الصلاح الاحتجاجَ بحديثه عن أكثر المحدثين حَمْلاً لمطلق الجَدِّ فيه على الصحابيِّ عبدِاللّه بن عَمْرو ٢١٠ ـ ٢١١
تأكيدُ الحافظ السيوطي الاحتجاجَ بحديثِهِ بما نقله في «التدريب» ٢١١
توكيدُ الإمامِ النووي لرجاحةِ مذهبِ المحقِّقين من صحةِ حديثِ (عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده) ٢١١
تأليفُ الحافظ العلائي «جزءاً» في صحة نسخةِ (عَمْرو بن شعيب) ٢١١
ذكرُ جملةٍ من المحدِّثين تركوا الاحتجاجَ بحديثه، وسَبَبُ تركِهم له ٢١٢
ردُّ الحافظ الذهبي للسبب الذي تمسَّكوا به لتركِ حديثه ٢١٢
تفصيلٌ للدارقطني فيما يُحتَجُّ به من حديثه وما لا يُحتَجُّ به ٢١٢
تفرقةٌ لابن حبان أيضاً فيما يُحتَجُّ به من حديثه وما لا يُحتَجّ به ٢١٢
احتجاجُ شيخ الإسلام ابن تيمية بحديثه، وقولُهُ إنَّ أئمة الإسلام وجُمهورَ العلماء يَحتجون بحديثه، وكونُه رَوَى عن نسخةٍ مكتوبة في عهد النبي ﷺ أوكَدُ على صحتها ٢١٢ ـ ٢١٣
قولُ الحافظ الزيلعي: أكثَرُ الناس يحتج بحديث عَمْرو لأنه ثقة، أما حديثه عن أبيه عن جده فقد تُكُلِّم فيه من حيث إنه صحيفة، ونقلُهُ كلامَ الحافظ المِزِّي في تفصيلِ حال عمرو بالنسبة إلى أبيه وجَدِّه ٢١٣

كلامُ ابن القطان الفاسي في سبب رد أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعِمادُ ذلك بحَسَب رجوعِ الضمير في (جَدِّه) على عَمْرو أو شعيب ٢١٤

قولُ الحافظ ابن حجر في رواية عَمْرو (عن أبيه): إن عَنْعَنها فربما دلَّس، وإن صرَّحَ بتحديثِ أبيه له فلا ريبَ في صحتها ٢١٤

قولُه: روايتُهُ (عن أبيه عن جدِّه) يعني بها جدَّه الأعلى عبدَاللَّه، وقد صرَّح بسماعه منه في أماكن وصَحَّ سَمَاعُهُ منه. . . ٢١٤

قولُهُ في روايتِهِ أيضاً (عن أبيه عن جدِّه): يعني أحياناً بها: عَمْراً جَدَّ جَدِّه وقد سَمِعَ منه بشواهد خمسة ساقها الحافظ، وذكرتُها هنا ٢١٤ ـ ٢١٥

جوابُه عن قول ابن عدي: لم يُدخلوا أحاديثَه في صِحاحهم بأن ابن خزيمة أخرج له في صحيحه، واحتجَّ به البخاريُّ في جزء القراءة والنسائيُّ في سننه وهو عند ابن عدي معدودٌ من كتب الصِّحاح. . . ٢١٥

نقلُهُ توثيقَ ابن معين له، وأنه إنما ضُعِّفَ لأنه يَروي من كُتُب جده عبداللَّه دون سماعٍ لها، وتعقيبُهُ على هذا بأنَّ غاية الأمر أنه سَمِعَ بعضَها، وباقيها وجادةٌ صحيحةٌ وهي أَحَدُ وجوهِ التحمُّل ٢١٥ ـ ٢١٦

توثيقُ يعقوب بن شيبة لعَمْرو بن شعيب، وتصحيحُهُ لحديثه، وأنه سَمِعَ من جده عبدِاللَّه، وكتابُهُ صحيح كما قال ابنُ المديني ٢١٦

كلامٌ للإمام ابن القيم في صحة العمل بالوِجادة والأخذ بما في الكتب المعروفة كما أجمع عليه الصحابة والخلفاء بعدهم، وكلُّ من وصلته كتب رسول اللَّه عَمِلَ بها ولم يقل هذا كتاب، وتركها عملاً بهذا الخيال الفاسد ٢١٦

تعرُّضُ شيخنا أحمد شاكر لهذا الموضوع في كتابين من كتبه وتقريرُهُ فيهما مسلكَ جمهور الأئمة المتقدمين، بل اعتدادُهُ بحديث (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) من سلاسل (أَصَحِّ الأسانيد)

نقلُهُ صحةَ حديث (عمرو بن شعيب. . .) عن ابن عبدالبر وعن
البيهقي، ونقلُهُ أيضاً عن البيهقي ما يؤيد بأنَّ المراد (عن جَدِّه)
هو الصحابيُّ عبدُاللَّه ٢١٦ ـ ٢١٧
وَهَمٌ وتنبيه: على غلطٍ وقع لمحمد فؤاد عبدالباقي في زعمه أن
(عمرو بن شعيب) رَوَى له مسلم في صحيحه، وتابعه الدكتور
مصطفى الأعظمي، وهو خطأ لا ريب فيه ٢١٨ ـ ٢١٩

صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
المحققات والمؤلفات للأستاذ عبدالفتاح أبو غدة:

١ ــ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي، الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.
٢ ــ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، في علوم الحديث للكنوي الطبعة الثانية.
٣ ــ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام عبدالحي اللكنوي أيضاً.
٤ ــ رسالة المسترشدين للإمام الحارث بن أسد المحاسبي في الأخلاق والتصوف النقي، نفدت الطبعة الخامسة، وستصدر السادسة محققة ومزيدة كثيراً عما قبلها.
٥ ــ التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري، الطبعة الرابعة.
٦ ــ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للفقيه القرافي.
٧ ــ فتح باب العناية بشرح كتاب النُقاية في الفقه الحنفي للإمام علي القاري الجزء الأول.
٨ ــ المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام ابن قيم الجوزية صدرت الطبعة الثالثة.
٩ ــ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي القاري أيضاً، الطبعة الثالثة.
١٠ ــ فقه أهل العراق وحديثهم للعلامة المحقق الإمام الشيخ محمد زاهد الكوثري.
١١ ــ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل بقلم الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة، وهو بحث جديد في بابه يهم كل محدِّث وناقد.
١٢ ــ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ الخزرجي، خير كتب الرجال المختصرة بتقدمة واسعة للأستاذ عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية.
١٣ ــ صفحات من صبر العلماء للأستاذ أبو غدة، تصدر الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.
١٤ ــ قواعد في علوم الحديث للعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي، الطبعة الخامسة.
١٥ ــ كلمات في كشف أباطيل وافتراءات بقلم الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الثانية.
١٦ ــ قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين لتاج الدين السبكي، الطبعة الخامسة.
١٧ ــ المتكلمون في الرجال للحافظ المؤرخ شمس الدين عبدالرحمن السخاوي الطبعة الرابعة.
١٨ ــ ذكرُ من يُعتَمَدُ قوله في الجرح والتعديل للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي الطبعة الرابعة.
١٩ ــ العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج للأستاذ أبو غدة، الطبعة الثالثة.
٢٠ ــ قيمة الزمن عند العلماء، بقلم الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الخامسة مزيدة جداً ومحققة.
٢١ ــ قصيدة «عنوان الحكم» لأبي الفتح البستي، بتعليق الأستاذ أبو غدة أيضاً. الطبعة الثانية.

٢٢ ــ الموقظة في علم مصطلح الحديث، رسالة للإمام الحافظ شمس الدين الذهبي.
٢٣ ــ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، بقلم الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية.
٢٤ ــ من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر بقلم الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة.
٢٥ ــ الباهر في حكم النبي ﷺ في الباطن والظاهر للإمام السيوطي قدَّم له الأستاذ أبو غدة.
٢٦ ــ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للحافظ ابن عبدالبر، طبعة محققة.
٢٧ ــ ترتيب «تخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي» صَنَعه الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة.
٢٨ ــ الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، صَنَعه أيضاً الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة.
٢٩ ــ سنن النسائي، اعتنى به ورقَّمه وصَنَع فهارسه الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة.
٣٠ ــ الترقيم وعلاماته في اللغة العربية للعلامة أحمد زكي باشا قدَّم له الأستاذ أبو غدة.
٣١ ــ سِبَاحة الفِكر في الجهر بالذكر للإمام اللكنوي أيضاً اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٢ ــ قفو الأثر في صفو علوم الأثر لابن الحنبلي الحنفي اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٣ ــ بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب للحافظ المرتضى الزبيدي اعتنى به الأستاذ أبو غدة.

وسيصدر بعون الله تعالى قريباً
بتحقيق الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة:

١ ــ تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار للإمام محمد عبدالحي اللكنوي أيضاً.
٢ ــ نماذج من رسائل الأئمة وأدبهم العلمي. جمعها وحققها الأستاذ أبو غدة.
٣ ــ الرسول المعلِّم صلى الله عليه وسلم وأساليبه في التعليم للأستاذ أبو غدة أيضاً.
٤ ــ فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية للإمام علي القاري المكي، الجزء الثاني.

ظهر كتابُ سنن الإمام النَّسائي مُفَهْرَساً
مع شرح الحافظ السيوطي وشرح الإمام السِّنْدي له

وهو أحَدُ الكتب الستةِ المعتمدةِ الأصولِ للسنة النبوية، وهو الذي قال فيه أبو الحسن المَعَافري: إذا نظرتَ إلى ما يُخرِّجه أهلُ الحديث، فما خرَّجه النسائي أقربُ إلى الصحة ــ بعدَ الصحيحين ــ مما يُخرِّجُه غيرُه. وقال فيه أبو عبدالله بن رُشَيد: كتابُ النسائي أبدَعُ الكتب المصنَّفةِ في السُّنَن تصنيفاً، وأحسَنُها ترصيفاً، وكأنَّ كتابَه جامعٌ بين طريقتي البخاري ومسلم، مع حظٍ كبيرٍ من بيان العِلَل. وقال فيه مؤلِّفُه: كتابُ السنن صحيحٌ كلُّه.

وقال الحافظ ابن حجر: قد أَطلَقَ اسمَ الصحةِ على كتاب النسائي: أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو عبدالله الحاكم، وابنُ مَنْدَهْ، وعبدالغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وأبو علي بن السكن، وأبو بكر الخطيب، وغيرُهم.

ولما كان الكتابُ بهذه المكانة الرفيعة، قام الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة بخدمته: بترقيم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وصُنْعِ فهرسٍ شامل لأبواب كُتُبِ كل جزءٍ بآخره، وصُنْعِ فهارسَ عامَّةٍ للكتاب كله، موافقةٍ لخِطَّةِ كتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» وكتاب «مفتاح كنوز السنة» وكتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ المِزِّي، فيستفيدُ منها المراجعُ لهذه الكتب الثلاثة، ويُصيبُ الباحثُ: الحديثَ المطلوبَ فيها بيُسر وسهولة.

وخرج الكتاب في ثمانية أجزاء بأربعة مجلدات ضخام، مع مجلَّد خامس خاص بالفهارس العامة التي بلَغَتْ ثمانية فهارس، بأحسن ورق، وأنضر طباعة، وأجود تجليد.

* * *